المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم الدراسات العسكرية والإستراتيجية

تخصص: دراسات استراتيجية ودولية

إشكالية بناء الدولة العراقية بعد 2003

مذكرة لمتطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم السياسية

إعداد الطالب:

عليلي أمحمد

إشراف الأستاذة:

د. مسيح الدين تسعديت

أعضاء لجنة المناقشة:

- د. سعود صالح ..... رئيسًا
- د. مسيح الدين تسعديت ..... مقرراً
- أ. العاقل رقية ..... عضواً

السنة الجامعية:2013-2014

إهداء

إلى...

روح أبي طيَّب الله ثراه.

أمي قرة عيني حفظها الله وأمدها بالصحة والعافية.

أخوتي وأخواتي.

رفقاء الدرب وأصدقاء الدراسة كل باسمه الخاص.

روح زميلتي صواب ميمونة طيَّب الله ثراها.

أهدي هذا العمل على أمل أن يكون ذو قيمة علمية.

عليلي أمحمد

كلمة شكر وعرفان

الحمد لله الذي أنعم عليَّ بأن وفَّقني إلى إتمام هذا العمل وأمدَّني بالعزيمة وقوة الإرادة...

ثم لا يفوتني أن أتوجه بالشكر والتقدير لأستاذتي الفاضلة **مسيح الدين تسعديت** التي لم تدَّخر جهدا في تذليل العقبات التي واجهتني أثناء إنجازي للمذكرة.

عليلي أمحمد

ملخص:

مع احتلال الولايات المتحدة للعراق عام 2003 دخل العراق مرحلة جديدة سمتها الرئيسية الفراغ الأمني والانهيار المؤسساتي وارتفاع حدة العنف الطائفي، ومن أجل تدارك هذا الوضع كان لزاما على الأطراف الفاعلة في العراق أن تشرع في عملية إعادة بناء الدولة، بيد أن هناك جملة من التحديات التي تعرقل مسار بناء الدولة، فعلى المستوى الداخلي نجد أن الملف الأمني ما زال يفرض وجوده بفعل تنامي ظاهرة الإرهاب وانتشار للمليشيات التي تتبع للأحزاب السياسية، وفي مقابل هذه التحديات الأمنية هناك عجز واضح على ضبط المشهد لكون الأجهزة الأمنية إما أنها تتبع لجهات بعينها ولا تعرف معنى الولاء للدولة وإما أنها غير محترفة ومخترقة من قبل أحزاب وتنظيمات سياسية. وفي الجانب السياسي يشكل النظام السياسي العراقي القائم منذ 2005 تحد في حد ذاته بحيث أنه يقر ضمنيا بظاهرة المحاصصة السياسية واستعمال الخطاب الديني والطائفي في الممارسة السياسية وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى مزيد من التنافر والصراع بين مكونات العملية السياسية .أما في الجانب الاقتصادي، هناك عدة تحديات كانتشار الفساد وإعادة الإعمار وتفشي البطالة في صفوف العراقيين، يضاف إلى هذا بروز تحديات اجتماعية كظاهرة الطائفية وارتفاع نسب الفقر.

وفيما يتعلق بالتحديات الخارجية يشكل العراق منطقة للتنافس بين القوى الكبرى والقوى الإقليمية، وفي هذا الإطار أصبح العراق مهددا بالتفكك بفعل قيام القوى الأجنبية بافتعال أزمات داخلية لأجل منع ظهور العراق كدولة رائدة من جديد في محيطها الإقليمي.

ويكمن الحل في العراق بتخلي جميع الأطراف عن انتماءاتها لصالح مشروع وطني يشمل الجميع دون إقصاء أو تهميش مما يسمح ذلك من تعزيز الثقة بين الأطراف المختلفة والشروع في بناء دولة المؤسسات.

الكلمات المفتاحية: المحاصصة السياسية، الطائفية، بناء الدولة.

Résumé :

Avec l'invasion Américaine de l'Irak en 2003, l'Irak est entré dans une nouvelle période caractérisé par un vide sécuritaire et un effondrement des institutions de l'Etat et l'émergence de la violence sectaire. Pour rétablir cette situation de crise les acteurs politique en Irak ont obligé de rendre la paix et de reconstruction de l'Etat, tendis que il existe un ensemble de défis qui limite le processeur de construction de l'Etat.

Sur le plan interne, le dossier sécuritaire impose encore l'existence de la progression du phénomène du terrorisme et la propagation des troupes armés des différents partis politique, et en contre partie de ces défis sécuritaire, il y a un déficit claire sur la régulation de la situation, du fait les services sécuritaires ils sont pas attachées à la culture de l'Etat, soit ils ne sont pas professionnels ou infiltrés par les partis politiques.

Sur le plan politique, le système politique irakien qu'est existait depuis 2005 a un défi en soi pour qu'il reconnaisse implicitement le phénomène de système de quotas politique, et l'utilisation du discours religieux et la pratique politique sectaire qui conduirait à plus de discorde et de conflit entre les composantes du processus politique . Sur le plan économique, il existe plusieurs défis tels que la propagation de la corruption , la reconstruction de l'Irak et l'augmentation de taux de chômage, en plus l'émergence des contraintes sociales comme le phénomène du sectarisme et des taux élevés de pauvreté .

En ce qui concerne les défis externes, Irak est le milieu de la concurrence entre les grandes puissances et les puissances régionales , dans ce contexte , l'Irak est devenu menaçant de se désintégrer en raison des puissances étrangères qui provoquent des crises internes afin de prévenir l'émergence de l'Irak comme nouvelle puissance dans son environnement régional.

La solution se trouve en Irak , par la participation de toutes les partis sans exclusion ni marginalisation en faveur d'un projet national inclut tout le monde , ce qui lui permet de renforcer la confiance entre les différentes parties et de commencer à construire un Etat des institutions .

Les mots clés : le quota politique, la sectarisme, la construction de l'Etat .

Abstract:

With the U.S. occupation of Iraq in 2003, Iraq has entered a new stage its main characteristic the security vacuum and the collapse of institutional and rising sectarian violence. in order to remedy this situation it was imperative for the actors in Iraq to begin the process of state-rebuilding, however, that there are a number of challenges that hinder the path of building- state.

for the internal situation, we find that the security file is still imposes its presence due to the growing phenomenon of terrorism and the proliferation of militias that follow the political parties, and in return for these security challenges, there is a clear shortfall to control the scene for the fact that the security institution either they follow the views of specific and do not know the meaning of the state, or they are not professional and infiltrated by political parties and. On the political side the Iraqi political system has existed since 2005 and has a challenge in itself so that it recognizes implicitly the phenomenon of political quota system and the use of religious discourse and sectarian political practice which would lead to more discord and conflict between the coposants of the political process . Either on the economic side , there are several challenges such as the spread of corruption, reconstruction and high number of unemployment among Iraqis , in addition to this challenges there are an emerging social phenomenon such as the sectarianism and high poverty levels .

In external challenges, Iraq is the area of competition between the great powers and regional powers , in this context , Iraq has become threatening to disintegrate due to the foreign powers create internal crises in order to prevent the emergence of Iraq as a leader in its regional environment .

The solution for this challenges is in Iraq, all parties have to enjoy to a national project includes everyone without exclusion or marginalization , allowing it to make a strengthen trust between the different parties and begin to build a state of law .

The key words: The political quota, The Sectarianism, The building State.

مقـــدمـــــة

تعد مسألة الدولة في شكلها وأبعادها المتعددة مسألة فكرية وسياسية هامة ، وهي في الوقت نفسه مسألة مضاعفة الأهمية والتعقيد فيما يخص الدولة العراقية الحديثة ويعود ذلك لعوامل تتعلق بسياقات تشكيلها، فمع انتهاء الحرب العالمية الأولى عام1918م وانهزام الدولة العثمانية على يد كل من فرنسا وبريطانيا اللتان اتفقتا على تقسيم المشرق العربي بينهما (وفق اتفاقية سايكس–بيكو لعام 1916) تم إبقاء العراق تحت النفوذ البريطاني.

ومع حلول العام 1920 شهد العراق انتفاضة عشائرية كان مطلبها الرئيس إنهاء الوجود البريطاني في العراق، وبالرغم من أن هذه الانتفاضة لم يكتب لها النجاح، إلا أن بريطانيا أُرغمت على إعادة النظر في طريقة تسييرها للشأن العراقي(كان العراق يتبع لوزارة الهند) حيث عمدت إلى وضع دستور وإرساء دعائم النظام الملكي مع تولية الملك فيصل لسدة الحكم، وأصبح بعدها يوم 23 أوت 1921 رمزا لبداية مرحلة جديدة في عمر العراق، وبعد أزيد من ربع قرن على إعلان الملكية تصاعدت المشاعر القومية في أوساط العراقيين الذين رأوا في النظام الملكي عنوانا للهيمنة البريطانية، وهو ما مهد لحدوث ثورة جويلية 1958 على أيدي تنظيم الضباط الأحرار الذين أعلنوا تأسيس الجمهورية العراقية، وشكَل هذا الحدث علامة فارقة في التاريخ العراقي باعتباره كان يُنظَر إليه على أنه التجسيد الحقيقي لتطلعات العراقيين.

لكن هذا التغيير فتح الباب أمام استخدام العنف المسلح كآلية للوصول إلى الحكم، وهو ما تُوِجَ لاحقا بسلسلة من الانقلابات العسكرية، التي كانت بدايتها بانقلاب 1963 الذي قاده عبد السلام عارف ضد غريمه عبد الكريم قاسم، ومع وفاة عبد السلام عارف في 1965 تم الاتفاق على تسلم شقيقه عبد الرحمان لمقاليد الحكم، ولكن تمت الإطاحة به هو الآخر بانقلاب عام 1968 الذي قاده علي حسن البكر ونائبه صدام حسين، وبحلول عام 1974 أصبح صدام حسين رجل المرحلة من خلال سيطرته على معظم الصلاحيات الأمنية والمناصب السيادية، إلى أن تولى السلطة عام 1979 ليشهد عهده العديد من المحطات الهامة في تاريخ العراق، فكان أولها سيطرة حزب البعث على مختلف المؤسسات الأمنية والخدمية في البلاد وأضحى هذا الحزب هو المعبر عن الدولة، ثم تبع ذلك نشوب الحرب الإيرانية العراقية عام 1980 التي دامت لثماني سنوات وأثرت بشكل كبير على ملامح العراق، وبعد ثلاث سنوات من انتهاء الحرب الإيرانية العراقية، اندلعت حرب الخليج الثانية عام 1991 عقب غزو العراق للكويت وتشكيل الولايات المتحدة تحالف دولي لأجل تحرير الكويت، ثم تبع ذلك فرض حصار على العراق دام لأزيد من عقد من الزمن.

وقد كان هذا الحصار ممهدا للحملة الأمريكية على العراق في عام 2003 والتي كانت بدعوى "نشر الديمقراطية وحماية حقوق الانسان"، إلا أن نتائج هذه الحرب كان انهيار الدولة العراقية بكافة مؤسساتها، ودخول العراقيين في مرحلة البحث عن إعادة بناء الدولة التي تتولى ملء الفراغ الأمني والحد من التدهور الاقتصادي والخدماتي.

وباعتبار أن الولايات المتحدة كانت في العراق دولة احتلال، فإنه ترتب عليها عدة التزامات من بينها إعادة بناء الدولة العراقية المنهارة، من هنا قامت الولايات المتحدة بتشكيل نظام سياسي وأمني واطلاق حياة سياسية في العراق قبل انسحابها منه في عام 2011، غير أن المجهودات الأمريكية وما جاء بعدها من الحكومات العراقية لم تفلح في وقف أعمال العنف وارتفاع حدة الأزمات السياسية بين الأطراف العراقية مع ظهور أفات اجتماعية كالطائفية التي عمقت الأحقاد وعقدت من المشهد العراقي ككل.

1-أهمية الموضوع: منذ 2003

كان موضوع انهيار الدولة إلى وقت قريب موضوع نظري بحت، لكن مع انهيار الدولة في العراق وقف العالم عاجزا عن ايجاد حل للوضع العراقي، لذلك فإن أهمية هذا الموضوع تكمن في أنه يعالج موضوع إعادة بناء الدولة في العراق من مختلف زوايا البحث إضافة إلى استخلاص النتائج والتوصيات التي تساعد على حل هذا المشكل.

2- مبررات اختيار الموضوع:

يقف وراء اختيارنا لموضوع" **إشكالية إعادة بناء الدولة العراقية ما بعد2003** " جملة من الدوافع، منها ما هو موضوعي، ومنها ما هو ذاتي.

فعن الدوافع الموضوعية يشكل موضوع إعادة بناء الدولة مجالا خصبا للأبحاث والدراسات السياسية، لكنه يصبح مضاعف الأهمية إذا ما تعلق بدولة عربية مثل العراق.

أما عن الدوافع الشخصية فهي تتعلق بميول الباحث لدراسة المعوقات التي تقف أمام استرجاع العراق لموقعه الريادي في محيطه الإقليمي والعربي، إضافة إلى الرغبة في توسيع دائرة المعارف الخاصة بالعلاقات الاجتماعية والدينية والمنظومة السياسية داخل المجتمع العراقي.

3- أدبيات الدراسة:

انعكس مفهوم بناء الدولة الذي يحظى بحيز واسع من المتابعة العلمية في الأوساط الأكاديمية على الإنتاج العلمي الذي تناول في كثير من الأحيان موضوع بناء الدولة وتحدياتها في العراق، ومن هذه الدراسات نذكر:

- مذكرة الماجيستر الموسومة ""**مستقبل العراق بين بناء الدولة و محاولات التقسيم**"" للطالبة شنا فائق جميل في الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك قسم العلوم السياسية، سنة 2009.

شكّل الفصل الذي يتعرض لتحديات إعادة بناء الدولة العراقية موضوع التقاطع بين المذكرتين، مع الاختلاف في البناء المنهجي حيث اعتمدت مذكرتنا على البحث في مقومات بناء الدولة العراقية مع التركيز أكبر على التحديات والعوائق الموجودة في العراق منذ 2003، بينما تبنت مذكرة الطالبة شنا فائق جميل على التطور التاريخي للدولة العراقية منذ 1921 إلى غاية 2011 مع تخصيصها جانبا لمستقبل العراق.

- مذكرة الماجيستر الموسومة ""**طبيعة الأنظمة السياسية في الدولة العراقية دراسة سياسية مقارنة**"" للطالب عامر قادر باجلان، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، قسم العلوم السياسية، سنة 2011.

يتطرق الطالب في هذه الرسالة إلى دراسة الأنظمة السياسية في العراق في كل مراحله الحديثة مع التطرق إلى الوضع في العراق بعد 2003 من خلال التركيز على الممارسة السياسية والأطر القانونية للنظام السياسي في العراق، غير أنه لم يتطرق إلى التحديات الأمنية لإعادة بناء الدولة وكذا التأثير الذي تمارسه القوى الأجنبية على الوضع الداخلي.

4- الإشكالية:

يعرف العراق منذ عام 2003 ارتفاعا حادا في وتيرة الأزمات الداخلية التي تتمثل أساسا في اضطراب الوضع الأمني وتأزم المشهد السياسي وتدهور حاد في الجانب الاقتصادي والاجتماعي، ويعود سبب هذه الأزمات إلى غياب الدولة بدرجة أولى، فمنذ انهيارها في 2003 عجزت النخب العراقية الفاعلة على الساحة السياسية في الالتفاف حول مشروع وطني بهدف إعادة تفعيل مسار بناء الدولة.

على ضوء ما تقدم واعتبارا للغاية البحثية من وراء هذه الدراسة، تستدعي طبيعة الموضوع والجوانب المحيطة به البحث في أهم التحديات التي تمنع من إعادة بناء الدولة العراقية ما بعد الاحتلال، وطرح الإشكالية الرئيسية على النحو التالي:

في ظل ما يعرفه العراق من اضطرابات أمنية وأزمات سياسية، ما هي أهم متطلبات بناء الدولة العراقية بعد 2003؟

وتنبثق عن الإشكالية الرئيسية عدة تساؤلات فرعية قد تساعد في توضيحها:

- فيم تتمثل مقومات العراق لبناء الدولة بعد 2003؟
- ماهي انعكاسات الغزو الأمريكي للعراق على البناء الاجتماعي والسياسي فيه ؟
- ما مدى تأثير العامل الخارجي في تعطيل مسار إعادة بناء الدولة في العراق ؟

❖ **حدود الدراسة**: تم ضبط الحدود الزمانية والمكانية لإشكالية الدراسة على النحو التالي:

- **الحدود الزمنية:** باعتبار أن انهيار الدولة العراقية كان عقب الغزو الأمريكي، فإن هذا يدفعنا لتركيز دراستنا على الفترة التي تلت الغزو الأمريكي للعراق سنة 2003 لأن هذه الفترة شهدت تعقيدات وتطورات أسهمت في عرقلة عملية بناء الدولة، لكن هذا لا يمنعنا أيضا من الرجوع إلى فترات زمنية سابقة كان لها الأثر البالغ في تطور الدولة العراقية.
- **الحدود المكانية:** بما أن موضوعنا محل البحث هو عن العراق، فإن بحثنا سيتركز على مستويين:

المستوى الداخلي: سنتناول فيه البيئة الداخلية للعراق من مختلف زوايا البحث.

المستوى الخارجي: سنركز فيه بشكل خاص على دول الجوار العراقي والعلاقات التفاعلية القائمة بينهم.

5- فرضيات الدراسة:

للتحكم في موضوع الدراسة تم الانطلاق من الفرضيات التالية:

- يمتلك العراق مقومات اقتصادية واجتماعية وإرث حضاري تسمح له بإعادة بناء دولته.
- للاحتلال الأمريكي دور في تفكك النسيج الإجتماعي وبروز الطائفية وترسيخ أسس المحاصصة السياسية.
- الدور السلبي الذي تلعبه الدول الأجنبية في العراق يزيد من حدة الانقسام الداخلي.

6- الإطار النظري للدراسة:

في خلال بحثنا هذا قمنا بالاستعانة بمجموعة من النظريات السياسية وهي:

- **النظرية البنائية:** مكّن استعمال هذه النظرية من فهم لدور الجماعات العرقية والدينية في العراق ومدى تأثيرها على التوجهات العامة للدولة، كما ساعدتنا هذه النظرية في الخلفيات التي تقوم عليها هذه الجماعات.
- **النظرية السلوكية:** إن الاستعانة بهذه النظرية أتاح لنا فهم سلوكات الجماعات والأحزاب السياسية في العراق، كما سهلت علينا ولو بشكل بسيط على تتبع سلوكات النخبة العراقية في تعاطيها مع بعض الملفات الداخلية.
- **النظرية الواقعية:** أتاح الاعتماد على هذه النظرية من فهم السلوكات البراغماتية التي تتبناها الأطراف العراقية كافة، كما بينت لنا كيف أمكن استخدام الدين في العملية السياسية.

7- الإقترابات المعتمدة في الدراسة:

خلال دراستنا هذه قمنا بالاستعانة بمجموعة من الاقترابات وهي:

الاقتراب التاريخي:

تمت الاستعانة بهذا الاقتراب من خلال التطرق للفترات السابقة لظهور العراق الحديث حيث استخدم لـ:

- تتبع جذور الوحدة للعراق الحديث مع التطرق إلى الإرث التاريخي والحضاري له.
- تتبع التطور التاريخي لموضوع التجانس الاجتماعي في العراق من خلال دراسة حالات تاريخية.

الاقتراب الوظيفي–البنيوي:

يستخدم هذا الاقتراب لدراسة البنى السياسية والاجتماعية داخل الدولة، وقد استعمل هذا الاقتراب في دراستنا من خلال تناولنا بالتفصيل لمكونات المجتمع العراقي وطبيعة الأنظمة الاجتماعية الموجودة في العراق.

8- تحديد المصطلحات:

تم استخدام العديد من المصطلحات في بحثنا هذا لا يتسع المقام لذكرها كلها، لكن هذا لا يمنع من ذكر بعض المصطلحات المفتاحية التي تتكرر أكثر من مرة:

- **الدولة المنهارة:** يعرف روبرت روتبيرج الدولة المنهارة " **بأنها الدولة العاجزة عن أداء وظائفها لفترة طويلة من الزمن كما أنها تعني الدولة التي تعاني فراغ في السلطة، يصاحبه انتشار للجماعات المسلحة التي تسيطر على أجزاء من إقليم الدولة، فيما يشبه الدويلات الصغيرة**".[1]
- **بناء الدولة:** يرى روبرت كابلان أن بناء الدولة هو **مجموعة الإجراءات التي تقوم بها الجهات الوطنية أو الدولية الفاعلة، لإنشاء وإصلاح وتقوية مؤسسات الدولة التي تكون في حالة ضعف شديد، أو منهارة بشكل كامل**"[2].
- **المحاصصة السياسية:** يشير هذا المصطلح إلى اعتماد الانتماء الاثني والطائفي كوسيلة لتقاسم السلطة بين مكونات المجتمع من خلال إعطاء كل مكون جزء من المناصب والامتيازات السياسية. تتعارض في شكلها مع القيم الديمقراطية التي تفترض وجود سلطة ومعارضة. كما أن المحاصصة السياسية تلغي قاعدة المساءلة والمحاسبة[3].

---

[1] Robert I. Rotberg, "Failed States, **Collapsed States, Weak States: Causes and Indicators**", (Wilson Center), p. 9.

[2] D, Brinkerhoff, **Governance in post-Conflict Societies : Rebuilding Fragile State**,(London: Routledge, 2006), pp.25-33.

[3] عباس خضر عطوان، **النظام السياسي في العراق بين الإصلاح والشرعية**، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2009) ،ص. 5.

9- تفصيل الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول وهي:

الفصل الأول: اطار نظري حول بناء الدولة

تم تخصيص هذا الفصل لضبط المفاهيم والمصطلحات بحيث قمنا في المبحث الأول بضبط مفهوم كل من الدولة والسلطة في الأدبيات الغربية والعربية مع توضيح الفرق بينهما، وفي المبحث الثاني تم تحديد مفهوم الدولة الفاشلة وأهم مؤشراتها، لننتقل في المبحث الثالث إلى تحديد مفهوم كل من الدولة المنهارة وعملية بناء الدولة.

الفصل الثاني: مقومات بناء الدولة العراقية

في هذا الفصل تم البحث في الجذور التاريخية للعراق مع دراسة مكوناته الاجتماعية ومسألة التجانس فيما بينها، لنصل في آخر المبحث لدراسة المقومات الاقتصادية للعراق التي تساعده على بناء دولته.

الفصل الثالث: تحديات إعادة بناء الدولة العراقية

انطلاقا من واقع الحال في العراق تم تخصيص هذا الفصل للتعمق في التحديات الداخلية سواء الأمنية أو السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية التي تعرقل عملية إعادة بناء الدولة مع تقديم توصيات لحل لإزالة تلك العوائق، كما تم التطرق إلى الدور الذي تلعبه القوى الإقليمية والدولية في العراق.

الفصل الأول: إطار نظري حول بناء الدولة

تمهيد:

تعد إشكالية بناء الدولة المعضلة الأبرز التي لا زالت تحظى بحيز واسع من اهتمام الباحثين والأكاديميين باعتبارها الحل الفعال من أجل تجنيب المجتمعات الفوضى والانهيار الأمني والمجتمعي. وقد كثر الحديث عن هذا المصطلح مع ظهور ما يسمى بالدول الفاشلة والدول المنهارة وسبل الحد من آثار ذاك، سيما وأن التأثيرات التي تنجر عنهما تتجاوز حدود هذه الدول لتؤثر على السلم والأمن الدوليين، وهو الأمر الذي دفع الأوساط الاكاديمية –الغربية على وجه الخصوص– إلى محاولة فهم ديناميكية فشل الدول وانهيارها.

وفيما يخص الدول العربية فإننا ولحد الساعة مازلنا نتحدث عن تطلعات لبناء الدولة الوطنية التي ترتكز على مفهوم المواطنة وحكم القانون، الأمر الذي يؤكد فشل التجارب السابقة التي خاضتها هذه الدول على مدار عقود من استقلالها، وبناء للدولة العربية المعبرة عن هويتها، لكن الأخطر من هذا كله أن الدول العربية اليوم أصبحت عرضة للإنهيار أكثر من أي وقت مضى بفعل التناقضات التي تحملها.

ومن هذا المنطلق سنسعى من خلال هذا الفصل إلى ضبط المفاهيم التي تشكل وحدات التحليل الرئيسية لإشكالية بناء الدولة ومفاتيح فهم ماهية هذه الإشكالية. ففي المبحث الأول سنقدم مجموعة من التعاريف لمفهومي الدولة والسلطة في الفكر الغربي وما يقابلهما من تعاريف في الفكر العربي الإسلامي، ثم توضيح الفرق بين هذين المفهومين.

كما سنتطرق في المبحث الثاني إلى مفهوم الدول الفاشلة مع تحديد لمؤشرات قياس فشل الدول من خلال **مؤشر الدول الفاشلة(Failed States Index)** وعرض أهم الانتقادات الموجهة لآلية عمل هذا المؤشر.

وفي المبحث الثالث والأخير نتطرق فيه لمفهوم الدول المنهارة، مع التطرق إلى مفهوم بناء الدولة وأهدافها.

المبحث الأول: مفهوم الدولة والسلطة

كثيرا ما يتم الخلط أثناء الممارسة بين مفهومي الدولة والسلطة واعتبارهما مفهوما واحدا يعبر عن ظاهرة سياسية معينة، لكن في حقيقة الامر هناك اختلاف مفاهيمي كبير لدى جل المدارس الفكرية التي تناولت طبيعة هذين المفهومين وهو ما يستلزم توضيحه.

المطلب الأول: مفهوم الدولة

تمثل الدولة ظاهرة تاريخية وسياسية حظيت باهتمام المفكرين والباحثين في العلوم السياسية والاجتماع والقانون والتاريخ والاقتصاد، كل ينظر إليها من منظاره الخاص وخلفيته لذلك لا نجد للدولة في تعريفا جامعا مانعا، وانما نجد لها الكثير من التعاريف. وقد ذكر الدكتور بهجت قرني في هذا الصدد أنه أحصى مائة وخمسين تعريفا للدولة[1]. ومن هذا المنطلق سنتناول مفهوم الدولة في كل من الفكر الغربي والفكر الإسلامي العربي.

أولا- الدولة في الفكر الغربي

من المضمون اللغوي لمصطلح الدولة نعني بها **state** باللغة الانجليزية و**Etat** باللغة الفرنسية وهي من أصل لاتيني **status** والتي تشير إلى فكرة الوقوف واستقرار الوضع.

ومن الناحية الاصطلاحية ففكرة الدولة ترجع إلى عهد الفكر الإغريقي منذ أن نظر لها أفلاطون (427ق.م-347ق.م) في مؤلفه الجمهورية، وتبنى الفكر الغربي العديد من النظريات فيما يخص أصل ظاهرة الدولة من أهمها نظرية التطور التاريخي، نظرية العائلة، نظرية القوة، ونظرية العقد الاجتماعي التي تعد من أشهر النظريات في الفكر الغربي[2] .

لكن الملاحظ على معظم هذه النظريات أنها ترى أن الدولة حدث طبيعي مر به المجتمع الانساني ويعبر عن درجة من نضج الانسان واتساع أفقه الاجتماعي والسياسي وهي حاجة انسانية أصيلة لا يمكن الاستغناء عنها. بيد أن الدولة بمفهومها الحديث هي ظاهرة أوربية تطورت في الفترة من القرن

[1] بهجت قرني، (وافدة متغرّبة ولكنّها باقية: تناقضات الدولة العربيّة)، **المستقبل العربيّ**، المجلّد العاشر، ع 105، (1987).
[2] صدر الدين القبانجي، **المذهب السياسي في الاسلام**،(بيروت: دار الاضواء، ط6، 1985)، ص.121.

16م حتى القرن 20م، وارتكزت على فكرة القانون كقواعد موضوعية عامة مجردة أي غير شخصية ، وتبنت مبدأ الوحدة والمركزية وتوزيع الاختصاصات على أساس ما يسمى بالنمط العقلاني الرسمي legal–rational، واستخدام مجموعة كبيرة من الموظفين العموميين تضمهم بيروقراطية كبيرة.

كما ترافق ظهور الدولة مع تطور الرأسمالية وتصاعد البورجوازية بما تضمنه ذلك من توسيع الأسواق وتنظيمها وتوسيع الأسلوب السلعي فيها، إضافة إلى ذلك فقد صاحب ظهور الدولة فكرة الفصل بين المجالات الدينية والمجالات العلمانية في حياة الإنسان[1].

قد أدى هذا التعدد والتنوع في طبيعة المؤثرات التي خضعت لها عملية تكوين الدولة الحديثة بدوره إلى وجود مفاهيم مختلفة لاصطلاح الدولة في الأدبيات السياسية والإجتماعية والقانونية المختلفة، ومن بين هذه التعاريف نورد ما يلي:

تعريف "هوريو": "**الدولة مجتمع منظم قائم على أرض محددة يستأثر بسلطة إصدار القواعد القانونية ومعاقبة مخالفيها.**"[2]

تعريف "جورج بوردو": " **الدولة ليست حصيلة الإقليم والشعب والقانون كما تقرر ذلك نظرية المقاييس الثلاث للدولة، إنها قبل كل شيء تضافر بين فكرة النظام المنشود التي توحد جماعة بشرية ما وحسم القواعد الملزمة.**" [3] فالفكرة بالنسبة لبوردو هي تمثيل النظام المنشود، والجهاز –حسبه–هو آلة القوة العامة منظمة بطريقة تجعل الفكرة تتحمل في بنيتها ووسائلها.

تعريف "نتل"(Nettl):" **الدولة هي كيان جماعي يستجمع على مستوى القمة مجموعة من الوظائف والهياكل بهدف تعميم تطبيقها.هذا الكيان الجماعي يتميز بنوع من الاستقلالية الوظيفية وبأنه**

[1] نزيه ناصيف الأيوبي، **العرب ومشكلة الدولة**، (بيروت: دار الساقي، ط1، 1992)، ص ص.21–26.

[2] عز الدين بحر العلوم، **جدلية الثيوقراطية والديمقراطية: مقاربة في أنظمة الحكم على ضوء الفكر الإمامي**، (لندن: دار الرافدين، 2006)، ص.339.

[3]Georges Burdeau, **l'Etat**, (Paris :Editions du Seuil, , 1970), p3.

في الأساس ظاهرة اجتماعية وثقافية. وفضلا عن ذلك فإن هذا الكيان يمثل وحدة معينة في مجالات العلاقات الدولية"[1].

تعريف" كارل ماركس": قرن كارل ماركس بين ظاهرة الدولة وظاهرة الملكية الخاصة، فبظهور الملكيات وبروز التناقض بين شكل الإنتاج وطريقة التوزيع وتنامي أنانيات أصحاب الأملاك وظهور التناقض الطبقي، وضع أول حجر أساس للدولة من قبل الفئة المالكة واستخدمت كأداة لإخضاع الآخرين والهيمنة عليهم، لذلك فالدولة حسب ماركس"**هي منظمة للسيطرة الطبقية ولاضطهاد طبقة على يد طبقة أخرى وتمثل ظاهرة استغلال وتسلط غير شرعي يجب العمل على تحطيمها وإنقاذ المجتمع الإنساني من كابوسها**"[2]. وهذا الطرح يرفضه معظم المفكرين الغربيين كونه يرتكز على التفسير الطبقي لنشوء الدولة.

ثانيا– مفهوم الدولة في الفكر العربي الاسلامي:

الدولة في اللغة العربية بفتح الدال أو ضمها تعني ما دار وانقلب من حال إلى حال فيقال دالت له الدولة، أي صارت إليه، كما أنها قد تعني القوة والغلبة فيقال الدول الاسلامية أو الأوربية.

ومن الناحية الإصطلاحية يعرفها" عبد الحميد متولي" بأنها "**عبارة عن ذلك الشخص المعنوي الذي يمثل قانونا أمة تقطن أرضا معينة وبيده السلطة العامة[3].**"

ويعرفها" السيد الصدر"الأول بأنها "**المظهر الأعلى للوحدة السياسية التي توحد بين جماعة من الناس.**"[4]

لكن هناك من الباحثين أمثال عبد الله العروي من يؤكد أنه ليس في الفكر السياسي الإسلامي مفهوم محدد للدولة[5]، والكتب التي تتحدث عنها في الإسلام إنما تستمد مادتها من الأدبيات الإسلامية التقليدية التي تتكلم عن الحكم وليس الدولة بالمفهوم النوعي. وهذا يعود في جزء منه إلى أن اهتمام

[1]Nettl ,The State as a Conceptual Variable, **World Politics**, Vol .20, N.04, (july 1986), PP.589-591.

[2]جورج بوليدزر وآخرين، **أصول الفلسفة الماركسية**، تر: شعبان بركات،(بيروت: منشورات المكتبة العصرية، ج1)، ص238.

[3] عز الدين بحر العلوم، **مرجع سابق**، ص. 338.

[4] عودة عباس فرج، **الدولة في الفكر الفقهي عند محمد باقر الصدر**،(بغداد: مؤسسة آفاق للدراسات العراقية، 2009)، ص.30.

[5] عبد الله العروي، **ماهية الدولة**،(المغرب: المركز الثقافي العربي، ط9، 2011)، ص ص.122-132.

المسلمين بعد وفاة الرسول (ص) كان فيمن يتولى السلطة، فالخلاف بين المسلمين كان خلافا على السلطة وليس على الدولة وكذلك لأن السلطة هي عماد الدولة التي تتحدث باسمها، هذا بالإضافة الى أن مسألة الدولة ووجودها وضرورتها كانت راسخة في عقول المسلمين الأوائل لذلك لم يتم الحديث عنها بعدها حقيقة واقعة[1].

كما أنه من الناحية التاريخية يشير عبد الله العروي إلى أن التراث الفقهي السياسي والأحكام السلطانية لم تتناول مفهوم الدولة بمعنى الكيان السياسي الجغرافي المتضمن عناصر الأرض والشعب والسلطة، بل كانت تستخدم بمعنى قريب مما يطلق عليه الآن الأنظمة السياسية إضافة إلى أن التنظير لفكرة الدولة الإسلامية خلال التاريخ المعاصر حمل الكثير من الطوباوية والتفكير الرغبوي وقدر كبير من الشعارات والرؤية الأخلاقية للدولة دون الغوص الحقيقي في الآليات وأساليب العمل ودون التنظير لفكر سياسي واقعي يمتلك القدرة على التحرك والمرونة في محيط دولي مضطرب، لذلك بقيت أغلب الكتابات حول الدولة الإسلامية مثقلة بعبء التجربة التاريخية ولم تستطع الانفكاك عنها.

وفيما يخص أصل ظاهرة الدولة فإن التفكير السياسي الإسلامي المعاصر يتبنى الأصل الديني للدولة. فالنظرية الإسلامية تربط بين ظاهرة الدولة وظاهرة النبوة ربطا زمنيا وسببيا، فالفترة التاريخية التي شهدت ظاهرة الدولة هي نفسها الفترة التي شهدت ظاهرة النبوة. ومن هذه الناحية فإن المفكرين الإسلاميين يرفضون الأطروحات الغربية حول نشأة الدولة إلا أنهم يتفقون معهم على أن الدولة ظاهرة مستجدة لم تكن في الأيام الأولى من التجمعات الإنسانية، فالدولة ظاهرة تمثل خطوة ثانية في التجمع الإنساني وليست الخطوة الأولى.

وتختلف الدولة في المنظور الإسلامي في نظرتها للفرد والمجتمع عن الدولة في الفكر الغربي والفكر الماركسي، فهي ليست كالدولة في الفكر الغربي التي تقدم مصالح الفرد عن مصالح المجتمع، وإن فكرة الدولة إنما تستهدف حماية الأفراد ومصالحهم الخاصة فلا يجوز أن تتعدى هذا الهدف في نشاطها ومجالات عملها، إذ أن الفرد هو القاعدة التي يجب أن يرتكز عليها النظام الاجتماعي، والدولة الصالحة هي الجهاز الذي يسخر لخدمة الفرد ومصالحه.

[1] نزيه ناصيف الأيوبي ، **مرجع سابق**، ص ص.101-118.

وليست كالدولة في المفهوم الماركسي[1] تقدم مصالح المجتمع على مصلحة الفرد وتلغي أي دور له لصالح المجتمع، لذلك صادرت الدولة الملكية الخاصة لإقامة الملكية الشيوعية، وإن هذا الإجراء من شأنه أن يقضي على حريات الأفراد ويجعل من الإنسان غير قادر على الإبداع، لأن كل ما يمكن أن ينجزه سيذهب مردوده الى المجتمع وهذا خلافا للطبيعة البشرية.

أما الدولة الإسلامية فإنها تعتبر الفرد والمجتمع معا وتؤمن الحياة الفردية والجماعية بشكل متوازن، فليس الفرد هو القاعدة المركزية في التشريع والحكم[2]، وليس الكائن الاجتماعي الكبير هو الشيء الوحيد الذي تنظر إليه الدولة وتشرع لحسابه، فالدولة الإسلامية توفق بين الدوافع الذاتية والقيم والمصالح الاجتماعية، وتعزز هذه النظرة عن طريق توفير تربية أخلاقية خاصة، إضافة الى اهتمامها بتغذية الإنسان روحيا وتنمية العواطف الإنسانية والمشاعر الحقيقية فيه.

كما أن المفهوم الإسلامي للدولة لا ينظر إليها على أساس أنها أداة عنف ووسيلة قمع وجهاز يهدف فقط إلى تصفية الفئات المعارضة، ورغم أنه لا يمتنع عن تسجيل هذا الدور للدولة والصرامة مع الذين لا يخضعون لشريعة وحكم الله، لكنه يفهم أن للدولة دورا آخر أكثر أهمية وهو أنها أداة تهذيب وتربية وتصحيح[3]، أي أن للدولة دورا كبيرا في ممارسة عملية التغيير التي تستهدف بناء الإنسان وتغييره وتهيئة الأجواء المناسبة حتى يستطيع الإنسان في الدولة الإسلامية أداء دوره الرسالي والحضاري لكونه مستخلفا من قبل الله تعالى ليمارس دوره في إعمار الأرض وعبادة الله سبحانه وتعالى.

ويصف المفكرون الإسلاميون المعاصرون الدولة الإسلامية بأنها دولة غائية وعلى رأس غاياتها إقامة الدين ونشر الدعوة عن طريق السلطة والتربية وهي بذلك تختلف عن الدول الديمقراطية الليبرالية بكونها ذات غايات وليست محايدة إزاء القيم الأخلاقية والانسانية والدين.

---

[1] هاشم مرتضى، **الديمقراطية: وجهات نظر إسلامية**، (بغداد: مركز أور للدراسات، 2008)، ص.107

[2] محمد باقر الصدر، **فلسفتنا**، (القاهرة: دار الكتاب الاسلامي، 1959)، ص. 42.

[3] **المرجع نفسه**، ص. 134.

المطلب الثاني: مفهوم السلطة

يعد مفهوم السلطة من أكثر المفاهيم السوسيولوجية إستخداماً في إطار علم الاجتماع بصفة عامة، وعلم الإجتماع السياسي بصفة خاصة، لكن ورغم الإجتهادات الكبيرة في هذا المجال فإن الدارسين والعلماء والمتخصصين لم يتفقوا على تحديد هذا المفهوم إصطلاحاً، بل إن الكثير من الآراء والإجتهادات تتباين مع بعضها البعض أحياناً ، وقد تتضارب أحياناً أخرى الأمر الذي يفسر التداخل في استخدام هذا المصطلح وإحلاله بديلاً لمصطلحات ومفاهيم أخرى مثل الدولة، والحكومة، والقوة، والنفوذ والسيطرة.

ومن هذا المنطلق نرى أن هناك ضرورة لضبط مصطلح السلطة سواء في الفكر الغربي أو الفكر العربي.

أولا- السلطة في الفكر الغربي:

كلمة سلطة Autorité مشتقة من اللاتينية Auctor، وهي تعني الذي ينصح ويملك ويساعد ويتصرف وينمو.[1]

وفي قاموس لاروس (Larousse) الفرنسي تعرف السلطة على "**أنها الحق والقدرة على التحكم ، واتخاذ الأوامر، واخضاع الآخرين، ومثالها سلطة مدير المدرسة**[2]".

أما أندريه لالاند (André leland) ، فيعرفها في قاموسه الفلسفي Vocabulaire de philosophie"**أنها التفوق أو النفوذ الشخصي والذي بموجبه يتم التسليم والخضوع والاحترام لحكم الآخر وإرادته ومشاعره، وفي هذا السياق يلاحظ وجود سيكولوجي قوامه الحق في اتخاذ القرار وفي تدبير القيادة**".[3]

[1]Roveertdotterenns, **La Crise De L'Education et ses Remedes**,(Suiss : Delachaux Et niestle, 1971), pp. 23-30.

[2]**Dictionnaire le Petit Larousse Illustré** , Paris,(2010), p . 812.

[3]André Leland, **Vocabulaire de Philosophie** , (Paris: PUF, 1960) , p . 230.

يرى جاك ماريتا (jaques marita) أن علينا أن نفرق بين السلطة Autority، والقوة Power "**فالسلطة والقوة أمران مختلفان: القوة هي التي بواسطتها تستطيع أن تجبر الآخرين على طاعتك، في حين أن السلطة هي الحق في أن توجه الآخرين أو أن تأمرهم بالاستماع إليك وطاعتك، والسلطة تتطلب قوة غير أن القوة بلا سلطة ظلم واستبداد لذلك فالسلطة تعني الحق**".[1]

تعريف والتر بكلي(Walter Buckley) للسلطة:"**هي التوجيه أو الرقابة على سلوك الآخرين لتحقيق غايات جمعية، معتمدة على نوع ما من أنواع الاتفاق والتفاهم، وهكذا تتضمن السلطة الامتثال الطوعي الذي هو حالة سيكولوجية تعبر عن تنسيق أو تطابق في التوجه نحو الهدف لدى كل من الطرفين، الممارس للسلطة، والممتثل لها، أي أن الرغبة في الوصول إلى الغايات والأهداف المجتمعية تجعل هناك نوع من التوافق في الوصول إلى المصلحة العامة العليا، وهذا ما يجعل الجهة الآمرة، التي بيدها السلطة، تضمن امتثالا طوعياً ممن يشملهم الطرف الثاني، أي الجهة المأمورة، ويأتي ذلك من دوافع نفسية للجماعات الاجتماعية التي تسعى إلى ضمان مصالحها في إطار هذا السياق**"[2].

ثانيا– السلطة في الفكر العربي:

ينطوي لسان العرب على مفهوم للسلطة حيث جاء فيه أن "**السلاطة**" **هي: القهر، وقد سلطه الله فتسلط عليهم، والاسم من السلاطة سلطة بالضم**".[3]ويبدو لنا من خلال هذا التعريف أن اللغة العربية المعجمية تركز على جانب التسلط في مفهوم السلطة.

أما القاموس الفلسفي للدكتور "جميل صليبا" فيعرف السلطة على "**أنها القدرة والقوة على الشيء والسلطان الذي يكون للإنسان على غيره، ويطلق مفهوم السلطة النفسية على الشخص الذي يستطيع فرض إرادته على الآخرين لقوة شخصيته، وثبات جنانه، وحسن إشارته، وسحر بيانه**"[4].

---

[1]. إمام عبد الفتاح إمام، **الطاغية: دراسة فلسفية لصور من الاستبداد السياسي**،(سلسلة عالم المعرفة، 1994)، ص. 20

[2]أسعد علي وطفة، **بين السلطة والتسلط: دراسة تحليلية**في:www.reefnet.gov.sy/booksproject/fikr/3/alsulta.pdf ، ص.127، (2014/03/15).

[3] **لسان العرب**، جمال الدين محمد بن مكرم، (بيروت: دار الفكر، ط1، ج3، 2008)، ص.493.

[4]**المعجم الفلسفي**، جميل صليبا، (بيروت: دار الكتاب اللبناني،ج1982،1)، ص 670.

ومن بين المحاولات الأكاديمية لتعريف السلطة نجد تعريف "الموسوعة العربية العالمية" التي اشتملت على مفهوم أكثر معاصرة للواقع، حيث جاء في هذه الموسوعة "**أن السلطة في العلوم الاجتماعية تعني قدرة أشخاص أو مجموعات على فرض ارادتهم على الآخرين، إذ يستطيع الاشخاص ذوو النفوذ انزال عقوبات أو التهديد بها على أولئك الذين لا يطيعون أوامرهم أو طلباتهم، وتكاد تكون السلطة موجودة في كل العلاقات الإنسانية**".[1]

ويعرّف الدكتور "أحمد زكي بدوي" السلطة " **بأنها القوة الطبيعية أو الحق الشرعي في التصرف وإصدار الأوامر في مجتمع معين، ويرتبط هذا الشكل من القوة بمركز اجتماعي يقبله أعضاء المجتمع بوصفه شرعياً، ومن ثم يخضعون لتوجيهاته وأوامره وقراراته، إلا أنه يشير إلى أن التركيز المفرط للسلطة أو عدم وجود رقابة شديدة على ممارستها، يؤدي إلى إساءة استعمالها، ويطلق على من يتصف بهذا الاتجاه أنه استبدادي، أي أنه لا يستمد سلطته من إرادة الشعب بل يفرضها على الناس بالقوة.** "[2]

ويلاحظ من خلال هذا التعريف أن الدكتور بدوي يقدم لنا رؤية جديدة لمفهوم السلطة حيث يربطها بالشرعية وروح الحياة الاجتماعية التي تتبدى في المركز الاجتماعي المشروع اجتماعيا.

الفرق بين الدولة والسلطة:

من خلال ما سبقت الإشارة إليه حول مفهومي الدولة والسلطة فإننا نستنتج أن الدولة لا تستطيع إلا أن تكون كيانا مجردا ومتعاليا عن مجال المنافسة، لأنها– في نموذجها الديمقراطي الحديث– تمثيل للإدارة العمومية وللمصلحة العمومية، وتعبير عن السيادة التي ليست سلطة بعض على بعض –كما هو شأن السلطة – بل سلطة الأمة برمتها، بكافة فئاتها وقواها على نفسها.

أما السلطة فتخرج عن نطاق هذا التعيين لأنها تعبر عن توازن سياسي لا عن إجماع، وعن خيار برنامجي من جملة خيارات برامجية أخرى تتنافس في منافسة سياسية. تتغير السلطة وخياراتها

[1] الموسوعة العربية العالمية، (الرياض: مؤسسة أعمال العالمية للنشر والتوزيع، ج13، 1996) ، ص.55.
[2] أسعد علي وطفة، **مرجع سابق** ، ص.126.

وسياساتها بتغير ميزان القوى الذي يصنعها، أما الدولة فلا تتغير ولا تغير ثوابتها، واستراتيجياتها العليا غير القابلة للإنتهاك لأنها محط إجماع. إذ تستطيع السلطة في الدول الديمقراطية الحديثة أن تتخلى عن برامج في مختلف المجالات. كما يمكنها أن تتبنى برامج وقضايا تخص تسيير الشأن اليومي للمواطنين مما يقع في دائرة الممكن السياسي التي تشتغل فيها[1].

أما الدولة فهي المعنية بالسياسات الإستراتيجية والخيارات الكبرى وقضايا الأمن القومي وصياغة اتجاهات السلطة سواء على الصعيد الداخلي أو الصعيد الخارجي، وبذلك فهي لا تستطيع أن تتخلى عن سيادتها على أرضها أو تسلم بذلك، ولا تستطيع أن تتخلى عن سيادتها على رعاياها من المواطنين لأن صون السيادة على الأرض والسكان يقع في دائرة الواجب السياسي عليها الذي لا يمكن لأي مواطن أن يساوم في شأنه. لذلك فالمعارضة في الدول الحديثة تكون معارضة للسلطة لا للدولة، لأن الدولة دولة الجميع وهي الماهية السياسية للأمة: سلطة ومعارضة ورأيا عاما ومواطنين.

أما على الصعيد العربي، فهناك خلط في استعمال هذين المفهومين بوصفهما حقيقة واحدة ، فالغالب على مجتمعات العرب السياسية أن يختزل النظام المعبر عن السلطة لمكانة الدولة، وأن لا تجد الدولة من تجسيد مؤسسي ومادي لها غير النظام الحاكم، بينما في المنظور العلمي والواقعي يتم التفريق والتمييز بين السلطة والدولة[2].

المبحث الثاني: الدولة الفاشلة

ترتبط قوة الدولة بقدرتها على تلبية حاجات مواطنيها وحماية أمنهم إضافة إلى حماية وجودها ككيان في محيطها الإقليمي والدولي، وما إن تصبح الدولة غير قادرة على أداء وظائفها الحيوية يرتبط اسمها بصفة "الدولة الفاشلة"، وسنقوم في هذا المبحث بتسليط الضوء على مفهوم الدولة الفاشلة والمعايير التي تتيح لنا تحديدها.

[1] عبد الاله بلقزيز، **الدولة والسلطة والشرعية**،(بيروت: منتدى المعارف، ط1، 2013)، ص ص. 25-26.

[2] المرجع **نفسه**، ص.27.

المطلب الأول: مفهوم الدولة الفاشلة

تعود بدايات ظهور مصطلح الدولة الفاشلة لأول مرة في أوائل التسعينات من القرن الماضي وتحديدا في مقال نُشر في مجلة « فورين بوليسي» Foreign Policy الأمريكية سنة 1993، وأشير حينها إلى حالات هايتي، ويوغوسلافيا السابقة، والصومال والسودان وليبيريا وكامبوديا، باعتبارها دولاً غير قادرة على أن تحافظ على نفسها كعضو في المجتمع الدولي، سماتها الأساسية التوتر المدني، والإنهيار الحكومي، والإنهيار الإقتصادي، ثم ما لبث أن تطور الأمر من مجرد مقال صحفي إلى مسعى حقيقي نحو البحث عن كيفية لتحديد الظواهر التي تكون سببا في وصم الدول بهذه الصفة، وهنا تكفلت عدة مراكز بحثية سواء القريبة من الحكومات أومن المؤسسات المالية العالمية مثل البنك الدولي، أو التابعة لجهات استخبارية بإصدار تقارير دورية حول تطور الأوضاع في دول العالم مما يسمح بالتنبؤ حول الدول التي يمكن لها في أي لحظة تدخل في إطار الفشل[1].

لكن بالرغم من الإهتمام الكبير الذي أولته الأوساط الأكاديمية لمسألة وضع تصور عام لمفهوم الدولة الفاشلة، إلا أنه لم يتم وضع تعريف موحد لمصطلح الدولة الفاشلة، وذلك نظرا لاختلاف التوجهات الفكرية حول هذا الموضوع، ومن بين التعاريف المتداولة في الأوساط العلمية نذكر ما يلي:

تعريف "ستيفان راتنر" و"جيرالد هيلمان" للدولة الفاشلة بالقول:" **هي الدولة العاجزة عن المحافظة على دورها كعضو داخل المجموعة الدولية بسبب العنف والفوضى، فإن هذه الدول تضع مواطنيها في خطر وتمثل تهديدا لجيرانها من خلال قوافل اللاجئين وعدم الاستقرار والحرب العشوائية**[2]".

أما التعريف الخاص "بصندوق السلام ومجلة فورين بوليسي" فيرى "**أن الدول الفاشلة تلك التي لا تستطيع أن تقوم بوظائف أساسية وتحديداً التعليم والأمن والحكم**"[3].

---

[1] عبد الله حميد الدين، **مفهوم الدولة الفاشلة**، في:
www.elaph.com/Web/NewsPapers/2010/7/576138.html#sthash.RZcZRC7E.dpuf، (17-03-2014).

[2] Helman, GB and Ratner, SR, Saving failed states, ***Foreign Policy***, 89, (1992-1993), pp. 3-5.

[3] www.FundFor Peace .org

كما قدمت لجنة الحكومة الأمريكية الخاصة بظاهرة فشل الدولة (State Failure Task Force) تعريفا ربطت فيه فشل الدولة بانتشار العنف الداخلي الذي يمنح قوى أخرى فرصة الإستيلاء على أجهزة الدولة.[1]

وفي المقابل نجد تعريف عالم اللسانيات الأمريكي "نعوم تشومسكي" الذي يرى "**أن الدولة الفاشلة تلك التي لا تقدر أو لا ترغب في حماية مواطنيها من العنف أو الدمار، وتعتبر نفسها فوق القانون، وبالتالي تطلق يدها في ممارسة العنف والعدوان ضد مواطنيها والآخرين، حتى وإذا كانت تملك أشكالا ديمقراطية، إلا أنها تعاني من عجز ديمقراطي خطير يجرّد مؤسساتها الرسمية من أي جوهر ديمقراطي حقيقي**".[2]

المطلب الثاني: مؤشر الدول الفاشلة (Failed States Index)

بدأ صندوق السلام* منذ 2005 الكائن مقره بواشنطن بالاشتراك مع مجلة فورين بوليسي في نشر تقرير سنوي حول الدول الفاشلة. وقد تم وضع آلية «علمية» تستخدم برامج معقدة ومتطورة تقوم بمسح عشرات الآلاف من المصادر الإخبارية لجمع المعلومات وتحليلها، ثم تأطيرها ضمن 12 مؤشراً فرعياً يأخذ كل مؤشر 10 نقاط ليكون مجموع النقاط التي تحتسب للدولة 120 نقطة، وتكون أعلى الدول حصولا على النقاط هي الأكثر تعرضا لخطر الفشل، وهكذا تنازليا حسب ترتيب الدول داخل الدليل، وهذه المؤشرات هي:

المؤشرات الاجتماعية:

1-**تصاعد الضغوط الديمغرافية (Demographic Pressures)**: ويتناول مجموعة من المعايير، منها:

- الضغوط الناجمة عن الكثافة السكانية العالية مقارنة بتوفر الغذاء والمقومات الحياتية الأخرى.

[1] Jack .A. Goldstone And Other, **State Failure Task Forse Report: Phase 03 Findings**,(Washington, September 2000), p.02.

[2] نعوم تشومسكي، **الدول الفاشلة**، تر: سامي الكعكي،(بيروت: دار الكتاب العربي، 2007)، ص. 08.

* **صندوق السلام**: هو منظمة تسعى إلى منع الحروب ومكافحة الأسباب التي تؤدي إلى اندلاع صراعات مسلحة

- الضغوط الناجمة عن الوضعيات المادية، بما في ذلك النزاعات على الحدود، وملكية أو احتلال الأراضي، والوصول الى وسائل النقل، والسيطرة على المواقع الدينية أو التاريخية، وقرب أو مجاورة الأخطار البيئية أو حجم الكوارث الطبيعية.
- الضغوط الناجمة عن خلل في التوزيع السكاني: مثل بروز المعدلات المرتفعة للنمو السكاني ضمن مجموعات عرقية أو طائفية متنافسة.

2-**الحركة السلبية للاجئين أو الحركة غير النظامية للأفراد(Refugees and Displaced Persons)**[1] ويتناول مجموعة من المعايير، منها:

- الاقتلاع الجذري بالقوة لمجموعات بشرية، كنتيجة للإستهداف العشوائي أو العنف المنظم، أو القمع، مما يتسبب في: نقص الغذاء، وحدوث الأمراض، وقلة الماء الصالح للشرب، والتنافس على الأرض، وبروز اضطرابات يمكن أن تحدث مشاكل إنسانية وأمنية أكبر سواء داخل الدولة أو خارجها.

3-**الميراث العدائي الشديد (Group Grievance)**ويتناول مجموعة من المعايير، منها:

- تاريخ المجموعات المضطهدة: بناء على ظلم حديث أو قديم، والذي من الممكن أن يعود لقرون.
- أشكال الأعمال الوحشية المرتكبة ـ بدون عقاب ـ ضد مجموعات عرقية بعينها.
- عزل مجموعات معينة ـ من خلال أجهزة الدولة ومجموعات مهيمنة ـ من أجل اضطهادها أو قمعها.
- تشريع القمع السياسي.

4-**الفرار الدائم والعشوائي للناس (Human Flight)**ويتناول مجموعة من المعايير، منها[2]:

- هجرة العقول البشرية: كالمهنيين والمفكرين والمنشقين السياسيين، خوفاً من الاضطهاد أو القمع.
- الهجرة الاختيارية الطوعية للطبقة المتوسطة، وبالأخص مجموعة الطبقة المنتجة اقتصادياً من الشعب، مثل المقاولين، ورجال الأعمال، والصناع، والتجار، بسبب التدهور الاقتصادي.
- نمو المجموعات المغتربة.

[1] عبد الله حميد الدين، **مرجع سابق**.

[2] أحمد أبو زيد،(الدول الفاشلة وأخطار الغد)، **مجلة مستقبليات**، ع. 591،(فيفري 2008).

المؤشرات الاقتصادية:

5-**غياب التنمية الاقتصادية (Uneven Ecnomic Development)**ويتناول مجموعة من المعايير، منها:

- عدم تكافؤ الفرص المتاحة سواء في التعليم، والوظائف، والوضعية الاقتصادية.
- الإفقار المتعمّد لمجموعات بعينها، كما هو مقاس بمستويات الفقر، ومعدلات وفيات الأطفال، ومستويات التعليم.
- بروز التفاوت الطبقي، بناءً على عدم التساوي الحقيقي أو الملاحظ بين المجموعات.

6-**الانحطاط الاقتصادي الحاد (EconomicDecline)**[1]ويتناول مجموعة من المعايير، منها:

- كل شكل من أشكال التراجع الاقتصادي المستفحل للمجتمع ككل، مقارنة بالناتج الإجمالي المحلي، ومعدل دخل الفرد، والديون، ومستويات الفقر، والمقاييس الاقتصادية الأخرى.
- السقوط المفاجئ لأسعار البضاعة، دخل التجارة، الاستثمار الخارجي، أو دفع الديون.
- انهيار أو إعادة تقييم العملة الوطنية.
- المعاناة الاجتماعية البالغة والمفروضة على المواطنين من خلال برامج التقشف.
- نمو الاقتصاد الخفي: بما في ذلك تجارة المخدرات والتهريب، وهروب رؤوس الأموال.
- ارتفاع مستوى الفساد.
- فشل الدولة في دفع رواتب موظفي الحكومة، أو القوات المسلحة، أو الوفاء بواجباتها المالية الأخرى لمواطنيها، مثل دفع رواتب التقاعد.

المؤشرات السياسية:

7- **فقدان شرعية الدولة أو "إجرام الدولة" (Delegitimization of State)** ويتناول مجموعة من المعايير، منها[2]:

- تفشي الفساد ، واستغلال النخب الحاكمة للسلطة خدمة لمصالحها الخاصة.
- رفض النخب الحاكمة للشفافية، المحاسبة، والتمثيل السياسي.

[1] نبيل حاجي نايف، الدولة الناجحة والدولة الفاشلة : مفاهيم ومؤشرات، **الشبكة العربية العالمية**، 14أفريل 2011.

[2] www.foreignpolicy.com/.../the_2013_failed_states_index[/B]

- الإنعدام الكبير للثقة في الدولة وإجراءاتها: مثل المقاطعة الشاملة للانتخابات، أو المظاهرات الشعبية العارمة، واستمرار العصيان المدني، وعدم مقدرة الدولة على تحصيل الضرائب، ورفض التجنيد الإلزامي، وتصاعد المقاومة المسلحة.
- نمو الجرائم المرتبطة بتنظيمات خاضعة للنخب الحاكمة.

8- **التدهور الحاد في تقديم الخدمات العامة (Public Services)** ويتناول مجموعة من المعايير، منها:

- غياب الوظائف الأساسية للدولة التي تخدم الشعب، بما في ذلك الفشل في حماية مواطنيها من «الإرهاب والعنف»، وتوفير الخدمات الأساسية، مثل خدمات التعليم والصرف الصحي، والنقل العمومي،وحجم البنية التحتية وجودة الرعاية الصحية.

9-**انتشار انتهاكات حقوق الإنسان (Rights Human)**ويتناول مجموعة من المعايير، منها[1]:

- ظهور الحكم التسلّطي أو العسكري، حيث تتوقف المؤسسات والإجراءات الديمقراطية عن العمل، أو يتم التلاعب بها.
- تفشي العنف ضد المدنيين.
- عدد السجناء السياسيين.
- حالات التعذيب وأحكام الإعدام
- التضييق على العمل الصحفي، وعلى حرية التجمع والتظاهر السلميين.

10- **تشتت جهاز الأمن (Security Apparatus)**ويتناول مجموعة من المعايير، منها:

- ظهور النخبة التي تعمل من دون محاسبة.
- ظهور الميليشيات المدعومة من طرف السلطة، والتي ترعب المخالفين السياسيين، والأعداء «المشتبه» بهم، أو المدنيين المتعاطفين مع المعارضة.
- ظهور «جيش داخل الجيش» لخدمة مصالح العصبة السياسية الحاكمة.

11- **تنامي الانشقاقات داخل النخب بالدولة (Factionalized Elites):**

- انقسام النخب الحاكمة ومؤسسات الدولة بين المجموعات المختلفة.

[1] علي الزعبي، **ماهي الدولة الفاشلة؟** ، في:www.alqabas.com.kw/node/110861 ،(03-05-2014).

12-**التدخل الأجنبي (External Intervention)**ويتناول مجموعة من المعايير، منها[1]:

- التدخل العسكري في الشؤون الداخلية للدولة الواقعة في خطر، من خلال قوات أجنبية، أو تدخل فواعل غير نظامية كالجماعات المسلحة.
- وجود قوات حفظ السلام.
- حجم العقوبات المفروضة على الدولة.

كما يقوم تقرير مؤشر الدول الفاشلة لعام 2013 بتقسيم دول العالم إلى عدة مستويات لقياس فشلها ويعبر عنها عبر مجموعة من المفاتيح وهي:

إنذار عالي جدا(Very High Alert) ويضم الدول من (01 – 04)	
إنذار عالي (High Alert) ويضم الدول من (05 – 16)	
إنذار (Alert) ويضم الدول من (17 – 35)	
تحذير عالي جدا(Very High Warning) ويضم الدول من(36 – 70)	
تحذير عالي (High Warning) ويضم الدول من (71 – 108)	
تحذير (Warning) ويضم الدول من (109 – 126)	
الأقل استقرارا (Less Stable) ويضم الدول من (127 – 138)	
المستقرة (Stable) ويضم الدول من (139 – 153)	
المستقرة جدا (Very Stable) ويضم الدول من (154– 164)	
الاستقرار المستدام(Sustainable) ويضم الدول من (165– 175)	
الاستقرار الأكثر استدامة(VerySustainable) ويضم الدول من (176– 177)	

[1] محمد سيد سعيد، **ماهي الدولة الفاشلة؟** ، في: www.mokarabat.com/s4419.htm، (2014-05-04).

وفيما يلي عرض العشرين دولة الأكثر فشلا حسب المؤشر[1].

جدول رقم01 يبين تصنيف صندوق السلام للدول الفاشلة لعام 2013

الرتبة	علم الدولة	اسم الدولة	(مجموع النقاط \120)
01	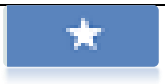	الصومال	113.9
02	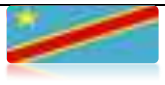	الكونغو الديمقراطية	111.9
03		السودان	111
04		جنوب السودان	110.6
05		تشاد	109
06		اليمن	107
07		أفغانستان	106.7
08		هايتي	105.8
09		جمهورية افريقيا الوسطى	105.3
10		زيمبابوي	105.2
11		العراق	103.9
12		كوت ديفوار	103.2
13		باكستان	102.9
14		غينيا	101.3
15		غينيا بيساو	101.1
16		نيجيريا	100.7

[1] www.Fund For Peace.Org

17		كينيا	99.6
18		النيجر	99
19		اثيوبيا	98.9
20		بوروندي	97.6

المصدر: www.failedstatesindex.org(2014/03/11)

من خلال هذا التصنيف يتبين لنا أن قارة إفريقيا ما زالت تحتل صدارة القارات في الدول الأكثر فشلا في العالم باعتبار أنه هناك ستة عشر دولة افريقية في قائمة العشرين دولة الأكثر فشلا في العالم، وهذا راجع لعدة أسباب منها أن إفريقيا لم تتعاف بعد من آثار الحروب والنزاعات الداخلية التي مازالت لحد الآن وبوتيرة مرتفعة. فنجد مثلا أنه هناك نزاع في مالي، جنوب السودان ، السودان، الكونغو الديمقراطية، جمهورية افريقيا الوسطى...الخ،

كما أن دولة الصومال ما زالت تحتل صدارة الدول الفاشلة وذلك منذ عام 2010 ويعود ذلك أساسا إلى أن الصومال مازال يعيش حالة من الاضطراب الأمني مع غياب السيطرة الحكومية على الإقليم، إضافة إلى هذا فإن الصومال يشهد مجموعة من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي تحد من حجم الخدمات المقدمة لمواطنيه.

لكن وبالرغم من الأبحاث وعمليات جمع وتحليل المعلومات التي يقوم بها صندوق السلام من أجل إعداد مؤشر الدول الفاشلة، إلا أن هناك من يعتبر أن هذا المؤشر إنما هو عبارة عن حجة جديدة من أجل تبرير التدخل في الشؤون الداخلية للدول التي تشهد اضطرابات أمنية واقتصادية واجتماعية، ابتدعه صناع القرار في السياسة الأمريكية، حيث إن خطر الدول الفاشلة ساعد في تجديد زخم النفوذ الأمريكي على الساحة الدولية، من خلال قيادتها لتحالفات دولية تسعى للتصدي لخطر الدول الفاشلة وتضمن استمرار سيادتها العالمية بعدما تقلص نفوذها على الساحة الدولية عقب انتهاء الحرب الباردة[1].

[1] أشرف راضي، **الدولة الفاشلة والامبريالية الجديدة**، في:www.sudaneseonline.com/board/95/msg/1088851549.html ، (2014-05-04).

علاوة على ذلك هناك من يرى بأن المؤشرات الإقتصادية التي تعتمد على جملة من الأرقام قد يكون لها مفعول عكسي وعلى سبيل المثال هناك دول قُدمت عنها تقارير من البنك الدولي تشهد لها بالتقدم في معدلات النمو، منها البرازيل في فترة ما وتونس ومصر قبيل اندلاع الثورة فيهما إلا أن الزيادة في معدلات النمو بقيت مجرد أرقام ولم تترجم إلى واقع ينعكس إيجابا على الحياة اليومية للمواطن[1].

كما أن مفهوم الدولة الفاشلة يفتقر إلى الصرامة في التعريف، باعتبار أنه لا توجد مجموعة مترابطة من المعايير التي تحدد ماهية الدولة الفاشلة، حيث يشير في هذا السياق خبير العلوم السياسية "**تشارلز كول**"، إلى أن هذا المفهوم هو نتاج تكتل من المعايير المتنوعة التي عملت على إضفاء التجانس على مجموعة من المشاكل المختلفة التي تتطلب حلولا محددة ومصممة خصيصًا لها. وقد أدى هذا الخلل المنهجي إلى عدم نجاح مهام إعادة بناء الدول، والتي نزعت إلى فرض ذات الحلول العامة والعالمية على سياقات متمايزة [2].

المبحث الثالث: الدولة المنهارة ومفهوم بناء الدولة

تعد الدولة المنهارة من بين الموضوعات الحديثة نسبيا في العلوم السياسية، وذلك رغم تحولها إلى مصدر لتهديدات أمنية، حيث تعد مجالا لتنامي الإرهاب وتجارة المخدرات والأسلحة، بالإضافة إلى غسيل الأموال. وعادة ما ارتبطت دراسة الدولة المنهارة بالأدبيات الخاصة بالعنف المدني والثورة اللذان يشكلان السبب الأبرز في انهيارها، ومن هنا فإنه يتوجب علينا تعريف الدول المنهارة ثم تحديد أسباب ومراحل انهيارها.

[1] منصور خيري ، (الدولة الرخوة والدولة الفاشلة)، **جريدة دار الخليج**، (28 جانفي 2012).

[2] مايكل مازار، **لماذا تراجع مقياس الدولة الفاشلة في السياسة الامريكية**، في: www.rcssmideast.org/reviews، (2014/03/16).

المطلب الأول: مفهوم الدولة المنهارة

أ- تعريف الدولة المنهارة:

يرى روبرت روتبيرج (Robert Rotberg) أن الدولة المنهارة،"**باعتبارها إحدى مراحل الدولة الفاشلة هي الدولة العاجزة عن أداء وظائفها لفترة طويلة من الزمن كما أنها تعني الدولة التي تعاني فراغ في السلطة، يصاحبه انتشار للجماعات المسلحة التي تسيطر على أجزاء من إقليم الدولة، فيما يشبه الدويلات الصغيرة**".[1]

وينظر روتبيرج الى انهيار الدولة على أنه نقطة النهاية لعملية الاضمحلال المؤسسية والوظيفية التي تبدأ مع ضعف الدولة ثم فشلها وصولا الى انهيارها، وهذا التطور في سمات الدولة ليس تلقائيا بحيث أنهَ يخضع لتطورات الوضع السياسي والأمني للدولة. ويمكن إنهاء هذه الحالة من خلال اتباع سياسة الحكم الرشيد التي تفضي إلى إبعاد شبح الانهيار عن الدول التي تقع في دائرة الفشل.

أما ويليام زارتمان (William Zartman) فقد تبنى تعريف روتبيرج للدولة المنهارة وأضاف له مجموعة من العناصر التي يمكن لها أن تساعد في تحديدها، وشملت عدم فاعلية الحكومة المركزية، وتآكل شرعيتها، وتراجع سيطرتها الأمنية على إقليمها، وانتشار حالة من عدم إحترام القانون ومن غياب النظام[2].

من هذا المنطلق، الدولة المنهارة هي الصيغة المتطرفة من صيغ الدول الفاشلة، تتميّز بوجود فراغ في السلطة حيث تصبح الدولة مجرد تعبير جغرافي، ويتم الحصول فيها على السلع السياسية من خلال وسائل خاصة، وحتى الأمن فيها يصبح موازياً لحكم القوي.

أما ما يتعلق بصفات الدولة المنهارة، فهناك مجموعة من السمات التي تدل على قرب الدولة من حالة الإنهيار، ونذكر منها[3]:

---

[1]Robert I. Rotberg, "Failed States, **Collapsed States, Weak States: Causes and Indicators**", (Wilson Center), p. 9.

[2]ValentinCojanu, AlinaPopesco,**Analysis of Failed States: Some Problems of Definition and Measurement**, The Romanian economic journal,(November 2007),p.115.

[3]Robert I. Rotberg , op.cit, p.13.

- دخول السلطة المركزية للدولة في صراعات داخلية تكون بين أقطاب السلطة أنفسهم، وتنتقل السلطة من المركز إلى فواعل في محيط الدولة كحكام الأقاليم، أو زعماء القبائل.
- سيطرة الجماعات المسلحة على السلطة المحلية داخل الدولة فيما يشبه نموذج أمراء الحرب.
- فقدان الحكومة المركزية لتأييدها الشعبي وذلك بسبب عدم اهتمامها بتلبية حاجات مواطنيها، مما يدفعهم إلى سحب ولائهم لها وتعويضه بالولاء لمجموعات محلية غير دولاتية.
- تبني الحكومة لسياسة دفاعية دون أن يكون لها رؤية لمواجهة الأخطار بحيث تتبنى سياسة رد الفعل وهو ما من شأنه أن يعظم التهديدات والمخاطر حول أمنها وأمن مواطنيها.
- فقدان الحكومة للسيطرة على ممثليها الذين قد يلجئون للعمل من أجل مصالحهم الخاصة.

ب- أسباب ومراحل انهيار الدول

يمكن إعتبار أن انهيار الدولة ينجم عن فشل القيم المجتمعية السائدة في شرعنة الترتيبات الإقتصادية والسياسية القائمة. وفي هذا الإطار بالتحديد يصبح انهيار الدولة ناتجا عن العجز الكلي في توفير السلع السياسية والعامة مثل الأمن الإنساني أو الخدمات الأساسية التي تنتقل مهمة توفيرها إلى قوى غير الدولة، وغالباً ما تُقدَّم الإنقسامات الإثنية أو العرقية أو الطائفية على أنها أسباب أو على الأقل عوامل مُساهِمة في انهيار الدولة.

كما يرتبط انتشار ظاهرة الدول المنهارة بهذا المعنى أيضا بالتغيرات الحادة التي تحدث داخل الدول، أو في الإقليم، سواء أخذت شكل تدخل عسكري، مثل التدخل الأمريكي في الصومال سنة 1992، والإحتلال الأمريكي للعراق في 2003، أو شكل الثورات، فهذه التغيرات تهدم الدولة السابقة، ويكون مستقبل الدولة الجديدة غير واضح المعالم، وقد يستغرق بناؤها فترة طويلة[1].

من جهة أخرى ذكر المفكر كاتي كليمون(Clement Caty)في دراسته "**تحديد أسباب انهيار الدول**"[2]، أربعة متغيرات رئيسية لإنهيار الدول قام بتطبيقها على الصومال، ويوغوسلافيا، ولبنان في فترات زمنية متعددة، وانتهى إلى أن توافر أي من هذه المتغيرات بصورة منفردة غير كاف لإنهيار الدولة، فلابد

[1] عبد الوهاب عمروش، (الدولة المنهارة: قراءة أولية في أسباب ومظاهر ومراحل انهيار الدول)، **مجلة السياسة الدولية**، (جويلية 2012).

[2] Caty Clement, **The Nuts and Bolts of State Collapse: Common Causes and Different Patterns**, (Harvard University), p8.: www.compasss.org/clement.5002pdf.

من توافرها مجتمعة. فالعلاقة بين الأسباب والمخرجات هي علاقة طردية، أي كلما توفرت جميع أسباب الإنهيار وتفاعلت فيما بينها، يكون مخرج الإنهيار حتميا. والعكس صحيح، أي كلما تحكمت الدول في هذه المتغيرات ووظفتها لصالح تنمية مجتمعاتها كانت أكثر قدرة على الاقتراب من حالة الدولة القوية.

يتمثل المتغير الأول فيما سماه كليمون البيئة الخارجية المتناقضة، أي الداعمة لاستمرار الدولة، بصرف النظر عن درجة تماسكها الداخلي، مع تردد القوى الدولية في التدخل لتغيير الأوضاع في تلك الدول، نتيجة التحولات في هيكل الفرص السياسية والإقتصادية .

وتجدر الإشارة إلى أن الكثير من المفكرين يعتقدون أن عملية انهيار الدولة هي عملية محلية بشكل كبير، لا تتأثر بصورة كبيرة بالعقوبات والمساعدات الخارجية، والتدخل السياسي العسكري، ولكن الخبرات العملية تفيد بأهمية هذا المتغير الذي كان سببا في نشأة العديد من الدول الضعيفة أثناء الحرب الباردة، حيث أدت الثنائية القطبية وما صاحبها من موجة تصفية الاستعمار إلى ظهور دول جديدة ضعيفة يدعمها أحد القطبين. ومع نهاية الحرب الباردة سرعان ما زالت جميع أشكال الدعم والمساندة الخارجية لها مما أدى إلى انهيار العديد من هذه الدول في بداية التسعينيات، مثل الصومال، ويوغوسلافيا، وإثيوبيا.

ويتمثل المتغير الثاني في وجود أزمة اقتصادية حادة[1]، أو نمو اقتصادي سريع، يؤدي إلى تحول ما في النظام الاقتصادي للدولة. حيث يؤكد التحليل النوعي أن تحول الاقتصاد من اقتصاد مركزي موجه إلى اقتصاد السوق يولد حالة من التنافس بين الفئات الاجتماعية المختلفة، وقد تتجه هذه الفئات للتحرك مطالبة بالانفصال عن الدولة، وهو ما يؤدي في النهاية إلى انهيار الدولة. بينما يشير التحليل الكمي إلى أن حدوث تراجع كبير في معدل النمو، أو في حالات الكساد الاقتصادي، قد يؤدي إلى ظهور أزمة إجتماعية وسياسية حادة.

أما المتغير الثالث فيشير إلى تعبئة المجموعات التقدمية، أو ذات الهويات المتمايزة، سواء المستندة إلى العمر، أو الجنس، أو الدين، أو اللغة، حيث تصبح هذه الهويات محركا أساسيا للتعبئة السياسية وللتحرك الثوري. وعادة ما تعاني هذه الجماعات من الحرمان النسبي، ويهدف تحركها للتأثير بشكل

[1]Aidan Hehir, Neil Robinson, **State– Building Theory and Practice**, (UK: Routledg Taylor and FransisGroup, 2007), p.7.

مباشر في رفاه وأمن أصحاب السلطة والنفوذ، بينما يعمل هؤلاء على الحفاظ على الوضع القائم، ويرفضون تماما التغيير أو الثورة التي تنادي بها تلك المجموعات[1].

ويتعلق المتغير الرابع بغياب تدوير النخبة واستيعاب النخب الجديدة وما ينتج عنه من عدم إستقرار حاد يؤدي لإنهيار الدولة، وقدرة النظام على استيعاب النخب الجديدة مرتبط بوجود آليات لإدارة النزاعات السياسية تعمل على تحجيم العنف السياسي. فالنظام السياسي المثالي يحافظ على استقراره عن طريق آليات الاستيعاب المتبادل، وهذه الآليات تسمح باندماج قيم النخب ذات الدعم الواسع بحيث يصبح القادة الوطنيون أصحاب مصلحة ما في استمرار استقرار النظام السياسي.

وينتج عدم الإستقرار عادة عن فشل إستيعاب النظام للجماعات الأخرى وعن رفضه مشاركتها في السلطة. كما يتولد عادة خلال المراحل الفاصلة بين عملية الانتقال للديمقراطية وعملية سقوط النظام الشمولي[2].

أما عن مراحل انهيار الدول فقد حدد كليمون ثلاث مراحل، يميز كل من هذه المراحل درجة توافر أي من المتغيرات الأربعة السابقة، وهذه المراحل هي:

انتقال الدولة من حالة الدولة القوية إلى الدولة غير القوية. والمقصود بالدولة القوية الدولة القادرة على القيام بوظائفها، مثل إدارة النزاعات الداخلية، وتحقيق الأمن، والتي تحتفظ بالسيطرة الكاملة على جزء كبير من أراضيها بصفة دائمة مع غياب أي من المتغيرات الأربعة السابقة الذكر .وتبدأ الدولة في الإنتقال إلى وضع الدولة غير القوية في حال توافر أي من المتغيرات الأربعة السابقة، حيث توضح النتائج الخاصة بلبنان، ويوغوسلافيا، والصومال أن الدول القوية يمكن أن تنشأ نتيجة متغير واحد، مثل التغير في البيئة الدولية من بيئة داعمة للدولة إلى بيئة متدخلة في شؤونها، حيث يكفي هذا المتغير لزعزعة الدولة القوية[3] .

أما المرحلة الثانية فتتمثل في انتقال الدولة إلى حالة الأزمة، ويتطلب حدوث ذلك تفاعل متغيرين

---

[1] صموئيل هنتنجتون، **النظام السياسي لمجتمعات متغيرة**، تر: سمية فلو عبود، (لبنان: دار الساقي، 1993)، ص.42.

[2] توفيق المديني، (ربيع الثورات الديمقراطية)، **المستقبل العربي**، عدد 386، (أفريل2011)، ص. 124.

[3] KasturiSen, "Fragile States or Failed Policies: Some Donor Induced Dilemmas", policy briefing paper 19, oxford, **international NGO training and research center**, (October 2008), p.2.

أو ثلاثة متغيرات على الأقل. ويعد العامل الإقتصادي هو المتغير المركزي في هذه المرحلة، حيث ترتبط هذه المرحلة عادة بحدوث أزمة اقتصادية، والتي تكون بمثابة إشارة تحذير تفيد باقتراب وقوع أزمة سياسية ما.

ورغم أهمية المتغير الإقتصادي فإنه غير كاف لتهديد بقاء الدولة القوية أو لتعميق الأزمة، فهو يؤثر في الدولة فقط عندما يتفاعل مع متغيرات أخرى مثل تعبئة الجماعات ذات الهويات المتمايزة، أو عدم تدوير النخبة الحاكمة .

وتتمثل المرحلة الثالثة في مرحلة انهيار الدولة، وتبدأ في حال توافر المتغيرات الأربعة مجتمعة، وهذا يؤدي إلى سقوط الدولة وانهيارها. فكل هذه المتغيرات هي شروط ضرورية وكافية لتحقيق الإنهيار. وتشير الوقائع التاريخية إلى أن لبنان عرف هذه المرحلة في عام 1975 بعد نشوب الحرب الأهلية التي دامت إلى غاية توقيع اتفاقية الطائف في عام 1989، كما دخل الصومال ويوغوسلافيا هذه المرحلة خلال الفترة من 1990 إلى1991[1].

ويمكن القول إن هناك متغيران يحملان وزنا كبيرا في عملية انهيار الدولة، هما تأثير البيئة الخارجية وتعبئة المجموعات ذات الهويات المتمايزة. وعادة ما يتم تجاهل هذين المتغيرين في الكثير من المؤشرات العملية للإنذار المبكر التي تستعملها الوكالات الدولية، فالدولة المنهارة لا يزال ينظر إليها على أنها نتاج عملية محلية مع تجاهل الدور الحاسم للفواعل الإقليمية والدولية، وفي بعض الأحيان تفترض الأدبيات أن البيئة الخارجية مهمة فقط قبل بدء عملية انهيار الدولة وعندما تكون الدولة ضعيفة داخليا ولكن النتائج تثبت العكس تماما.

[1] **Ibid**, P.30.

المطلب الثاني: مفهوم بناء الدولة:

بدأ المجتمع الدولي في إدراك معنى "مفهوم بناء الدولة" في التسعينات من القرن العشرين، وذلك بفعل ما شهده ذلك العقد من انهيار لدول كانت قائمة مثل الصومال، ويوغسلافيا.

أ- تعريف بناء الدولة:

يعرف روبرت كابلان (Robert Caplan) عملية بناء الدولة بأنها " **مجموعة الإجراءات التي تقوم بها الجهات الوطنية أو الدولية الفاعلة، لإنشاء وإصلاح وتقوية مؤسسات الدولة التي تكون في حالة ضعف شديد، أو منهارة بشكل كامل**""[1].

ويعرفها عادل مجاهد الشرجبي بأنها" **استراتيجية ومخططة متكاملة تخططها الدولة وتنفذها في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لاكتساب شرعية واقعية تقوم على اعتراف مواطنيها بسلطة الحكومة**[2]".

ب- الأهداف الرئيسية لعملية بناء الدولة:

تتضمن عملية بناء الدولة تحقيق الأهداف التالية:

- توفير متطلبات الأمن لخلق نوع من الإستقرار لتسهيل عملية بناء أجهزة الدولة.
- إرساء سيادة القانون على كل الأشخاص، مع بناء أجهزة قضائية فاعلة.
- التسليم الفعال للسلع والخدمات الأساسية عن طريق مؤسسات الدولة الرسمية[3].
- تحقيق الشرعية للدولة محل البناء، ويكون ذلك عن طريق إشراك بقية الأطراف في عملية البناء.

[1] D, Brinkerhoff,. **Governance in post-Conflict Societies : Rebuilding Fragile State**,(London: Routledge, 2006), pp.25-33.

[2] عادل مجاهد الشرجبي، **بناء الدولة الرعوية في اليمن: توحيد النخبة وتفكيك الأمة**،(الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013)،ص.8.

[3] R, Caplan,. **International Governance Of War-Torn Territories: Rule and Reconstruction**,(London: Oxford University Press, 2005), pp.9-16.

ج- الفرق بين بناء الدولة وبناء الأمة:

كثيرا ما يتم الخلط بين مفهوم بناء الدولة وبناء الأمة والتعامل معهما على أساس أنه إجراء واحد، بيد أن هناك اختلاف بين المفهومين، فبناء الدولة يعني عملية بناء شعور مشترك بالهوية والمصير، ويكون عادة هذا الأمر من أجل التغلب على الاختلافات العرقية والمذهبية و الدينية ومواجهة الولاءات التحتية التي تهدد الدولة. أما بناء الأمة فقد يكون من الصعب ذلك خصوصا إذا لم تُحترم مختلف الهويات سواء اللغوية أو العرقية أو الدينية الموجودة في حيز الدولة.

ويكمن الفرق أيضا بين المفهومين في أن بناء الدولة لا يتطلب أن تكون موحدة على أساس الوحدة الثقافية واللغوية، بل يمكن إنشاء هوية جامعة تعبر عن مختلف المكونات دون إشتراط تجانسها كما في حالة الولايات المتحدة، وهو ما يصعب توفيره في بناء الأمة.

د- رؤية لجنة المساعدة الإنمائية(OECD) لمفهوم بناء الدولة:

وضعت لجنة المساعدة الإنمائية (OECD) رؤية طموحة مغايرة لمفهوم بناء الدولة من خلال التركيز القوي على العلاقات بين الدولة والمجتمع. ويتم تفعيل هذه الرؤية من خلال المشاركة الدولية الفاعلة في مساعدة الدول الفاشلة من خلال الآتي[1]:

عندما تفتقر هياكل الدولة الفاشلة للإرادة السياسية أو للقدرة على توفير الوظائف الأساسية اللازمة للحد من الفقر والتنمية وللحفاظ على الأمن وحقوق الانسان لمواطنيها، ستحتاج حتما إلى المشاركة الدولية الفاعلة بصورة أكثر ديمومة من خلال التركيز على بناء العلاقة بين الدولة والمجتمع من خلال دعم مجالين رئيسيين:

أولا- دعم شرعية الدولة من خلال معالجة قضايا حقوق الانسان والحكم الديمقراطي الرشيد، و تفعيل نظام المساءلة، وإشراك المجتمع الدني بصورة أكثر فعالية.

ثانيا- دعم الدول الفاشلة لأجل تحقيق التزاماتها اتجاه مواطنيها وبصورة خاصة مسألة الأمن والعدالة، والخدمات الأساسية والحد من الفقر، والغرض من هذا كله هو تعزيز الثقة بين المواطن والدولة، بحيث تكون هذه هي بداية بناء الدولة.

[1] Verena Fritz and Alina Rocha Menocal, Understating State-Building From a Political Economy Prospective, **Overseas Development Institue**, (September 2007), pp.13-16.

لكن بالرغم من أن هذا الطرح جدير بالدراسة إلا أن كثير من الباحثين يرى أنه لم يقدم تعريفا واضحا لمفهوم بناء الدولة، علاوة على ذلك فإن رؤية لجنة المساعدة الإنمائية فيها الكثير من الخلط بين عدد من العمليات التي قد لا تعمل تلقائيا في انسجام تام[1].

على أرض الواقع كانت هنالك محاولات أممية لمساعدة الدول التي إنهارت مؤسساتها، فعلى سبيل يحظى الصومال باهتمام أممي لإعادة بناء دولته من خلال إرسال قوات حفظ السلام لضبط الأمن وإعادة تأهيل المؤسسات الأمنية مع السعي لتقديم المساعدات الإنسانية التي تخفف من حدة الأزمات في هذا البلد

[1] **Loc.cit**

استنتاجات الفصل الاول:

يحظى مفهوم الدولة باهتمام كبير في الأوساط الأكاديمية سواء الغربية أو العربية واللتان تشتركان في فكرة حتمية وجود الدولة كإطار تنظيمي لكنهما تختلفان في غاياتها حسب أدبيات كل فريق. أما مفهوم السلطة فيتفق الفريقين على أنه جزء من مكون أكبر إسمه الدولة ويتعلق بعملية احتكار صنع القرار وتنفيذه، لذلك لا يجوز الخلط بين المفهومين في أي حال من الاحوال.

يرتبط فشل الدولة أساسا بمجموعة من المؤشرات التي تكون بمثابة جرس إنذار لما قد يؤول اليه مستقبل أي دولة، ويعبر عن أوضاع هذه الدول من خلال مؤشر الدول الفاشلة الذي يعتبر كإضافة علمية إلى المجهودات التي تبحث عن القضاء على هذه الظاهرة بغض النظر عن أهداف هذه الآلية.

يعتبر إنهيار الدولة من أخطر التحديات التي تواجه الدول في وقتنا، وذلك بسبب النتائج الكارثية التي تنجر عنه سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي، لذلك يجب أن يكون هناك جهود مضاعفة للحيلولة دون وقوع هذا السيناريو وذلك من خلال تعزيز دور المجتمع الدولي في حل الأزمات وحماية وجود الدول من خلال تبني فكرة بناء الدول ودعمها لكيلا يصبح هناك فراغ مؤسساتي داخل الدولة.

الفصل الثاني: مقومات بناء الدولة العراقية

تمهيد:

بحلول العام 2003 أصبح مفهوم بناء الدولة الأكثر استخداما في الأوساط الأكاديمية والسياسية التي تتناول الوضع في العراق، ذلك أن العراق لم يعد فيه أي معنى من معاني الدولة سوى اسمها، نتيجة الانهيار المفاجئ للأجهزة والتنظيمات التي تكفلت على مدى عقود بإدارة الحياة الاجتماعية والاقتصادية في البلاد بفعل الغزو الأمريكي. ومن أجل إعادة بعث الدولة من جديد، يحتاج العراق مثله مثل أي دولة أخرى لعدة مقومات لبناء دولة الرفاه والقانون التي ينشدها كل العراقيين بمختلف قومياتهم ومذاهبهم. من هنا سنعالج من خلال المباحث الثلاث التي يحتويها هذا الفصل المقومات اللازمة لبناء الدولة العراقية، ففي المبحث الأول نتطرق للمقومات التاريخية والحضارية للعراق مع الوقوف في محطات تاريخية لتوضيح ما إذا كان عراق الماضي هو عراق الحاضر، وفي المبحث الثاني نتطرق إلى التركيبة الإجتماعية في العراق ومدى قدرتها على خلق تجانس بين مكوناته، وفي المبحث الثالث والأخير نتطرق لقدرات العراق الإقتصادية ومدى قدرته على بناء دولة الرفاه.

المقومات الجغرافية للعراق:

يعد العراق إحدى الدول الآسيوية التي تقع في منطقة الشرق الأوسط، وتشترك في حدود مع ستة دول شرق أوسطية. فمن جهة الشمال تحدها تركيا بطول 331 كلم، ومن الجنوب كل من دولة الكويت بطول 242 كلم والمملكة العربية السعودية بطول814 كلم، ومن الغرب كل من سوريا بطول 605 كلم والأردن بطول 181 كلم، ومن جهة الشرق ايران بطول 1458 كلم. ويعتبر الخليج العربي هو المنفذ البحري الوحيد للعراق على العالم حيث يبلغ طول الساحل العراقي حوالي 58 كلم[1]

وتبلغ المساحة الإجمالية لدولة العراق 437072 كلم^2، كما وصل عدد سكانه سنة 2013 عتبة 36 مليون نسمة.

[1] – **العراق**، في: www.mofamission.gov.iq/can/ab/pagedisplay.aspx?sm=244 ، (28-04-2014).

الخريطة 01: موقع العراق الجغرافي

المصدر: www.iraqvote.org

المبحث الأول: المقومات التاريخية لبناء الدولة العراقية

منذ الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 وما تلى ذلك من أحداث عنف دموية بين مختلف مكونات الشعب العراقي، تعالت أصوات بعض السياسيين والأكاديميين بضرورة تقسيم العراق إلى كيانات على أسس اثنية وطائفية، بدعوى أن العراق إنما هو دولة مصطنعة من صنع بريطانيا العظمى بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، وأنه–أي العراق – لا يملك المقومات التاريخية التي تؤهله ليكون ذلك الوطن الجامع لكل العراقيين بمختلف مشاربهم. وهذا ما يدفعنا إلى ضرورة البحث في الإرث التاريخي للعراق.

المطلب الأول: الإرث التاريخي والحضاري لدولة العراق

إن دولة العراق الحديثة التي ظهرت في أعقاب انهزام الإمبراطورية العثمانية كحلقة أخيرة ضمن سلسلة طويلة من البنى السياسية التي أقيمت على ضفاف نهري دجلة والفرات والمناطق المحيطة بهما. فإلى جانب كل من الصين ومصر والهند، يمتلك العراق أقدم تراث موجود لدى أي دولة في العالم، فهو

موطن بعض الأمثلة المبكرة للنشاط الزراعي، وتزخر مدنه بآثار العديد من الحضارات القديمة، وتوجد فيه ثلاثة عناصر من الماضي كانت شديدة الأهمية وتشكل الذاكرة الجماعية لعهده الحديث: الحضارات القديمة لبلاد ما بين النهرين، والفتوحات الاسلامية، والامبراطورية العثمانية[1].

ويرتبط ظهور هذه المنطقة كمهد للحضارات بالظروف الجغرافية للمنطقة التي تمثل الآن جنوب العراق ووسطه، وكما هو الحال بالنسبة إلى نهر النيل ساعدت الظروف في السهول المطلة على نهري دجلة والفرات على الزراعة وتطور الأمر مع استحداث أنظمة مبتكرة للري ساهمت بشكل كبير في جذب تجمعات بشرية إلى هذه المناطق.

وفي هذا السياق يشار إلى أربع مجموعات من حضارات العراق القديمة وهم: السوماريون، والأكاديون، والبابليون، والآشوريون. وتوجد أسباب مهمة لذكر تلك المجموعات الأربع على اعتبار أنها المجموعات التي ابتكرت العديد من اللبنات التي بنيت بها الحضارات الحديثة وحسَّنتها، بما في ذلك الكتابة، والرياضيات، والحساب، والفلك، والمدونات القانونية، ونماذج الحكم[2]. وفيما يلي عرض لأهم الحضارات القديمة والوقائع التاريخية التي أثرت في بنية بلاد الرافدين:

1-الحضارة الأوركية والسومرية:

نشأت الحضارة الأوركية بين عامي 4000 ق.م-3000 ق.م وشهدت تلك الفترة تقدم الزراعة واختراع الكتابة وإرساء أول الأنظمة القانونية، كما عرفت ظهور الجيوش والحروب المنظمة. وامتدت الحضارة الأوركية من شمال العراق وسوريا اليوم، والتلال السفحية لشمال شرق العراق والمناطق المجاورة من تركيا وايران[3].

وقد شهدت الفترة بأكملها توسعا حضريا، وتأسست الدول المدينة في بلاد سومر وبابل. ومن بين الدول المدينة السومرية التي ظهرت بدء من العام 3000 ق.م فصاعدا: أورو، إيريدو، أوروك، ولارسا،

[1]Phebe Marr ,**The Modern History Of Iraq**,(Boulder, co :West view press, second Edition, 2004), pp.3-8.

[2]-جاريث ستانسفيلد، **العراق: الشعب والتاريخ والسياسة**،(ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، 2009)، ص. 17.

[3] Geoffrey Simons, **Iraq: From Sumer to Saddam**, (New York: St Martin's Press, Second Edition, 1996),p.113.

ولاجاش، ونيبور، وإيسن. وتألفت تلك المدن من مراكز حضرية كبيرة وحكمتها أسر مالكة تمتعت أيضا بسلطات دينية.

وعلى الرغم من ذلك التقدم فإن تلك الدويلات لم تكن تتسم بهيكل سياسي موحد، وهو ربما ما ساهم في سقوطها عام 2370 ق.م. وفي عام 2100 ق.م ظهرت مدينة أور كفصل أخير من الفترة السومرية[1]، وعُرفت هذه المدينة بكونها المركز الإمبراطوري لذلك العصر، وهي نقطة البداية للأديان التوحيدية في العصر الحديث عندما هاجر سيدنا ابراهيم عام 1850 ق.م إلى أرض كنعان لنشر رسالته التوحيدية.

2-الحضارة البابلية والأشورية:

بعد سقوط أور استعادت الدول المدينة سيطرتها على الحكم لكن ما لبثت بلاد ما بين النهرين أن انقسمت إلى إقليمين في فترة ما يسمى بالفترة البابلية القديمة(2000 ق.م _ 1600 ق.م). ففي الشمال فرض الأكاديون هيمنتهم على بابل، بينما كانت مدينة لارسا في الجنوب هي المدينة البارزة بين الدول المدينة. وقام حمورابي ملك بابل بتوحيد الإقليمين تحت سلطته لمدة من الزمن[2].

وبعد تدمير بابل على أيدي الحيثيين في عام 1595 ق.م ظهرت حضارة الأشوريين الذين سيطروا على بلاد ما بين النهرين من 1300 ق.م إلى غاية 600 ق.م، حيث انهارت الحضارة الأشورية وعادت بابل مرة أخرى إلى الواجهة مع الملك نبوخذ نصر الذي بنى حدائق بابل المعلقة وفتح فلسطين في عام 586 ق.م[3].

[1] Audrey Bossuyt and Others , **On Invisible Trade Relations Between Mesopotamian Cities During The Third Millennium B.C** , (The Professional Geographer , vol.53, no.3, 2001), p. 375.

[2] Georges Roux, **Ancient Iraq**, ,(**London**: Pelican Books, second Edition, 1980), p. 189.

[3] Stuart Brown, **Media and Secondary State Formation in the Neo-Assyrian Zagros: An Anthropological Approach to an Assyriological Problem**,(journal of cuniform Studies, vol.38, no.1, 1986), p.108.

الخريطة 02: الدول المدينة في بلاد ما بين النهرين

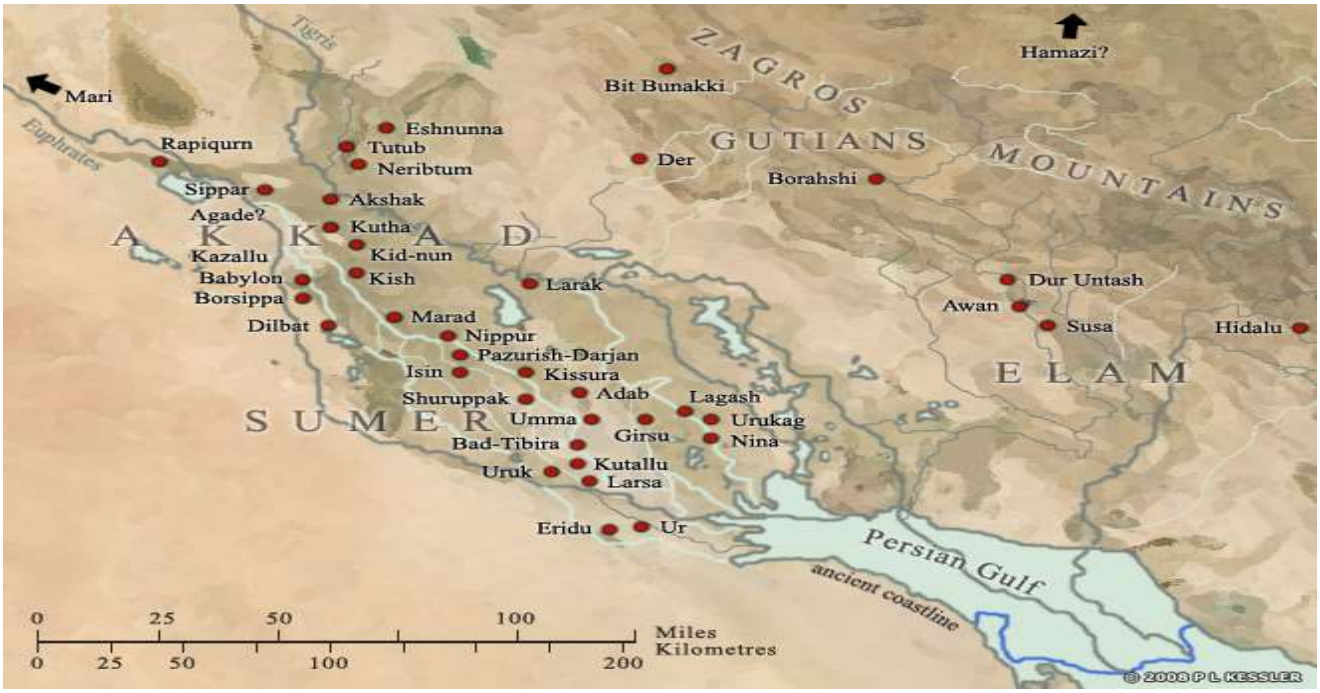

المصدر: www.ancient.eu.com

وفي الفترة ما بين (550-525 ق.م)[1] سيطرت الإمبراطورية الفارسية على كامل بلاد ما بين النهرين إلى غاية الفتح الإسلامي لها بعد معركة القادسية عام637 م، إذ أصبح العراق ذا هوية إسلامية، وتعززت مكانته مع ظهور الخلافة العباسية.

3-الخلافة العباسية:

كان العراق مركز القوى المعارضة للحكم الأموي الذي كان يعتبر حكامه - في نظر العراقيين- ليسوا من آل البيت، وهو ما أعطى العباسيين فرصة لتعزيز مكانتهم في مواجهة الأمويين نظرا لصلتهم بآل البيت، وقد استطاعوا القضاء على الخلافة الأموية عام 750م. ومنذ هذا التاريخ أصبح العراق مركز الخلافة العباسية، وفي عهدهم بنيت بغداد عام 762م[2]، كما ارتفع سكان العراق آنذاك إلى حوالي 20مليون نسمة، وهو ما يقارب تعدادهم الحالي.

[1] -Cuyler Young, **The Early of the Medes and the Persians and the Achaemid Empire to the Death of Cambyses**,(Cambridge University Press, vol. 4, 1988), pp.29-31.

[2] -Hugh Kennedy, **The Court of Caliphs : The Rise and Fall of Islam's Greatest Dynasty**, (London: Weidenfield and Nicolson, 2004), p 10.

وشهد العراق في فترة الخليفة هارون الرشيد العصر الذهبي له بفعل التطور العلمي والاشعاع الثقافي حتى أضحت بغداد مركز الحضارة في العالم القديم، لكن سرعان ما دخلت الدولة العباسية عصر الصراع على السلطة بين إبني الخليفة (الأمين والمأمون) مما أثر بشكل كبير في قوة الدولة العباسية وجعلها عرضة للانهيار بفعل للأطماع الأجنبية، وهو ما تم في عام 1257م حين غزا المغول العراق بقيادة هولاكو، وأحرقوا بغداد عاصمة العلم والأدب[1]. وهنا أصبح العراق خاضعا لحكم المغول ثم لمجموعة من القبائل التركمانية وصولا إلى منطقة للصراع بين الإمبراطورية الصفوية من جهة والإمبراطورية العثمانية من جهة أخرى.

الخريطة03: حدود الخلافة العباسية

المصدر: sara.theellisschool.or

4- العهد العثماني:

سيطر الصفويون على بغداد عام 1508م وهو ما شكَّل أول احتكاك لهم مع العثمانيين الذين اعتبروا أنفسهم ورثة الدولة العباسية. وبعد مرور عشرين عاما أي في عام 1538 [2]سيطر العثمانيون على بغداد، وبذلك أصبح العراق إقليما من أقاليم الدولة العثمانية لمدة أربعة قرون إلى غاية إنهزام

[1] Abdullah Thabit, **A Short History of Iraq**, (London: Pearson Longman, 2003), p. 40.
[2],- Ibid, pp. 60-64.

الإمبراطورية العثمانية في الحرب العالمية الأولى ضد قوات الحلفاء، وتقسيم أراضيها بين الدول المنتصرة وهي فرنسا وبريطانيا.

لكن هل هناك أي دلائل تاريخية تثبت أن العراق كان يشكل وحدة متكاملة ولم يكن مجموعة من الأقاليم مقسمة لاعتبارات الهوية؟ يشار للعراق في وقتنا الراهن بأنه مجرد مجموعة من الأقاليم تتسم بالطابع الهوياتي، كإقليم الشمال الكردي، وإقليم الوسط السني، وإقليم الجنوب الشيعي. وهذا ما سنتناوله في المطلب الثاني.

المطلب الثاني: جذور الوحدة للدولة العراقية الحديثة

بعد انهزام الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى تم إخضاع العراق للوصاية البريطانية التي تكفلت برسم حدوده المعروفة حاليا، وقامت بإرساء المؤسسات السياسية للحكم الملكي عام 1920[1]. ومن هنا كثيرا ما يشار إلى أن العراق كيان مصطنع بفعل قيام بريطانيا بتوحيد الأقاليم الثلاث بغداد، البصرة، الموصل في شكل كيان واحد. ويتحجج بعض السياسيين الأمريكيين بهذه الفكرة أمثال **Lysely Guileb***، للمناداة بتقسيم هادئ للعراق على أساس ثلاث دويلات طائفية وإثنية، باعتبار أن العراق كان قبل الإنتداب البريطاني مجموعة من الأقاليم المنفصلة.

لكن في الحقيقة هناك مؤشرات تاريخية على وجود كيان إسمه العراق في بعض فترات التاريخ، وأن الكيانات الإدارية التي شملت عراق اليوم لم تكن مرتكزة على هوية طائفية أو إثنية. إن الحجج التاريخية التي يستشهد بها أغلب السياسيين المنادين بتقسيم العراق مفندة بسهولة. وكل ما هو مطلوب في الواقع إلقاء نظرة سريعة على خريطة العراق، فخطأ هؤلاء السياسيون هو وضع الحدود الإدارية بين البصرة وبغداد في غير موضعها، لأنّ الحدود كانت في أقصى الجنوب العراقي، بحيث كان من مدن المناطق الشيعية في ولاية البصرة القديمة مدن الزمن الحديث البصرة والعمارة والناصرية فقط. لذا، لم يكن للولايات العراقية الفردية مظهرا طائفيا خاصا. ومع ذلك كان في بغداد شيعة أكثر مما كانوا في البصرة، بينما كانت الموصل إقليما من الكرد والعرب والتركمان واليزيديين والمسيحيين ... وآخرين. ومن حيث التوجه السياسي، كانت تلك الأقاليم كلها يغلب عليها المكون السني. وعندما فكر البريطانيون إبان الحرب

[1]– Andreas Wimmer, **Nationalist Exclusion and Ethnic Conflict: Shadows of Modernity**, (Cambridge, Cambridge University Press, 2002), pp.172-173.

*__Lysely Guileb__: هو رئيس مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي.

العالمية الأولى في الفصل بين ولايتي البصرة وبغداد، كان لتفكيرهم علاقة بأهمية البصرة الاستراتيجية بوصفها المدخل إلى الهند، ولم يكن له أي شأن بالحسابات الطائفية[1] .

ويقر كثير من المؤرخين بهذا الأمر إلى حد بعيد، لكنهم يغفلون سمة مهمة أخرى من سمات عراق أواخر العهد العثماني وهي تتعلق بدور بغداد كعاصمة أصلية خلال فواصل زمنية طويلة. و لا يصح ببساطة القول أن البصرة وبغداد والموصل كانت على قدم المساواة، ففي أمور كثيرة – بما فيها الشؤون العسكرية والعدل وإدارة الجمارك– كانت بغداد عاصمة إقليمية فاقت تلك المدينتين منزلة. وفي سنة 1908 عيّن موظف عثماني مقيم في بغداد مسؤولا عن العراق، وأوكلت إليه مسؤولية إدارة شؤون البصرة وبغداد والموصل. وبعد الحرب العالمية الأولى في سنة 1918، أشار **Arlond Wilson**، المسؤول البريطاني الأعلى مرتبة في العراق إلى هذه السابقة صراحة كحجة للاستمرار في حكم بغداد المركزي على الولايات الثلاث كافة.

إنّ المشكلة الأكثر جوهرية بخصوص أي نموذج لعراق مقسم إلى ثلاثة أجزاء هي طبيعته المقطوعة الصلة بالتاريخ تماما. لقد كانت هناك ثلاثة ولايات سنة 1884 إلا أنها دامت ثلاثين عاما بالضبط، وقبل سنة 1914 كانت أنظمة العراق الإدارية مختلفة تماما وكانت هناك في بعض الأحيان تجزئة أوسع إلى أربعة أو خمسة كيانات، وفي فترات أخرى كانت ثمة وحدة إقليمية وازت تقريبا دولة العراق الحديثة[2].

ومن الأعداد الأكثر تكرارا في الواقع هو العدد إثنان الذي كان حاضرا في تقسيم بلاد ما بين النهرين. فمع أن وحدة ما بين النهرين كانت موضوعا مهما في العهود الكلاسيكية، إلا أنه كان هناك في حقب عديدة درجة معينة من التوترات الثنائية بين الشمال والجنوب، مثل التوترات بين "السومريين والأكاديين" أو "الكلدانيين والآشوريين". ويعتقد كثير من المؤرخين أن مخلفات تلك التوترات يمكن رؤيتها في عهود الساسانيين المتأخرة، أي في أوائل القرن السابع ميلادي، أو قبل الفتح الإسلامي بقليل. ففي تلك الآونة، كانت منطقة ما هي العراق اليوم مقسمة إلى قسمين، واستمر هذا النظام خلال القرون

[1] –ReiderVisser, Basra :**The Failed Gulf State : Separation and Nationalism in Southern Iraq**,(Berlin: Lit Verlag,2005), pp. 62-63.

[2]– ايان دوغلاس وآخرون، **العراق تحت التدمير: تدمير الدولة وتكريس الفوضى**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2008)، ص. 184.

الأولى من الحكم الإسلامي. وكان هناك أولا العراق نفسه الممتد من عبادان في الجنوب إلى المدينتين الشماليتين الأنبار وتكريت؛ و إلى الشمال تقع الجزيرة بين النهرين وتمتد من الموصل وباتجاه الغرب.

وعلى الرغم من هبات الأزمنة الوسطى، فقد استمر هذا النمط حتى خلال فترات المغول والتركمان وصولا إلى القرن الخامس عشر. ولا يقصد بهذا أن يقال أنه كان نظاما راسخا كليا من حيث الجغرافيا المفصلة. فأربيل مثلا، كانت أحيانا في العراق وأحيانا في الجزيرة وأحيانا خارج متناول السلطات المركزية مجتمعة[1].

وبالنظر إلى المحدودية التكنولوجية الواضحة، يجب ألا تفسر حدود العصور الوسطى بين مناطق المصالح المتنافسة كنقاط ثابتة على الخريطة. غير أن موضوع كياني سهل العراق والجزيرة الأكثر تلالا في الغرب، لبث ثابتا نوعا ما على مدى ثمانية قرون من الحكم الإسلامي الباكر.

لقد قام العثمانيون بتقسيم العراق إلى أربعة أقسام في القرن السادس عشر؛ ففصلوا البصرة عن بغداد بصورة مؤقتة، وقسموا الجزيرة إلى عدة أجزاء بحيث تكونت المناطق الشمالية من العراق الحديث من ولايتي الموصل وكركوك[2]. لكن في أوائل القرن الثامن عشر كانت البصرة وبغداد قد اندمجتا مرة أخرى. وقرابة نهاية ذلك القرن، انتزع مماليك بغداد الكرج، قدرا كبيرا من الاستقلال الذاتي عن إسطنبول، مستهلين عملية بناء دولة إقليمية مرتكزة على بغداد بما تماثل إلى حد بعيد دولة العراق الحديثة التي بنيت في القرن العشرين. وبقيت البصرة وبغداد موحدتين، وأخضعت كركوك ودمجت. ومع أن الموصل بقيت مستقلة مبدئيا وتحت حكم أسرة عربية محلية، فقد أخذت وقتذاك تعتمد على بغداد بدلا من الاعتماد على اسطنبول.

وفي سنة 1831، وضع العثمانيون نهاية لحكم المماليك المحلي، بيد أن فكرة كيان إقليمي أكبر مرتكز على بغداد، مع مراكز فرعية في البصرة وكركوك بقيت قائمة فترة طويلة. وفي سنة 1850 أضيفت الموصل إلى القلب العراقي، بينما فصلت البصرة عنه مدة 12 عاما، ثم كانت ولاية بغداد مرة أخرى، وفي سنة 1862 بنيت دولة ذات كيان عراقي واحد يوازي الدولة الحديثة بصورة تامة تقريبا[3]. ودام

[1]-Muhammed Rashid al-Feel, **The Historical Geography of Iraq Between the Mongolian and Ottoman Conquests 1258-1534**,(Nejef: Al-Adab Press, 1965), pp. 53-78.

[2] -Dina Rizk Khoury, **State and Provincial Society in the Ottoman Empire: Mosul**,(Cambridge, Cambridge University Press, 1997),pp.9-18.

[3] -Stephen Hemsley Longrigg, **Four Centuries of Modern Iraq**, (Oxford, Clarendon Press, 1925), p.280.

هذا الترتيب حتى ثمانينيات القرن التاسع عشر تقريبا، عندما تم الفصل بين الموصل والبصرة، واتخذ العراق لمدة ثلاثين عاما – ولأول مرة في تاريخه – البنية الثلاثية التي أصبحت مؤبدة في التأريخ الرسمي الغربي بوصفها النمط الإداري الأساسي لأربعمائة عام من الحكم العثماني.

تبرز في هذا التاريخ الشامل الطويل فكرتان رئيسيتان: **الأولى** هي دور بغداد المتكرر كمركز إقليمي كبير، فبغداد كانت في معظم الوقت الممتد بين تأسيسها سنة 762 م والفتح العثماني سنة 1534م عاصمة للعراق بلا منازع. وقد استعادت دورها إبتداء من أواخر القرن السابع عشر إلى حد أن جغرافية العراق السياسية في ستينيات وسبعينيات القرن التاسع عشر، كانت في واقع الأمر غير قابلة للتمييز عن الجغرافية السياسية التي أنشأها البريطانيون بشكل مصطنع حوالي سنة 1920، وكان استمرار مركزية بغداد على هذا النحو، بحيث أن بعض أكبر قبائل ولاية البصرة اختارت أن تشارك في بغداد خلال حفل الإستقبال الرسمي الذي أعدته سلطات الاحتلال البريطاني في سنة 1918، في الوقت الذي كانت تقسيمات 1914 الإدارية لا تزال قائمة.

والفكرة المهمة **الثانية** في تاريخ العراق الإداري هي صفة الوحدات الفرعية التي نشأت، إذ كانت على الدوام غير طائفية وغير إثنية، وكان العراق والجزيرة في العصور الوسطى إقليمين مختلطين بشكل أساسي شيعة وسنة ويهودا ومسيحيين، وعربا وأكرادا وتركمانا. وقد كانت مدن الشيعة المقدسة في بغداد دوما ولم يكن لها أي ارتباط إداري مع البصرة، وفي حين أن في الشمال بقيت الموصل وكركوك كلتاهما مركبتان إثنيا، ومن غير الممكن إذن في أي نقطة معينة خلال السنوات 1300 من الحكم الإمبراطوري الإسلامي التكلم عن كيانات إدارية معترف بها بكونها شيعية أو سنية أو كردية خالصة[1].

وتشير الفترة التي سبقت سنة 1914 بوضوح إلى ماضي العراق قبل العصر الحديث، ففي سنة 1908 تكلم الجغرافي والدبلوماسي البريطاني **John Lorimer** على بغداد بوصفها عاصمة العراق التجارية[2]، وفي سنة 1906 كان إداري عثماني قد أشار إلى ولايات البصرة وبغداد والموصل على أنها تكوّن منطقة العراق، وفي الحقيقة يمكن إيجاد عبارة إقليم العراق في كتابات عثمانية باكرة في القرن الثامن عشر.

[1]– ايان دوغلاس وآخرون، **مرجع سابق**، ص.186.

[2] –j. G. Lorimer, **Geographical and Statistical Gazetteer of the Persian Gulf : Oman and Center Arabia**, (1908) ,p. 807.

كما ترى الدكتورة **هالة فتاح*** إلى أن العراق ساهمت في ظهوره القوى الكبرى مثل بقية الدول العربية، لكن الدولة العراقية تمكنت من البقاء ومد جذورها المحلية في هذا البلد، وبعبارة أخرى فإن دولة العراق الحديثة استمرت لمدة قرن تقريبا، وأصبح لها طبيعتها الخاصة بغض النظر عن بداياتها[1].

المبحث الثاني: المقومات الاجتماعية لبناء الدولة العراقية

يثير التكوين الإجتماعي للمجتمع العراقي الكثير من التساؤلات حول القدرة على بناء دولة موحدة في ظل تنوع القوميات والأعراق وتعدد المذاهب والأديان المكونة له، ويعود سبب ظهور هذه التساؤلات إلى ما شهده العراق بعد الغزو الأمريكي من أعمال عنف بين أبناء الوطن الواحد، الأمر الذي دفع بالكثيرين إلى القول بأن العراق يعيش حالة من عدم التجانس الاجتماعي بين مكوناته، وهو ما قد يؤثر على وجود الدولة العراقية. ومن هنا ينبغي علينا تحديد تركيبة المجتمع العراقي، مع إظهار مدى قدرته على تشكيل تجانس اجتماعي.

المطلب الأول: التركيبة الإجتماعية للعراق

يتميز المجتمع العراقي بالتعدد والتنوع الإثني و الديني والقبلي واللغوي، فهو بذلك يمثل قطعة فسيفسائية ملونة، ويعود سبب هذا التنوع أساسا إلى كون العراق مهدا لأقدم الحضارات، الأمر الذي انعكس على تكوينه الإجتماعي. لكن عراق اليوم يعيش عدة أزمات إجتماعية بفعل غياب الإحصائيات التي تحدد حجم كل مكون، فمنذ مدة طويلة لم يجر أي تعداد سكاني شامل في العراق، وبصورة أخص لا يوجد أي إحصائية دقيقة تبين حجم الطوائف الدينية والعرقية.

إنّ ما يصدر عن المؤسسات ومراكز الأبحاث في هذا الشأن هو تكهنات تعتمد على إحصائيات قديمة جدا، أو على مرجعيات إحصائية أخرى مثل بطاقة التموين الصادرة عن النظام العراقي السابق، أو غيرها من وسائل يشوبها هامش كبير من الخطأ يخل بحقيقة الواقع السكاني، خاصة إذا كان يترتب على

*هالة فتاح: مؤرخة وناشطة اجتماعية عراقية

[1]–Hala Fattah, **The Question of the Artificiality of Iraq as a Nation– State**,(New York: Humanity Books, 2003),p. 49.

التعداد السكاني نتائج سياسية تطال مستقبل العراق السياسي ومستقبل طوائفه وأعراقه. من هنا فإننا سنعرض حجم كل مكون حسب رأي المنتمين اليه[1].

1-التركيبة العرقية:

بلغ عدد سكان العراق عام 2000 خمسة وعشرين مليونا وثلاثمائة ألف نسمة، أما في عام 2013 فقد ذكرت وزارة التخطيط العراقية أن عدد سكان العراق بلغ أكثر من 36 مليون نسمة، وينتسب العراقيون إلى عدة أعراق وهي:

أ-العرب:

تتراوح نسبة العرب في العراق بين 75 إلى 80% وذلك حسب تقرير لوكالة الإستخبارات الأمريكية لعام 2003، ويشكل العرب الغالبية العظمى من سكان المحافظات الجنوبية والوسطى والشمالية الغربية، إذ تزيد نسبتهم فيها على أكثر من 95% من مجموع السكان، بينما تنخفض هذه النسبة في محافظات كركوك وأربيل والسليمانية ودهوك[2].

ب- الأكراد:

قدرت بعض الأطراف الكردية بأنها تشكل ما بين 15 إلى 20% من سكان العراق خاصة أثناء الخلافات مع النظام السابق، وهي نفس النسبة التي وافقت عليها القوى السياسية العراقية أثناء مؤتمر المعارضة العراقية الذي عقد بلندن عام 2002[3].

ويتركز معظم الأكراد في محافظات " السليمانية وأربيل ودهوك" التي تشكل إقليم كردستان الذي أصبح يتمتع بالحكم الذاتي ، لذلك لم يبد الأكراد إهتماما كبيرا لمسألة نسبتهم في المجتمع العراقي، إنما صبوا جل اهتمامهم على مصير منطقتهم في الشمال، ولهذا كانت رؤيتهم تقوم على أساس تنازلهم عن

[1]- شقير شفيق، **التعدد الديني في بناء عراق المستقبل**، في:-www.aljazeera.net/specialfiles/pages/b560023c-4cef-438c-94ff-759a2613e2f8، (14-04-2014).

[2]- جميل نجيب الحبيب، **التركيبة السكانية في العراق**، في:www.almutmar.com/index.php?id=200713745، (17-04-2014).

[3]- عبد الستار الهيتي، **التركيبة السكانية للمجتمع العراقي عرقيا ودينيا ومذهبيا**، في: www.paldf.net/forum/showthread.php?t=14230 ، (18-04-2014).

دولة الشمال (كردستان) في مقابل امتيازات يحصلون عليها، منها سن قوانين دستورية لحمايتهم كأقلية عرقية، ونظام فدرالي يسمح لهم بالاستفادة من مواردهم وإدارة شؤونهم باستقلال نسبي، أو الإستقلال عن العراق إذا سمحت الظروف المحلية والإقليمية، والمعادلة الدولية بذلك.

ج- التركمان:

يعد التركمان ثالث مجموعة قومية من حيث العدد بين سكان العراق، إذ يشكلون نسبة 05%- إضافة إلى الأشوريين والسريان والشبك -. ويتواجد التركمان على الحدود الفاصلة بين العرب والأكراد، وتمتد منطقة تجمعهم على طول خط يبدأ من الشمال الشرقي من منطقة تل عقرة وتلعفر في محافظة الموصل إلى الجنوب الشرقي من مندلي في محافظة ديالى ، وتعد محافظة كركوك من أكبر مناطق تجمعهم والتي يسعون إلى الحفاظ عليها كمنطقة نفوذهم في مواجهة الأكراد الذين يعتبرونها جزءا من كردستان التاريخية، في حين يعتبرها التركمان إحدى أهم المواطن التاريخية للشعب التركماني، ويقولون إنهم كانوا يشكلون 95% من مجموع سكان كركوك حتى عام 1960، إلا أن سياسة التعريب وهجرة عشرات الآلاف من العائلات العربية وهجرة الأكراد إلى كركوك بعد هدم العديد من قراهم، ساهمت في انخفاض نسبة التركمان من 95 إلى 75%، وهي نسبة لا يوافق عليها الأكراد[1].

ويعترض التركمان عموما على كل الإحصائيات الرسمية التي اعتمدت حتى الآن، ويعتبرون أنها لا تمت إلى الواقع بصلة، وتهدف إلى تحديد نسبتهم كنسبة ثابتة لا تتغير بالنسبة لمجموع السكان وهي 2%، في حين يذهبون إلى أنهم أكثر من ذلك بكثير.

أما الآشوريون والكلدان فهم يشكلون أقلية عرقية ودينية بكل معنى الكلمة، وتجمعهم الديانة المسيحية واللغة السريانية أو الآرامية، ولا تعتبر المسألة السكانية هاجسا لهم، وتتركز مطالبهم على حقوقهم كأقلية وعلى وحدة المواطنة العراقية وما يشبه ذلك.

[1]-عباس امامي، **التركمان ومشكلة الهوية والمواطنة في الدولة العراقية الحديثة**، صحيفة المثقف ، في: almothaqaf.com/index.php/qadaya/73560.html، (26-04-2014).

2-التركيبة الدينية:

تظهر البيانات الرسمية لتعداد السكان سنة 1997م أن الغالبية العظمى من سكان العراق هم من المسلمين، إذ تصل نسبتهم إلى95% من مجموع السكان في العراق ويلي المسيحيون المسلمين ويشكلون نحو 3% من مجموع السكان وأصحاب الديانات الأخرى يشكلون 2% من مجموع السكان في العراق.

تسود الديانة الإسلامية في العراق بين العرب والأكراد والتركمان، كما تنقسم إلى مذهبين رئيسيين هما المذهب السني والمذهب الشيعي، وبالنظر لخلو استمارات جميع الإحصاءات السكانية في العراق من حقل «المذهب» فمن المتعذر ذكر النسب المئوية، ومن هنا يتحتم علينا أن نعرض حجم كل من السنة والشيعة وفق احصائيات المنتمين لكل طائفة.

أ-الطائفة السنية:

تشير عدد من الشخصيات العراقية السنية إلى أن السنة في العراق ليسوا أقلية عكس ما أورده تقرير وكالة المخابرات الامريكية(CIA FactBook) لعام 2003 الذي حدد حجم السنة بين 32- 37% على أكثر تقدير[1]، ففي هذا السياق أشار الشيخ حارث الضاري رئيس هيئة العلماء المسلمين العراقية في تصريحات صحفية إلى أن السنة هم الأغلبية وأن عددهم يتجاوز نسبة 50%، وإن بعض الإحصاءات "تقول 53 وبعضها 54 وبعضها 55، وبعضها 51%.و على أي حال فهم يتجاوزون النصف[2].كما أن هناك مجموعة من الإحصائيات تستند عليها المرجعيات السنية لتدعيم وجهة نظرها هذه، وهي:

01-**الإحصائية الأولى** وهي التي تم وضعها من قبل المنظمة الإنسانية الدولية (HumanitarianCoordinator for Iraq) عام 1997 لتوجيه العمل الإنساني في العراق في ظل الحصار الدولي الذي كان مفروضا عليه من 1990 حتى 2003. وبلغ العدد الإجمالي للعراقيين بحسب هذه الإحصائية 22046244 (أكثر من 22مليون نسمة)، لكن عدد السكان حاليا بعد نحو 7 أعوام من إجراء الإحصاء المشار إليه يتجاوز 27 مليونا، وقامت الإحصائية بإضافة الزيادة المقدرة على عدد السكان من 1997 إلى اليوم، وذلك على قاعدة إعتبار أن سكان المحافظات الواقعة شمال وغرب العاصمة بغداد هم من الطائفة السنية، والمحافظات الواقعة جنوب بغداد هم من الطائفة الشيعية، واعتبار

[1]- CIA World Fact Book : **Iraq**, in (www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/iz.html#People).

[2]- حارث الضاري، **برنامج لقاء اليوم**، الجزيرة، (01-08-2003).

بغداد مناصفة بين أبناء الطائفتين. وتوصلت إلى نتيجة مفادها أن عدد أبناء طائفة السنة يزيد بـ819 ألفا و950 نسمة على عدد الشيعة[1].

02-**الإحصائية الثانية** أعدتها وزارة التجارة والتخطيط العراقية إبان النظام السابق إلى جانب السلطات الكردية في الشمال العراقي، والتي اعتمدت من قبل الأمم المتحدة في برنامج "النفط مقابل الغذاء" لعام 2003. وتقول الإحصائية إن عدد الشيعة 40%، وإن عدد السنة جميعا بما يشمل الأكراد والتركمان 58%، وبقية الأقليات02%وقد وزعت على أساس هذه الإحصائية البطاقات التموينية التي تعتبر أحد الأوراق الثبوتية في العراق[2].

03-الإحصائية الثالثة أعدت بالاستناد إلى معطيات التقرير السنوي للجهاز المركزي للإحصاء العراقي (نسخة دائرة الرقابة الصحية) التابعة لوزارة الصحة العراقية، و إلى دراسة الأكاديمي العراقي الدكتور سليمان الظفيري. وقد أشارت إلى أن نسبة السنة من مجموع أبناء العراق المسلمين تبلغ 53%، في حين تبلغ نسبة الشيعة 47%، ولم تعط الوكالة تفاصيل هذه الإحصائية[3].

ويقطن المسلمون السنة في المحافظات الشمالية وبغداد والأنبار، مع العلم أن 95% من الأكراد هم من السنة.

ب-الطائفة الشيعية:

يشير تقرير وكالة المخابرات الأمريكية (CIA FactBook) لعام 2003 إلى أن الشيعة هم الأغلبية في العراق بنسبة تتراوح بين 60-65%، ولذلك دأبت تقارير وزارة الخارجية الأمريكية حول حقوق الإنسان إلى وصف الشيعة في العراق بأنهم الأغلبية المضطهدة، وهو ما ترجم بعد الإحتلال الأمريكي للعراق، حيث قامت الولايات المتحدة بإنشاء مجلس حكم إنتقالي من 25 مقعدا لتمثيل مختلف فئات الشعب العراقي، وكان للشيعة في هذا المجلس الحصة الأكبر بـ13مقعدا والسنة العرب بـ05 مقاعد، والسنة الأكراد بـ05 مقاعد، والسنة التركمان، بمقعد واحد، والمسيحيين بمقعد واحد. ومن خلال هذا التقسيم

[1]- شقير شفيق، **مرجع سابق**.

[2]- طارق ديلواني، **نسبة السنة والشيعة في العراق**، في:http://alasr.ws/articles/view/7665#، (16-04-2014).

[3]- سلمان الظفيري، **أهل السنة في العراق والتحديات الجديدة**، في:http://www.saaid.net/mktarat/iraq/4.htm ، (16-04-2014).

يتبين لنا كيف تم تمثيل الشيعة كفئة واحدة، بينما تم تمثيل السنة حسب القوميات لا حسب الإنتماء الطائفي[1].

ويقود الشيعة الحركة السياسية منذ انتخابات 2006 على أساس أنهم الأكثرية، ويرون أنها الحقيقة التي لا تحتاج إلى نقاش، وهو ما تبدَّى بشكل واضح منذ بدأت بوادر الحملة الأميركية على العراق بالظهور، حيث صدر قبل إعلان أميركا الحرب على العراق ما سمي بإعلان شيعة العراق الذي حدد المظالم التي تعرض لها الشيعة.

وقد وقَّعَ على الإعلان وأيَّده أكثر القيادات والأحزاب الشيعية التي كانت خارج العراق، العلمانية والدينية، وأصبح بعضها في موقع القرار مثل حزب الدعوة والمجلس الإسلامي الأعلى. واستطاعت هذه الوثيقة بنصها، وبما ورد من مواقف مؤيدة لها أن تعكس الموقف الشيعي بجلاء وأن تنتقد النظام العراقي الذي تحكمت بموجبه "الأقلية السنية"" بالأكثرية الشيعية" بدءا من قيام الدولة الحديثة في العهد الملكي وربما قبل ذلك[2].

[1] **مجلس الحكم الانتقالي**، مركز الجزيرة للبحوث والدراسات، في: www.aljazeera.net/specialfiles/pages/e9299d1c-3213-4ca6-8331-7388bfa87449 ، (17-04-2014).

[2] فالح عبد الجبار، **اشكاليات الوطني الاثني والمذهبي في العراق**، في: http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/I1-5.pdf، (14-04-2014).

الخريطة 04: التقسيم العرقي والديني في العراق

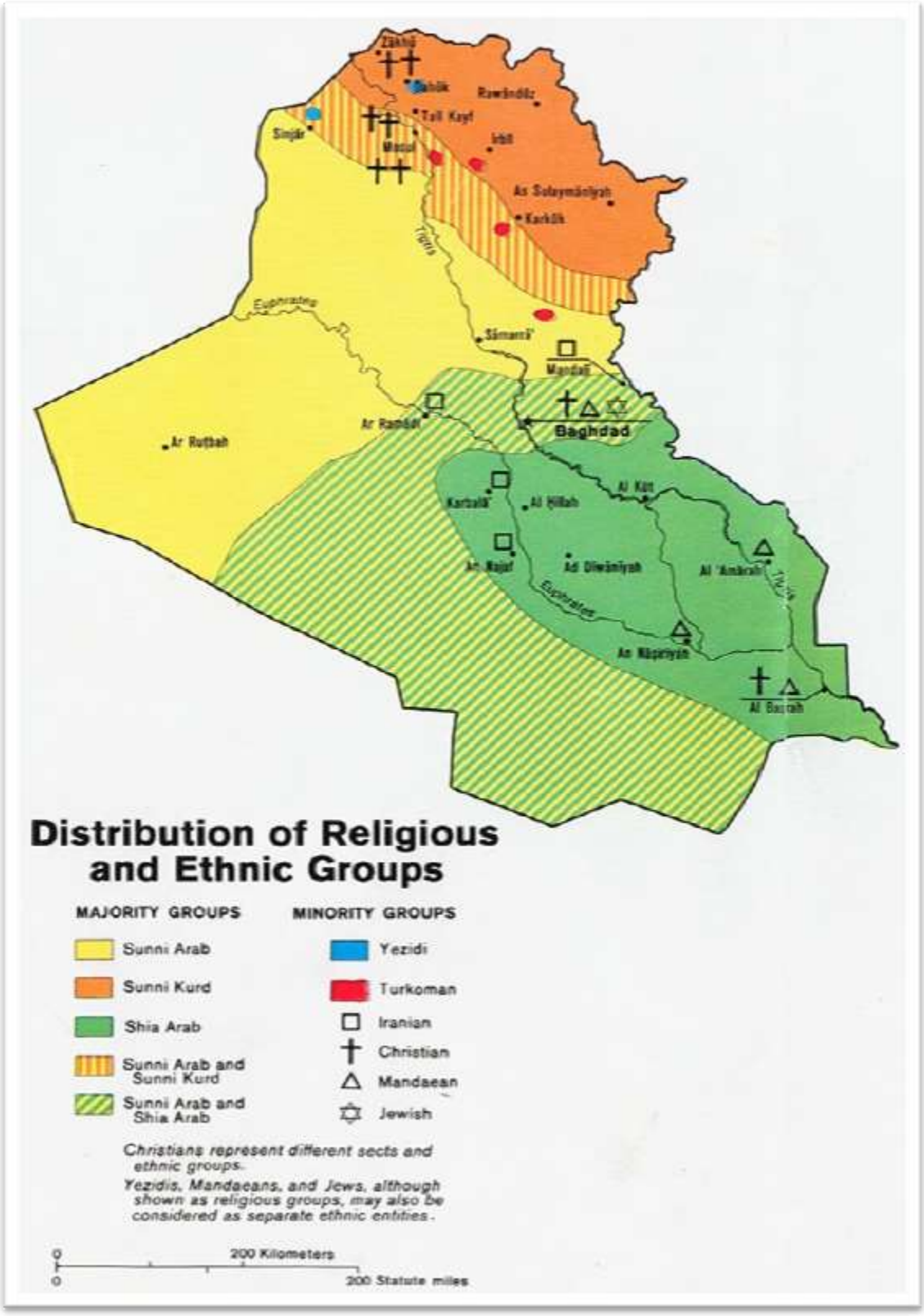

المصدر: www.oilempire.us

المطلب الثاني: إشكالية التجانس الاجتماعي في العراق

يشكك الكثير من الباحثين والكتاب في قدرة العراق على بناء تجانس إجتماعي بين مكوناته نظرا للتنوع الذي يميز المجتمع العراقي، لكن إذا ما رجعنا إلى تاريخ العراق نجد أن التجانس الإجتماعي بين مكونات هذا البلد كان سمة بارزة في تاريخه الطويل، بالرغم من وقوع بعض الأحداث الدموية التي أعطت إنطباعا بكون المجتمع العراقي فسيفسائي غير متجانس، فهناك العديد من نماذج العلاقات والمواقف المتبادلة بين فئات التنوع العراقي تشير إلى تجانس يتجاوز النظرة العرقية والدينية والطائفية. ففي أنموذج عن حالة التسامح الذي تتمتع به الفئات الدينية غير المسلمة في العراق، أورد **حنا بطاطو*** في دراسته المشهورة (العراق) وصفاً لها بقوله: " كانت الأقليات في بغداد، بشكل عام تتمتع بتسامح نادر"[1]، وفي شهادة حاخام إسرائيل جوزيف الثاني في هذا المجال ما هو مقنع بما يكفي. فقد قال في العام 1846:"**ما من مكان كبغداد وجدت فيه أبناء ديني بمثل هذا التحرر الكامل من ذلك القلق الأسود، وذلك المزاج الكئيب الصامت، الذي هو ثمرة اللاتسامح والاضطهاد**".[2]

ويضيف بطاطو إلى ذلك قوله أنه لم يلق اليهود أي " معاملة سيئة من قبل الحكومة في العهد الملكي، ومن الناحية القانونية كانوا على قدم المساواة مع بقية المواطنين، ولم يعانوا أي مضايقات حتى وصلت قضية فلسطين إلى ذروتها في الفترة 1947-1948، باستثناء مرة في العام 1941 عندما انهارت السلطة في بغداد، وارتكبت أعمال عنف ضدهم، قام بها رجال عشائر مهاجرون من المناطق الخارجية، وحتى يومها، عندما كانوا مهددين بالخطر، سارع جيرانهم المسلمون إلى مساعدتهم، ومنحوا الملجأ لأطفالهم ونسائهم".

سمح التسامح الإجتماعي إزاء الأديان الأخرى، في مجتمع يشكل فيه المسلمون نسبة تتجاوز 90%[3]، بتزايد عدد اليهود في بغداد منذ منتصف القرن التاسع عشر، واحتلوا مواقع تجارية متقدمة. وكانت الزيادة ناجمة عن هجرتهم من بلاد فارس نتيجة للمعاملة السيئة التي كانوا يلقونها هناك، ومما له

* حنا بطاطو:**كاتب ومؤرخ فلسطيني**.

[1] حنا بطاطو، **العراق: الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية**، تر: عفيف الرزاز، (بيروت: مؤسسة الابحاث العربية ، 1998)، ص.295.

[2] **المكان نفسه**.

[3] ياسين البكري، **اتجاهات التجانس في علاقات التنوع في المجتمع العراقي**، في: www.mesopot.com/old/adad11/6.htm،(15-04-2014).

دلالة على طبيعة التجانس الاجتماعي أن الطائفة اليهودية في العراق" كانت لغتها عربية وكانت العربية تستخدم حتى في طقوسها الدينية، وكان طعامها عربياً، وكان الكثير من عاداتها عربياً.

وعلى العموم، هناك نوع من التجانس بين العراقيين، بحيث تظهر آثاره من خلال التجاور والاختلاط والتزاوج والتعايش والوئام القبلي والإثني والديني والمذهبي والطائفي الذي يمثل السمة الأعم والأغلب التي تشيع في المجتمع العراقي.

ومن جهة أخرى، هناك من يرى بأن هذا التجانس ما برح يتآكل منذ قيام الدولة العراقية الحديثة في مطلع القرن العشرين، لكن لحمته كانت أكثر استقرارا في العهد الملكي بسبب طبيعة النظام الذي اتسم بالليبرالية والديمقراطية. ثم ما فتئ أن تآكل عقب سقوط الملكية بفعل طبيعة الأنظمة السياسية القمعية المتعاقبة.

ففي عهد صدام حسين مثلا يرى كثير من الباحثين أنّ نظامه كرّس حالة الانقسام بين العرب شيعة وسنة وبين العرب والأكراد خصوصا بعد أحداث عام 1991 التي أفضت إلى تعزيز القبضة الأمنية على الحياة السياسية والإجتماعية، وإحداث تغييرات في النسيج الإجتماعي الذي ما زال يعاني من التمزق والتفكك إلى غاية اليوم وذلك بسبب تسييس الفروقات بين المذاهب والأديان والإثنيات. وقد تفاقم هذا الإنقسام بعد أن أسقط التحالف الدولي نظام صدام حسين في 09 أفريل عام 2003، حيث ظهر الانقسام الإجتماعي إلى السطح، وأصبح الصراع صراعا على الهوية[1].

لكن هناك حل لإعادة الإنسجام بين أطياف الشعب العراقي وهو بناء نظام سياسي يحمي التنوع الإجتماعي، وفي هذا الصدد يشير الدكتور**فالح عبد الجبار** مدير معهد الدراسات العراقية إلى أن النظام السياسي هو الذي يسهل التجانس الإجتماعي إن كان من نسيج واحد أو يدمر تعايشه إن كان من مكونات مختلفة تفترق عن بعضها في الدين واللغة أو القومية، إذ أن التعايش أو التجانس يقود إلى بناء أمة موحدة في حالة وجود نظام سياسي منفتح على الجميع يفتح باب المشاركة في السياسة والإقتصاد والإدارة والثقافة ، وفي حالة وجود نظام سياسي منغلق، مها بلغ التجانس، سيحصل تفكك بين المناطق أو بين الطبقات الاجتماعية.

[1] لطفي حاتم ،**السلطة الاجتماعية والتغيرات في العراق**، في www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=218208، (2014-04-16).

ويضيف عبد الجبار بأن النسيج الاجتماعي المتجانس لم يكن قط شرطا لقيام دولة موحدة في أي مكان في العالم، كما أن اختلاف النسيج الاجتماعي لم يمنع قط قيام دولة موحدة، مستشهدا في ذلك باليابان والولايات المتحدة الأمريكية كأمثلة على ذلك[1].

المبحث الثالث: المقومات الإقتصادية لبناء الدولة العراقية

إن أي محاولة لبناء الدولة العراقية تستوجب الإهتمام بالجوانب الإقتصادية بصورة كبيرة، باعتبار أن أي استقرار أو تطور لا يكتمل إلا ببناء الجسد الإقتصادي للدولة، لذلك لابد للساسة العراقيين أن يضعوا برامج إقتصادية بغية بناء القوة الإقتصادية المطلوبة التي تعتمد على قدرات العراق الهائلة في مجال الثروات والموارد.

المطلب الأول: الموارد الطبيعية للعراق

يمتلك العراق موارد طبيعية متنوعة قد تساعده على القيام بنهضة إقتصادية شاملة، ومن بين هذه القدرات نذكر:

1-النفط والغاز:

يمتلك العراق إحتياطياً من النفط يبلغ 112 مليار برميل ويمثل ما نسبته 11% من حجم الإحتياطي العالمي، وهو يمثل ثاني أكبر احتياطي في دول العالم بعد المملكة العربية السعودية. ويتوقع البعض أن يفوق الاحتياطي النفطي العراقي نظيره في دول الخليج، إذا ما تم إنجاز عمليات البحث والتنقيب في الأراضي العراقية التي لم تخضع لأي مسح جيولوجي كامل، ولم تستخدم فيها التقنيات الحديثة الخاصة بالمسح[2].

ويحتوي العراق على 73 حقلاً بترولياً، ويتراوح عدد الآبار المنتجة ما بين 1500 إلى 1700بئراً، كما يتوقع أن تصل هذه الآبار إلى مستوى 100 ألف بئر بعد إنجاز عمليات التنقيب. وتمثل الحقول الجنوبية الواقعة في إقليم الجنوب (البصرة وميسان) عصب الإنتاج والاحتياطي العراقي، إذ تضم هذه

[1] فالح عبد الجبار، **محنة العراق: نتاج طبيعي للنسيج الاجتماعي أم لدموية النظم السياسية**، في:-ar.qantara.de/content/hwr-m-lmfkr-wlbhth-lrqy-flh-bd-ljbr-mhn-lrq-n ، (17-04-2014).

[2] الوكالة الدولية للطاقة، **آفاق الطاقة في العراق**، في:www.iea.org/publications/freepublications/publication/IEO_arabic_web.pdf، (05-05-2014).

الحقول حالياً ما نسبته (75%) من احتياطي النفط العراقي، ومن أهم الحقول النفطية في العراق ما يلي:

1- حقل الرميلة الشمالي والرميلة الجنوبي بطاقة إنتاجية تبلغ 3 مليون برميل يومياً ويحتوي على أكثر من 663 بئراً منتجاً.

2- القرنة الغربية بطاقة إنتاجية تقدر 225 ألف برميل يومياً، ويمثل هذا الحقل أحد الحقول القابلة للتطور، إذ يمكن أن تصل طاقته الإنتاجية لوحده من 2 إلى 3 مليون برميل يومياً.

3- الزبير بطاقة إنتاجية تصل إلى 220 ألف برميل يوميا.

4-حقول مجنون وهي من أضخم حقول النفط في المنطقة إذ تقدر مخزوناتها الإحتياطية بمائة مليار برميل لوحدها، ويتوقع إذا ما تم تطويرها أن تؤدي إلى مضاعفة الإنتاج العراقي من النفط.

5 -حقول كركوك وهي من الحقول الضخمة وتنتج أحد أجود أنواع النفط الخام العالمية وبطاقه إنتاجية تصل إلى 1.5مليون برميل يوميا قابلة للزيادة بمستويات كبيرة مستقبلا.

6-حقول أخرى صغيرة نسبياً مثل أبو زرقان، جبل فوقي وغيرها وبطاقة إنتاجية تصل إلى 150 أو 200 ألف برميل يومياً.

ووفقاً لهذه الحقائق فان إنتاج العراق من النفط يمكن أن يصل إلى ما بين5 إلى 7 مليون برميل يومياً إذا ما تم تطوير الحقول الواعدة في المنطقة خلال العقدين القادمين[1].

أما فيما يتعلق (بالغاز الطبيعي) فإنه ثروة المستقبل والمصدر البديل للنفط، إذ تتزايد نسب استخدام الغاز الطبيعي كمصدر للطاقة سواء في إنتاج الطاقة الكهربائية أو التدفئة أو غيرها من الإستخدامات. ومن المتوقع أن يزداد اعتماد العالم على هذا المصدر من الطاقة النظيفة خلال العقود الثلاثة القادمة.

ويملك العراق حالياً بحدود (3110) مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي أي ما نسبته (2%) من الاحتياطي العالمي وهو بالمرتبة (التاسعة) في ترتيب الدول الأكثر امتلاكاً لاحتياطيات الغاز الطبيعي. وتشير إحدى الدراسات الحديثة الصادرة عن وزارة النفط العراقية إلى أن الإحتياطيات المقدرة للعراق قد تبلغ (9250) مليار متر مكعب ، ووفقاً لهذه الإحتياطيات فان العراق يمكن أن يمتلك (6%) من احتياطي الغاز الطبيعي في العالم[2].

---

[1] علي مرزا، **العراق: الواقع والافاق الاقتصادية**، في :-iraqieconomists.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2013/04/Merza_Paper_Revised_S_Beirut_March_2013.pdf،(05-05-2014).

[2] فلاح خلف الربيعي، **قطاع النفط والصناعة النفطية في العراق بين الواقع المؤلم والافاق المستقبلية**، في:-mpra.ub.uni-muenchen.de/8350/،(02-05-2014).

ووفقاً لنفس الدراسة فان 83% من هذه الاحتياطيات تقع في المنطقة الجنوبية وذلك لأن أغلب كميات الغاز ترافق حقول النفط وتسمى بالغاز المصاحب.

الخريطة 05: مناطق تواجد النفط والغاز في العراق

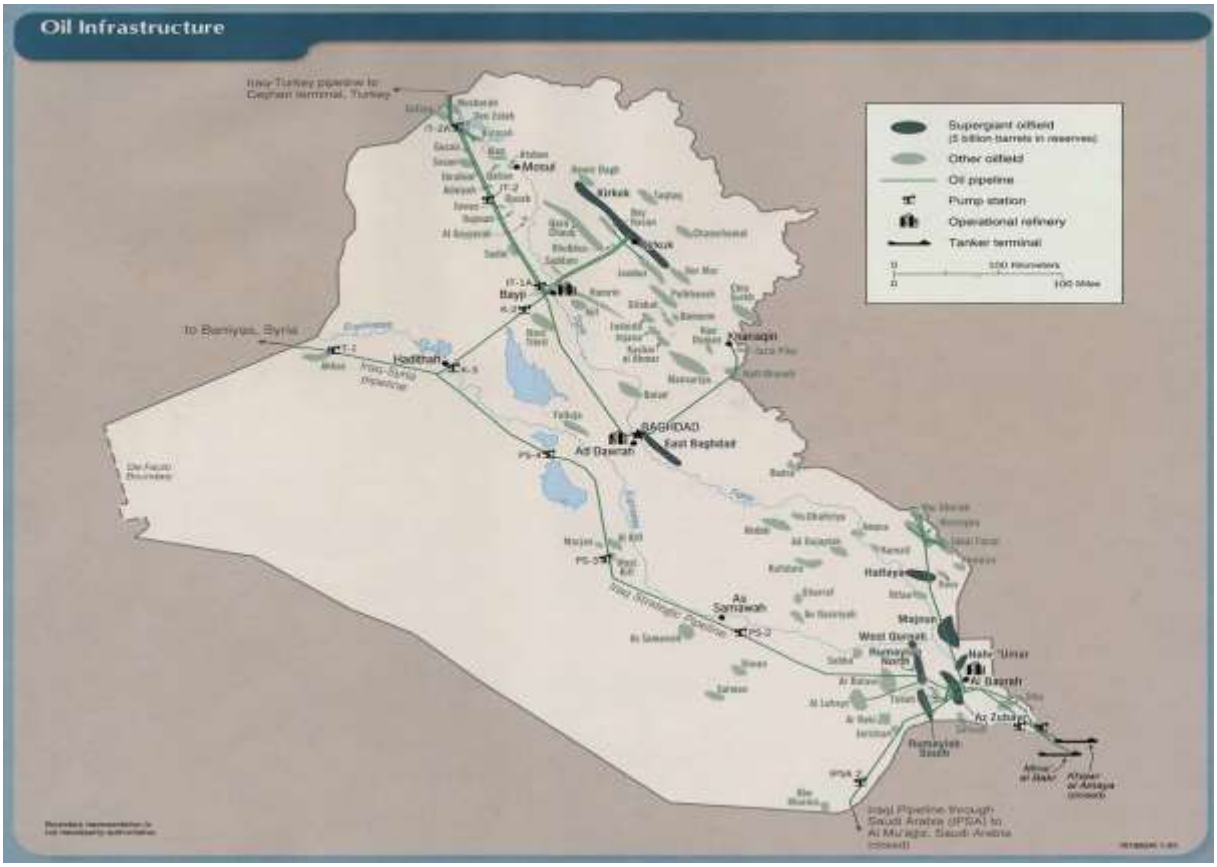

المصدر: www.oilempire.us/iraqoil.htm

2- **المعادن:**

تتوفر في العراق أنواع من المعادن، منها:

أ-**الكبريت:** يحتل العراق المرتبة الأولى من ناحية الإحتياطيات المثبتة لهذه المادة، حيث يقدر حجمها بأكثر من 600 مليون طن، مع إنتاج لا يتجاوز 01 مليون طن سنويا. وتتواجد مادة الكبريت في محافظات الموصل وصلاح الدين[1].

[1] وزارة الصناعة والمعادن، **واقع الثروة المعدنية في العراق وافاق تطويرها**،في:-uotechnology.edu.iq/dep-production/ext_files/metallic.pdf، (2014-05-05).

ب-الفوسفات: يتواجد الفوسفات في المحافظات الغربية للعراق خصوصا محافظة الأنبار، ويبلغ الإحتياط المثبت منه بأكثر من 10 مليار طن، مع إنتاج لا يتجاوز 02 مليون طن.

ج-الحديد: يتوفر العراق على احتياطي مثبت من الحديد يتجاوز 60 مليون طن، ويتركز بشكل أساسي في محافظة الأنبار.

إضافة إلى هذا تتواجد في العراق معادن أخرى على غرار المنغنيز، الرصاص والزنك.

3- الثروات الزراعية: يتوفر العراق على11,5 مليون هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة وتمثل 26% من المساحة الكلية للدولة. أما الأراضي المزروعة فعلا فلا تتجاوز 5,5 ملايين هكتار أي 48% فقط من الأراضي الصالحة للزراعة و13 %من المساحة الكلية، في حين يشكل حجم المياه في العراق ربع المياه المتاحة في العالم العربي، ومع هذا فالعراق ينتج أنواع مختلفة من المحاصيل الزراعية كالقمح والشعير والأرز والذرة والقطن وأنواع متعددة من الفواكه ، إضافة لاحتلاله مراتب متقدمة في إنتاج التمور بما يزيد عن 400 صنف[1].

[1] عودة ناجي الحمداني، **الاقتصاد العراقي والرؤية المستقبلية**، في: www.al-nnas.com/ARTICLE/AHamdani/5p2.htm، (02-05-2014).

الخريطة 06: مراكز تواجد المنتوجات الزراعية

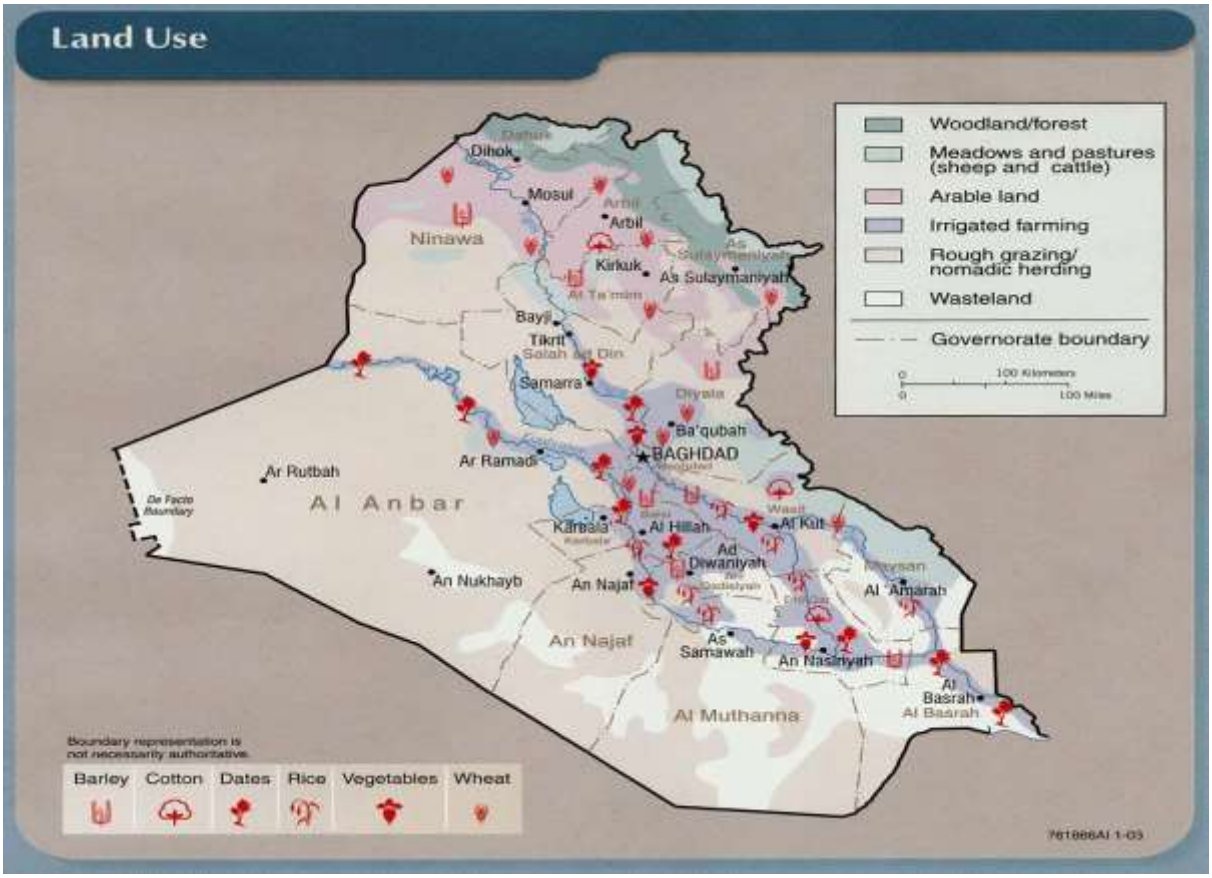

المصدر: academic.evergreen.edu

المطلب الثاني: الإمكانيات البشرية للعراق

يعتبر المورد البشري من أهم مقومات النهضة الاقتصادية للأمم ، بل أصبح هذا المورد يمثل حجر الأساس الأهم في اقتصاديات البلدان المتقدمة. وإذا كانت الأدبيات التقليدية تركز الإهتمام على الموارد المادية ورؤوس الأموال كمحرك للاقتصاد ، فان الأدبيات الحديثة تحولت في التركيز نحو ما بات يعرف الآن برأس المال البشري، أو رأس المال الفكري، أو المعرفي والذي يتمثل بكافة المعارف والمهارات والقدرات التي يمتلكها الفرد، والتي يمكن أن يوظفها في خدمة المجتمع، ومن الأمثلة البارزة في هذا المجال اليابان التي تعد فقيرة من كافة النواحي والموارد الطبيعية إلا أنها تمتلك العنصر البشري الأهم في معادلة التطور، والذي يتيح لها منافسة باقي القوى على مختلف الأصعدة والمجالات العلمية والتقنية.

وفي هذا الإطار فان العراق يعد من البلدان التي تمتلك موارد بشريه كبيرة باعتبار أن المجتمع العراقي يتميز بشعبه الفتي، حيث أن نسبة السكان الذين تقل أعمارهم عن 15 عاما تمثل أكثر من 42%[1] ، وأن نسبة الشباب بين صفوف المجتمع تصل إلى 62% [2]، لكن الظروف السياسية والأمنية والاقتصادية التي مر ويمر بها العراق خصوصا بعد الغزو الأمريكي عام 2003 أدت إلى ارتفاع نسب الأمية في أوساط المجتمع العراق بحيث وصلت ما نسبته 20% في المدن و50%[3] في القرى والأرياف سيما في أوساط الشباب، كما أن نسبة البطالة مرتفعة في العراق حيث قاربت 20% [4]. ونال الشباب العراقي منها حصة الأسد، الأمر الذي دفعهم إلى البحث عن سبل تتيح لهم الهجرة خارج العراق. وفي هذا الصدد أشار السيد جورجي بوستن نائب الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في العراق إلى أن 17% من الشباب العراقي يرغب في الهجرة بفعل تردي الأوضاع الأمنية والمعيشية في العراق[5].

لكن إذا ما رجعنا بالذاكرة إلى الوراء قليلا، وتحديدا إلى فترة الرئيس السابق صدام حسين نجد أنه تمكن من بناء كوادر وإطارات بشرية مؤهلة على أعلى مستوى، من خلال تبني نظام تعليمي صارم يفرض على كل مواطن عراقي مهما كانت فئته العمرية الإنضمام للبرامج الخاصة بمحو الأمية مع معاقبة كل من يتوانى عن التعلم بالسجن لثلاث سنوات[6]، وأصبح العراق في هذه الفترة قِبلة علمية لبقية الأقطار العربية بفعل جودة البرامج التعليمية.

وفي عام 1981 أعلن العراق القضاء على ظاهرة الأمية بشكل نهائي مما جعله من الدول العربية القليلة التي تمكنت من القضاء على هذه الظاهرة[7]، لكن الظروف السياسية والأمنية والاقتصادية التي مر

---

[1] عبد الله لكحل، **الموارد البشرية العربية**، في:www.aljazeera.net/specialfiles/pages/2dc6930c-0d04، (05-05-2014).

[2] وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، **الشباب بين الواقع والطموح**، 2009، ص.3.

[3] شفق نيوز، تقرير مدني: **الأمية في العراق**، في:www.shafaaq.com/sh2/index.php/news/iraq-news ، (06-05-2014).

[4] وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، **مرجع سابق**، ص.5.

[5] علاء يوسف، **17% من الشباب العراقي يرغبون في الهجرة**، في:-www.aljazeera.net/news/pages/9be88543-cba7 495a-b0dc-49c93677663e،(05-05-2014).

[6] زياد الديري، **محطات هامة في حياة الرئيس صدام حسين**، في:
www.grenc.com/sfiles/sadam/show_article.cfm?id=5370، (05-05-2014).

[7] غالب الفريجات، **صدام حسين والبعث قادا البلاد نحو التقدم**، في:
www.albasrah.net/maqalat_mukhtara/qalb_28122003.htm، (05-05-2014).

بها العراق أدت إلى ما يسمى بظاهرة هجرة العقول. ويشير الباحثون إلى ثلاث موجات كبرى لهجرة العقول شهدها العراق خلال السنوات الثلاثين الماضية.

فالموجة الأولى تزامنت مع نشوب الحرب العراقية الإيرانية في العام 1980، والموجة الثانية في منتصف عقد التسعينات بعد حرب تحرير الكويت واشتداد الحصار الاقتصادي، أما الموجة الثالثة فقد حدثت بعد سقوط النظام السابق ولا زالت مستمرة لحد الآن وذلك بسبب تدهور الوضع الأمني واستهداف العقل العراقي من قبل جهات عديدة تهدف لإفراغ العراق من الكفاءات المتنوعة.

ويقدر البعض أن عدد الكفاءات العراقية المهاجرة خارج العراق تتجاوز ال100 ألف عنصر من الأساتذة الجامعيين والعلماء والأطباء والمهندسين وغيرهم من الخبرات الكبيرة.[1] وعليه فإن كل ما يحتاج اليه العراق هو تهيئة الظروف السياسية والإقتصادية المناسبة لعودة هذه الموارد النادرة إلى أرض الوطن للإستفادة منها مع تخصيص دعم أكبر لقطاع التربية والتعليم وذلك من أجل إعادة أمجاد العراق والمساهمة في بنائه من خلال تنفيذ الخطط الشاملة للتنمية الاقتصادية.

[1] حسن عزيز، **هجرة العقول العراقية: الاسرار الخفية**، (بيروت ، ط 1، 2004)، ص ص.70-120.

استنتاجات الفصل الثاني:

أثبتت التجارب التاريخية بأن العراق يمكن له أن يكون دولة موحدة، تعبر عن مختلف أطياف الشعب العراقي بعيدا عن الحساسيات الإثنية والدينية التي يمكن لها أن تكون سببا في تقسيم العراق إلى دويلات، مثلما تخطط له بعض القوى الخارجية التي لها مصلحة كبرى في ألا يصبح العراق قوة إقليمية تقلب موازين القوى في الشرق الأوسط.

إن التنوع الديني والعرقي في العراق يمكن أن يكون عنصر قوة لا عنصر ضعف إذا ما وجد البيئة السياسية والاجتماعية التي تحتضنه، وهناك عدة شواهد على مدار التاريخ العراقي تثبت أن ما يحدث في وقتنا الراهن من ممارسات طائفية بين مكونات المجتمع العراقي إنما هي حالة شاذة نتيجة غياب لدولة العدالة والقانون.

كما يمتلك العراق مقومات اقتصادية كبيرة تسمح بقيام نهضة شاملة، تكون وفق رؤية استراتيجية تتيح الإستغلال الأمثل للموارد المتاحة وخاصة العنصر البشري الذي يمكن له أن يكون هو مفتاح المستقبل في حال نضوب الموارد الطبيعية.

الفصل الثالث: تحديات إعادة بناء الدولة العراقية

تمهيد:

كان عام 2003 عاما مفصليا في ذاكرة العرب عموما والعراقيين خصوصا باعتباره يشكل تاريخ انهيار الدولة العراقية الحديثة بفعل الغزو الأمريكي، وما تبعه من دخول العراق مرحلة جديدة في تاريخه، سمتها الرئيسية الفوضى والعنف والكثير من الدماء والضحايا. فمنذ عام 2003 إلى غاية اليوم والعراق يبحث عن مخرج لأزماته المتلاحقة على مختلف الأصعدة التي لا يبدو أنها على أبواب الحل.

لذلك ومن خلال فصلنا هذا سنناقش أهم التحديات القائمة في وجه إعادة بناء الدولة العراقية، فالمبحث الأول سنخصصه للتحديات الأمنية التي تمثل الشغل الشاغل لكافة العراقيين ومناقشة أيضا أهم التحديات السياسية التي تحول دون إيجاد توافق وطني واستقرار سياسي. وفي المبحث الثاني، نتطرق فيه لأهم التحديات الإجتماعية والإقتصادية التي تقف في وجه النهضة العراقية. وفي المبحث الثالث سنتناول حجم تأثير الدور الإقليمي والدولي على مسارات الأمور في العراق.

المبحث الأول: التحديات الأمنية والسياسية

يعتبر الأمن من أولويات أي دولة في العالم باعتباره مفتاح التطور الاقتصادي والانسجام المجتمعي، والعراق شأنه شأن بقية الدول يسعى لملء حالة الفراغ الأمني من خلال تفعيل الحلول الأمنية وإيجاد أرضية سياسية تجمع العراقيين على كلمة سواء من أجل التصدي للتهديدات.

المطلب الأول: التحديات الأمنية

مما لا شك فيه أن قرار الحاكم الأمريكي للعراق بول بريمر بحل الجيش العراقي والمؤسسات الأمنية العراقية كافة في 23 ماي 2003 [1]قد كان أخطر قرار في نظر كثيرين باعتباره قضى على أهم المؤسسات التي تقوم عليها الدول وأسس لحالة من الفوضى والإنفلات الأمني الذي ما زال العراق يعاني من تبعاته لغاية اليوم.

[1]– فالح عبد الجبار، (عراق ما بعد الحرب: سباق من أجل الاستقرار وإعادة البناء والشرعية)، لندن، **مجلة المراقب العربي**، ع01، (جوان 2005)، ص ص.31-33.

وفي 07 جوان من نفس العام أصدر بريمر القرار رقم 91 الذي يشرعن المليشيات المسلحة التابعة لأحزاب المعارضة السابقة لتكون أساسا في بناء القوات المسلحة العراقية الجديدة، الأمر الذي مهد لخلق أعظم المشكلات الأمنية للعراق وهي:

أ- تحدي إعادة بناء القوى الأمنية والقوات المسلحة

تفتقر القوات الأمنية والعسكرية العراقية الحالية إلى الكثير من التوصيف الاحترافي، وإلى مقومات النجاح ولو في الحد الأدنى. وأخطر ما تتصف به هذه القوات أنها قوات بعيدة عن التوصيف الوطني، فهي قوات غير محترفة، وغير موحدة، بل تعتبر قوات مراكز قوى متصارعة من أجل مصالح محدودة وذاتية وحزبية[1]، ويساهم عدد منهم في ممارسة الإرهاب.

ومن ناحية القدرة القتالية، توصف بأنها قوات هشة تفتقر إلى منظومات القيادة والسيطرة والخبرة في التخطيط والتنفيذ، وإلى سياقات العمل الفنية والتدريبية والقتالية، وإلى الحنكة والثقة بالنفس أو ثقة الشعب بها، كل هذه العيوب التي تتواجد في القوى الأمنية والمسلحة الحالية تفرض على صانعي القرار العراقي أن يتوجهوا نحو إصلاح أو إعادة هيكلة لهذه الأجهزة، لكن هناك مجموعة من العراقيل التي تقف في وجه هذا المسعى وهي:

1-نظام التجنيد الحالي والخاص بالقوات المسلحة:

إن النظام المتبع في التجنيد الخاص بالقوات المسلحة منذ 2003 إلى اليوم يطرح الكثير من الأسئلة باعتباره يرتكز على:

- التحويل المباشر لمنتسبي المليشيات كافة إلى وحدات عسكرية وأمنية أسس بها الجيش الجديد، كالبشمركة الكردية، ومليشيات بدر وغيرها، مع منح الرتب بطريقة عشوائية وخارج كل متطلبات التوصيف المهني، من رتب ضباط الصف إلى أعلى الرتب العسكرية. وشمل ذلك المناصب العسكرية كافة، مع ترقيات خيالية للموالين سياسيا أو فئويا[2].

[1] عبد الوهاب القصاب، **إعادة تشكيل الجيش العراقي: رؤية أولية**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، ص. 3.

[2] رعد الحمداني، (واقع المؤسسات والقوات الأمنية والعسكرية العراقية الجديدة ومدى قابليتها للإصلاح)، **المستقبل العربي**، ع 356، (اكتوبر 2008)، ص. 108.

- التجنيد العام لمنتسبي أحزاب السلطة ومؤيديها على المستويين المذهبي والفئوي.
- فسح المجال لمنتسبي القوات المسلحة السابقة، وخاصة الضباط الكبار، إذا ما اتفق المذهب الديني الذي يعتنقه مع إيديولوجية القوى الحاكمة، أو انضم إلى أي حزب من أحزاب السلطة.
- افتتاح عدد من الكليات والمعاهد العسكرية لتخريج الضباط في فترات قصيرة تتراوح بين 04 و12 شهرا، في المناطق التي تهيمن عليها القوى السياسية الرئيسية في بغداد وأربيل والسليمانية وكربلاء وغيرها. وكان جل المتطوعين من المليشيات والتابعين لأحزاب السلطة والمرجعيات الدينية، وفي حين أن معظم جيوش العالم لها كليات ومعاهد موحدة لهذا الغرض.
- السماح بدمج أعداد كبيرة من ضباط القوات المسلحة السابقة لكن على مستوى الرتب الصغيرة فقط للحيلولة دون توليهم مسؤوليات كبيرة، وأيضا بسبب شرط مهم وضعته القوى الخاضعة للنفوذ الإيراني وهو الحيلولة دون عودة الضباط الذين شاركوا في الحرب ضد إيران، أي الضباط من رتبة عقيد فما فوق.

2- التركيبة الحالية للجيش العراقي:

تضم فرق الجيش العراقي الحالي الذي يتوزع على حوالي 97 فوجا حوالي 300 ألف جندي وضابط[1]. أما من ناحية المنابع البشرية والتوزيع الجغرافي، فالتركيبة البشرية الحالية للجيش العراقي تؤكد حقيقة المخاوف الوطنية من عدم إمتلاك جيش وطني موحد، فهو يتوزع كالآتي: الفرقتان الأولى والسابعة تتمركز في الأنبار، والعنصر فيهما مختلط يغلب عليه العرب السنة مؤخرا بعدما كان طاغيا عليه في السابق العنصر البشري الشيعي وبقيادة كردية. والفرق السادسة والتاسعة والحادية عشر في بغداد ومعظم عناصرها البشرية من الشيعة وبقيادة شيعية، منها ما يعود إلى المجلس الأعلى الإسلامي، ومنها ما يعود إلى حزب الدعوة. أما الفرقة الرابعة فهي كردية وتتبع حزب الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال طالباني وحيز عملها السليمانية وكركوك وصلاح الدين. أما الفرقة الثانية(كردية أيضا) فهي تابعة للحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود برزاني، في محافظة الموصل ونفس الأمر بالنسبة للفرقة الثالثة التي تتمركز في منطقة الكسك غرب الموصل، والفرقة الخامسة تتمركز في محافظة ديالى بقيادة شيعية تابعة للمجلس الإسلامي الأعلى[2]،والفرقة الثامنة تتواجد في منطقة الكوت وهي تابعة لحزب الدعوة الحاكم وبالتالي فهي فرقة شيعية، وهناك الفرقة العاشرة في الناصرية(فرقة شيعية)، ويوجد فيها الكثير من اتباع

[1] ايان دوغلاس وآخرون، **مرجع سابق**، ص.92.

[2] - **المرجع نفسه**، ص.94.

التيار الصدري، أما الفرقة الرابعة عشر فتتمركز في البصرة وخاضعة لنفوذ التيار الصدري وحزب الفضيلة.

وبخصوص قوات الأمن فهي مقسمة على نحو يظهر التوجه الحزبي والطائفي في عملها، فقوات وزارة الداخلية تتبع في معظمها للمجلس الأعلى الإسلامي (قوات شيعية)، أما وزارة الأمن الوطني فتابعة لحزب الدعوة، وبخصوص المخابرات الوطنية فهي تخضع للائتلاف الشيعي الحاكم.

3- العراقيل الدستورية:

يحتوي الدستور العراقي الذي صيغ بعد الغزو عام 2005 على عدة أخطاء دستورية[1]، كإقراره منح رئيس الوزراء منصب القائد العام للقوات المسلحة وكل ما يتبعه كمكتب القائد العام، ومكمن خطورة هذا التوجه هو أن رئيس الوزراء وفقا لمرتكزات العملية السياسية التي أقرها هذا الدستور يمثل حزبا سياسيا متنافسا مع أحزاب سياسية عديدة أخرى قد يشترك بعضها في الحكم والبعض الآخر سيكون في جهة المعارضة ، مما سيؤول إلى الانحياز الكامل أو شبه الكامل من قبل رئيس الوزراء إلى حزبه، علاوة على أن بقاء القوات المسلحة بيد رئيس الوزراء في الواقع يتنافى مع شرط أن تكون القوات المسلحة بعيدة عن التأثير السياسي أو الحزبي أو الديني.

وإذا ما نظرنا إلى الواقع فإننا نجد السيد نوري المالكي رئيس الوزراء المنتهية ولايته يستحوذ على معظم الصلاحيات الأمنية، فهو يشغل منصب القائد العام للقوات المسلحة ومنصب وزير الدفاع وكذا قائد للإستخبارات العراقية. وكنتيجة لهذه السيطرة يستخدم المالكي الجيش والقوى الأمنية لمواجهة خصومه السياسيين، وهو ما يتجلى من خلال الحرب المستعرة في الأنبار والتي دخلت شهرها الرابع بفعل إصرار المالكي على المواجهة الأمنية ضد مطالب الحراك الشعبي في المحافظات السنية أبرزها إعادة التوازن لمؤسسات الدولة واطلاق سراح المعتقلين السنة[2] ، التي أقر المالكي نفسه بأنها مطالب مشروعة، لكن هذا التوجه إنما يشير إلى مساع لإقصاء المعارضة من العملية السياسية ككل، ويظهر مدى النزعة نحو السيطرة والإقصاء.

[1]- رعد الحمداني، **مرجع سابق**، ص. 111.

[2]- باقر العراقي، **أزمة مظاهرات الأنبار أسبابها والحلول**، في:alrefiey.net/ar/index.php/permalink/4684.html،(06-05-2014).

❖ **توصيات لإصلاح المنظومة الأمنية والعسكرية:**

من أجل الخروج من الأزمة، هناك مجموعة من التوصيات تساعد على إصلاح المنظومة الأمنية ووقف العمليات الإرهابية، وهي:

- ضرورة رفض أي وصاية أو تأثير لأي جهة كانت، سواء سياسية أو دينية أو عرقية في وضع قواعد أو سياقات بناء وتطوير القوات المسلحة الوطنية أو التدخل فيها.
- يفضل أن يكون رئيس الجمهورية من الشخصيات الوطنية المستقلة وغير مرتبط بحركة سياسية أو عرقية أو دينية، ليتمكن من استلام منصب القائد العام الأعلى للقوات المسلحة شأنه شأن أي ملك دستوري أو زعيم وطني يمثل التوازن ما بين المكونات السياسية المختلفة الساعية إلى الحكم، مع سحب هذه الصلاحيات من رئيس الوزراء.
- تشكيل قيادة عامة أو هيئة عليا للقوات المسلحة الوطنية من كبار ضباط القوات المسلحة وفق أعلى معايير التوصيف الإحترافي، وهي بذاتها تكون ضمن هيئة إختيار وانتخاب القائد العام، وهي مسؤولة عن إعادة تنظيم القوات المسلحة الوطنية[1].
- إعادة تنظيم جذرية لوزارة الدفاع ورئاسة أركان الجيش، مع وضع آليات عملية لتنقية الشوائب الطاغية على مكونات الوزارة ورئاسة الأركان بصورة خاصة، ففي الواقع العملي تقع القوات المسلحة العراقية الحالية بصورة عامة تحت هيمنة قوى مختلفة، فالمجلس الإسلامي الأعلى يهيمن على مكونات وزارة الدفاع، وهناك نفوذ كردي(البرزاني) على رئاسة الأركان[2]، أما منصب قائد قوات حفظ النظام فهو تحت هيمنة حزب الدعوة. وينبغي أن يتم إصلاح ذلك من خلال وضع المعايير المهنية والاحترافية لكل الرتب والمناصب وغيرها، وتحديد مهامها جيدا، والتركيز على أن منصب وزير الدفاع منصب سياسي، ووزارة الدفاع هي المسؤولة عن وضع السياسة العامة للأمن الوطني، منها بناء العقيدة الإستراتيجية العسكرية التي تنبع من الإستراتيجية السياسية العليا، في حين يكون وزير الدفاع مراقبا لمدى تحقيق الهدف السياسي في السلم والحرب من قبل قيادة الجيش.

[1]- عبد الوهاب القصاب، **مرجع سابق**، ص.05.

[2]– ايان دوغلاس وآخرون، **مرجع سابق**، ص. 96.

- القضاء على المليشيات وقوات أحزاب السلطة(مثل البشمركة الكردية، فيلق بدر، مليشيا عصائب أهل الحق، جيش المختار...) وذلك من خلال خطط عملية وبأنماط وأساليب ايجابية في تنقية القوات المسلحة العراقية منها[1].
- اعتماد التوصيف الوظيفي، وفق المعايير الاحترافية، إبتداء من مراكز الفحص والقبول، مرورا بمراكز التدريب والكليات والمعاهد العسكرية، وإنتهاء بالتدرج في الرتب والمناصب، مع اعتماد التوازن الإداري والقتالي في تشكيلات القوات المسلحة .
- إعادة النظر في نظام التطوع الحالي الذي هيمنت عليه مراكز القوى السياسية الحاكمة مع إعتماد نظام يسمح لكافة العراقيين المؤهلين للإنخراط فيه دون أي تمييز عرقي أو طائفي أو جهوي.

ب-التنظيمات الإرهابية في العراق:

يعد العراق من بين الدول الأكثر تضررا من ظاهرة الإرهاب باعتباره يشكل بيئة خصبة لتنامي نشاط الجماعات الإرهابية التي تستغل حالة الإنقسام السياسي والتفكك المجتمعي من أجل توفير حاضنة شعبية لعملياتها، وفي هذا السياق ظهر تنظيم القاعدة في العراق عام 2004(ممثل تنظيم القاعدة العالمي) مع الأردني أبو مصعب الزرقاوي الذي تبنى قتال القوات الأمريكية وتكفير المسلمين الشيعة، ومع زيادة الأعمال المسلحة من قبل هذا التنظيم تم تصنيفه من قبل الأمريكيين والقادة العراقيين وفي نظر كثير من الباحثين الاستراتيجيين على أنه التهديد الأكبر للعراق.

فبالرغم من أن هذا التنظيم لا يمثل أكثر من 05%من النشاط المسلح -الذين كان مهيمنا عليه من قبل البعثيين وبقية الفصائل الإسلامية- إلا أن هجماته هي الأكثر دموية وأوقعت أعداد كبيرة من الضحايا[2]. ففي عام 2006 الذي اعتبر عام الذروة في الأعمال الإرهابية في العراق، كان تنظيم القاعدة مسؤولا عن 95% من التفجيرات.

في المقابل قامت قوات التحالف بعدة عمليات أمنية بهدف استئصال هذا التنظيم وقد عرفت بعض النجاحات مثل القضاء على زعيمه أبو مصعب الزرقاوي، وطرد عناصره من المحور الواصل بين بغداد -الفلوجة- الرمادي-حديثة- القائم، ثم من بعقوبة إلى نهر ديالى وصولا إلى المنطقة الكردية.

[1]- رعد الحمداني، **مرجع سابق**، ص. 114.

[2]Saida Bédar,(Al-Qaida en Iraq), Paris, **Diplomatie**, n 19,(Février-Mars 2014), pp. 89-91.

وبالرغم من هذا احتفظ التنظيم بمحافظة ديالى كمنطقة نفوذ له مع جعل مدينة بعقوبة كعاصمة لما يسمى" دولة الخلافة" ثم توسع نفوذه إلى محافظتي صلاح الدين، والموصل.

ومع بداية العام 2010 أصبح هذا التنظيم يلقب بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في إشارة إلى توسيع مناطق عمله إلى سوريا. وأصبح هذا التنظيم يمثل التحدي الأبرز للسلطات العراقية الجديدة في بسط سيطرتها على ترابها خاصة وأنه يسيطر على بعض المناطق في محافظة الأنبار، وهو المسؤول عن معظم العمليات المسلحة التي تتم في معظم الأحيان وفق أسلوب السيارات المفخخة قصد إلحاق أكبر الأضرار في الأرواح سواء بالمدنيين أو بالقوات الأمنية العراقية[1].

جدول رقم 02 يوضح حجم الخسائر البشرية العراقية(2003-2011)

Iraqi casualties	Jan	Feb	Mar	Apr	May	Jun	Jul	Aug	Sep	Oct	Nov	Dec	Total
2003	3	2	3977	3437	547	594	651	796	561	520	488	528	12104
2004	597	652	989	1302	657	896	816	863	1030	1000	1603	1023	11428
2005	1176	1268	854	1114	1323	1296	1520	2260	1414	1294	1461	1134	16114
2006	1543	1565	1935	1765	2234	2540	3266	2818	2534	2961	3024	2824	29009
2007	2924	2589	2675	2486	2798	2168	2658	2400	1292	1243	1083	959	25275
2008	818	1029	1607	1260	792	696	606	613	557	547	518	575	9618
2009	333	374	424	504	338	498	401	613	332	429	213	459	4918
2010	262	303	335	382	378	379	426	516	254	311	305	217	4068
2011	389	251	308	287	379	386	306	399	397	365	276	–	3743

المصدر :Iraqbodycount.org

[1]– وسيم نصر، **الجهاد العراقي**، في: www.France24.Com/ar/20140113، (12-05-2014).

المطلب الثاني: التحديات السياسية

بعد سقوط بغداد عام 2003 دخل العراق في حالة من الفراغ على كافة المستويات وذلك باعتبار أن حزب البعث كان هو عماد الدولة العراقية في السابق. ومع هذه الحالة وجد الأمريكيون أنفسهم مضطرين لملء هذا الفراغ من خلال تشكيل مكتب إعادة البناء والمساعدة الإنسانية تحت إشراف جاي جارنر (Jay Garner)، ثم ما لبث أن حُلَّ هذا المكتب بقرار من بول بريمر الذي شكل سلطة الائتلاف المؤقتة في 12 ماي 2003.

وكنتيجة للضغوطات الممارسة على بريمر من قبل المرجعيات الشيعية تم تشكيل مجلس الحكم الانتقالي الذي ضم 25 شخصية يمثل الشيعة فيه الأغلبية وهو ما عكس آنذاك رؤية الولايات المتحدة التي ترى بأن الشيعة هم الأغلبية[1]، ومن هنا بدأت متاعب العراق السياسية حيث انتقلت الحياة السياسية فيه من الأساس الإيديولوجي تحت حكم حزب البعث إلى الأساس المصلحي والطائفي بعد سقوطه[2]. وبعد عشر سنوات من العملية السياسية يبدو أن هناك جملة من التحديات السياسية التي تقف في وجه إعادة بناء المؤسسات السياسية للدولة وفق النظرة الديمقراطية وهي:

أ-المحاصصة السياسية:

هي تعبير عن واقع مجتمعي كان للإحتلال دور كبير في شرعنته من خلال تشكيلة مجلس الحكم الانتقالي. إضافة إلى ذلك فإن التخوف من الآخر في الإطار المجتمعي دفع ما يزيد عن ثلاثة أرباع العراقيين الذين شاركوا في الانتخابات إلى إعطاء أصواتهم على نحو يوافق الانتماء الطائفي-القومي لذاتها وليس لكونها الأقدر على توفير متطلبات بناء الدولة أو توفير الخدمات[3].

ففي العام 2005 انتخب 48% من العراقيين المشاركين في الإنتخابات قائمة الائتلاف الوطني التي عرفت نفسها بكونها شيعية، ونحو 17%انتخبوا قائمة التوافق التي عرفت نفسها بكونها عربية-سنية، ونحو 18% انتخبوا قائمة التحالف الكردستاني التي تعرف نفسها على أنها كردية. ولم يختلف

[1]Diamond, Larry, **Squandered Victory: The American Occupation and the Bungled Effort to Bring Democracy to Iraq**, (New York: Times Books, 2005), p. 42.

[2] – جاريث ستانسفيلد، **مرجع سابق**، ص. 186.

[3]– جابر حبيب جابر،(مقاربات الصراع الطائفي)، لندن، **جريدة ميدل ايست**، ع 11226،(23أوت 2009).

الحال كثيرا في انتخابات العام 2010 فسرعان ما تشكل تحالف على أساس طائفي(التحالف الوطني) وحاز على 48% من مقاعد البرلمان، وانتخب 17% القوائم الكردية، وامتزج المكون السني مع المكون العلماني ليخرج بحصيلة تقارب 28% من المقاعد، بمعنى أن المجموع الفئوي في عام 2010 اقترب من 93%. وتم تشكيل مجلس النواب الذي لم يستطع فيه أي فريق سياسي من تحصيل الأغلبية. وهنا ظهرت صيغة بلورتها الولايات المتحدة في زمن مجلس الحكم ألا وهي أن الخشية المتبادلة بين المجموعات السكانية العراقية وعدم الثقة التاريخية تفرض كبح تحكم أي مجموعة فئوية–سياسية في الحكم بصفة منفردة، إنما يجب اعتماد أوزان نسبية لمشاركة الجميع في إدارة شؤون البلاد. فأعطي لكافة التشكيلات التي تعرف نفسها على أنها شيعية نسبة 55% من كافة المناصب السياسية والتنفيذية، وأعطي للقوى التي تعرف نفسها على أنها من العرب السنة نسبة 20%، وأعطي للقوى التي تعرف نفسها بأنها كردية نسبة 20%، ووزع الباقي بين الأقليات. واستمر هذا التقسيم في إدارة مؤسسات الدولة، بل وأصبح جزءا من العقلية العراقية سرعان ما انتقل إلى أغلب مرافق إدارة الدولة في جانبها الوظيفي والخدمي.

ويمكن تتبع أثر المحاصصة في شكلها السياسي بين قوى مهما كان لونها أو الغطاء الذي تدَّعي أو تنسب نفسها إليه. فبعد انتخابات 2005 و2010 سادت رغبة في تشكيل حكومة جامعة تحت عنوان "الشراكة لا تستثني أحدا" على نحو ينفي أحد مرتكزات النظام البرلماني، ووزعت مقاعد الحكومة وفق أوزان تساوي نسب المكونات السياسية في مجلس النواب حتى وصل الحال إلى إيجاد 34 وزارة في الحكومة التي تشكلت في جوان 2006، ثم 43 وزارة في الحكومة التي تشكلت في ديسمبر 2010.

وتم إنزال هذا التقسيم على مستوى وكلاء الوزارة(لكل وزير ثلاث وكلاء: عربي– سني وشيعي وكردي)[1]، وإلى مستوى المستشارين الموزعين في انتمائهم على القوى السياسية وفق الأوزان النسبية في مجلس النواب. كما تم تقسيم إدارة المديريات العامة في كل وزارة بين القوى السياسية، وزادت نسبة الهيئات المستقلة حتى وصل عددها إلى 14 تتكون كل منها من 07 إلى 11 مفوضا يتمتعون بامتيازات وكلاء الوزارة ورؤساؤها بدرجة وزير، وكل ذلك بقصد الإرضاء السياسي عن طريق توزيع الموارد[2].

[1]- ميعاد الطائي، **المحاصصة وتقاسم السلطة،** في:www.alitthad.com/paper.php?name=News&file=article&sid=98798، (10-05-2014).

[2]– مارك سانتورا، (خطر أكبر يتهدد الامن في العراق.. الفساد داخل أجهزة الدولة)، لندن، **جريدة ميدل ايست**، ع11294، (30أكتوبر 2009).

ومن بين الإفرازات الخطيرة لظاهرة المحاصصة ما يلي:

❖ **ضعف الأداء الحكومي والتنفيذي:** تسببت المحاصصة السياسية في العراق في إنشاء حكومة وجهاز تنفيذي غير قادر على أداء مهامه الوظيفية ويمكن ملاحظة ذلك من خلال ما يلي:

- **على الصعيد الحكومي:**

إن توسيع عدد الوزارات وتعلُّق كل وزير بكتلته وأخذه الحصانة منها والتهديد بالانسحاب من الحكومة، ومن ثم التهديد بإسقاطها لأنها لا تتمتع بالأغلبية تسبب في وجود تعارض في السياسيات[1]، بالإضافة إلى كون الحكومة هي حصيلة قوى وتيارات تحمل اتجاهات وسياسيات متعارضة ومتصارعة في بعض الأحيان. فأصبحت كل وزارة غير خاضعة للرقابة ومنعزلة عن غيرها من الوزارات ومن أجل تجنب انهيار سريع للحكومة تمت عملية تستر سياسي متبادل على ملفات ضعف الأداء أو سوئه وعلى الفساد السياسي والإداري والمالي المنتشر في العراق.

- **على صعيد الجهاز التنفيذي:**

إن السلبية التي عاناها هذا الجهاز ترجع أساسا إلى إدخال المحاصصة السياسية في أعماله، وعدم إعطائه حيادية تكفل قيامه بمهامه الإدارية والخدمية. وموورست أكبر عمليات لإفساد الجهازين الإداري والخدمي من خلال تولي المجموعات الحزبية مسؤولية إدارتهما، وقابله وجود إرباك سياسي شبه متعمد في عدم توفير مستلزمات إسناد هذين الجهازين على صعيد عدم توفير التخصصات المناسبة في مناصب المسؤولين للقيام بالمهام المطلوبة، وعدم تجهيزهم بالخدمات التي يطلب منهم توفيرها للمواطن. وبسبب عدم التوازن بين القدرات والمسؤوليات انتهى الحال إلى عدم تمكن هذا الجهاز من أداء دوره اتجاه البلد واتجاه المواطنين[2].

[1]– سالم سليمان، (الفساد السياسي والأداء الإداري: دراسة في جدلية العلاقة)، عمان، **مجلة شؤون عراقية**، ع01، (جانفي 2010)، ص ص. 120–135.

[2]عباس خضر عطوان، **النظام السياسي في العراق بين الإصلاح والشرعية**، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2009) ،ص. 5.

- **سلبية أداء مجلس النواب:**

يصنف النظام السياسي في العراق على أنه برلماني–فيدرالي، ويفترض أن يقوم البرلمان العراقي بلعب أدوارا مهمة في الحياة السياسية والإقتصادية، بيد أن البرلمان يشهد عجزا في أداء أدواره الثلاث (الرقابية، التشريعية، السياسية) من خلال دوراته التشريعية الثلاث، ويمكن ملاحظة الآتي:

1–الدور الرقابي: فيما يتعلق بالدور الرقابي، فإن البرلمان العراقي قد تخلى على ما يبدو عن أدواره الرقابية على أداء الحكومة بمقتضى البرنامج الذي تشكلت بموجبه. والواضح أن مجلس النواب وبسبب المحاصصة السياسية التي جعلت كافة القوى السياسية في البرلمان تشارك في الحكومة، جعلته غير قادر على ممارسة هذه الوظيفة طوال المرحلة السابقة.

2–الدور التشريعي: بسبب الصراعات السياسية القائمة بين الكتل النيابية، أصبح مجلس النواب غير قادر على أدائه المهام التشريعية بشكل يتناسب والمرحلة الحرجة التي يمر بها العراق، بحيث بقيت بعض التشريعات معطلة وبعضها الآخر صدر تحت ضغوط سياسية وطموحات السياسيين من قبيل منح السياسيين إمتيازات غير مسبوقة على صعيد المكافآت والحصانات والتقاعد[1].

3–الدور السياسي: يتعلق هذا الدور بمنح مجلس النواب الثقة للحكومة والمصادقة على تعيين الشخصيات الكبرى في مفاصل الدولة، ومراقبة أداء بعض المؤسسات المستقلة المرتبطة به. ولم يقم المجلس بهذا الدور خلال المدة السابقة لأسباب تتعلق بالمحاصصة السياسية، فتشكيل الحكومة تأخر عما يسمح به الدستور مدة 10 أشهر، أما تعيين كبار الموظفين أو مراقبة أداء المؤسسات المستقلة فقد حكمته التوافقات والترضيات الحزبية أكثر من مراعاة المصالح الوطنية والخدمية للمواطن.

ب–**غياب الأحزاب ذات المشروع الوطني:**

إن أغلبية الأحزاب التي ساهمت في عملية الانتخابات بعد العام 2003 لم تكن سياسية بالمفهوم الاجتماعي–الاقتصادي الكلاسيكي وإنما تنظيمات قومية – دينية – طائفية ذات نشاط طابعه سياسي، وقد رفعت أطراف عديدة من هذه التنظيمات في معرض سعيها لإستقطاب الجماهير شعارات مبنية على قاعدة الانتماء القومي والمعتقد الديني والمذهبي وبالتالي فقدت الانتخابات منذ اليوم الأول خاصية

[1] خضير عواد، **المحاصصة السياسية ستدمر العراق**، في:burathanews.com/news/170173.html، (12–05–2014).

انتخابات سياسية وتحولت إلى ما يشبه إلى عملية تعداد سكاني لإحصاء المكونات الديموغرافية في المجتمع العراقي. إن غياب البرامج السياسية ذات الطابع الوطني الشامل عند هذه القوى قد فرض حالة من غياب الوطنية عن عملية الانتخابات السياسية التي كان مخططا أن تجرى بين مكونات حزبية سياسية (وليست قومية أو دينية أو مذهبية) ذات برامج سياسية وطنية (وليست قومية أو دينية أو مذهبية) تطرح مشاريع سياسية ببعد وطني ولا تتخندق في سلة القومية أو الدين أو المذهب مع احترام حق كل حزب في التمثيل والدفاع عن مشروعه القومي – الديني – المذهبي[1]، على أن يحتل هذا الهدف المرتبة الثانية في سلم مهام عملية بناء الوطن الحاضن لجميع القوميات والأديان والمذاهب. إن هذا المسلك الخطير الضار الذي انتهجته غالبية الأحزاب منذ البداية قد اسقطت صفة الوطنية من هويتها السياسية وبالتالي تحولت العملية السياسية منذ اليوم الأول لانطلاقتها إلى صراع من أجل بناء وتعزيز وتحصين الذات القومية – الدينية – المذهبية مع إستهداف الهيمنة على السلطة لضمان الصيرورة والتواصل والإدامة[2].

- **توصيات لإصلاح الممارسة السياسية:**

- تشجيع وبلورة أحزاب سياسية قائمة على أساس المواطنة وإعادة النظر في برامج الأحزاب الحالية ذات الطبيعة الطائفية والعرقية بما ينسجم مع المصالح الوطنية.
- نشر ثقافة التسامح والمواطنة والقيام ببرامج إعلامية للكشف عن الأبعاد السلبية لسياسة الولاء الطائفي والدعوة إلى نبذ العنف.
- الابتعاد عن نظام المحاصصة واعتماد البرامج السياسية والتنموية بديلاً عن العاطفة العرقية والطائفية.
- إيجاد برنامج سياسي وثقافي واجتماعي واقتصادي قائم على أساس مصلحة المجتمع والوطن تسهم في بلورته الكتل السياسية والمرجعيات الدينية والثقافية ومنظمات المجتمع المدني.
- إعادة تطوير العلاقة بين مكونات الشعب بما يؤمن التعايش السلمي والشراكة الحقيقية بين مكونات المجتمع ورفض تام لأي تهميش وإقصاء.

---

[1] مهران موشيخ، **مفهوم المحاصصة في القاموس السياسي العراقي**، في: www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=98423، (12-05-2014).

[2] عبد الصمد السويلم، **واقع الأزمة السياسية في العراق**، في: www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=214578، (12-05-2014).

- تفعيل وتقنين ودعم عمل منظمات المجتمع المدني بما يرفد ويعزز حقوق الانسان والمواطن والوطن.
- خلق بيئة ثقافية واجتماعية للتعارف والتفاهم والحوار بين مختلف الجماعات المذهبية وصياغة نظام العلاقة بين مختلف المكونات على قاعدة صيانة حقوق الانسان.
- إعادة النظر بالمناهج التربوية والتعليمية وترويج روح المواطنة وسيادة القانون والإبتعاد عن الاقصاء الطائفي والعنصري والعرقي[1].
- إصدار قانون يمنع التفرقة العنصرية والطائفية بين المواطنين ويمنع التحريض بأي شكل من الأشكال ويعتبر أي فكر أو سلوك متشدد طائفي أو عنصري في خانة الجرم الوطني.

المبحث الثاني: التحديات الإقتصادية والإجتماعية

يرتبط الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق أساسا بالأوضاع الأمنية المضطربة وغياب الاستقرار السياسي. فإلى جانب التهديدات الأمنية اليومية يضطر العراقيون للبحث يوميا عن الخدمات المعيشية التي تعتبر مفقودة في غالب الأحيان. ففي الوقت الذي يمتلك فيه العراق من القدرات الإقتصادية الهائلة بما يسمح له بأن يكون رائدا في مستويات التنمية، نجد أن بغداد تصنف كأسوأ عاصمة يمكن العيش فيها. من هنا ينبغي علينا أن نحدد أهم التحديات الإقتصادية والإجتماعية التي تعوق بناء دولة الرفاه والقانون.

المطلب الأول: التحديات الإقتصادية

قبل العام 2003 كان حزب البعث هو الإطار المهيمن على مختلف المجالات الحياتية، ومع سقوط النظام في 2003 أصبح الوضع الاقتصادي يشكل التحدي الأبرز للحكومات المتعاقبة. فإلى جانب غياب المؤسسات الإقتصادية ذات الكفاءة والنزاهة المطلوبة هناك تحديات أخرى تهدد مسيرة إعادة البناء، والتي يمكن لها أن تكون كتهديد وجودي لهاته المؤسسات حديثة النشأة. ومن أهم هذه التحديات نذكر:

[1] (التطرف الطائفي و العرقي في العراق)، **جريدة الصباح**، 29-08-2007.

أ-ظاهرة الفساد الإداري والمالي:

منذ عام 2003 وحتى يومنا، يقبع العراق في المراتب الأخيرة لمؤشر الفساد الخاص بمنظمة الشفافية الدولية ليكون من أكثر بلدان العالم فسادا، ومن المتوقع أيضا أن يبقى لفترة أطول، الأمر الذي يشغل المجتمع العراقي والمجتمع الدولي بسبب إنحسار التنمية والإستثمار وتقويض شرعية الإنجاز للنظام السياسي القائم، إذ لم يشهد العراق حتى في عهد النظام السابق إستشراء الفساد السياسي بهذا الحجم واتساع دائرته، وتشابك حلقاته، وترابط آلياته، مما يهدد استقرار النظام السياسي ويعرقل بناء المؤسسات السياسية ومسيرة التنمية الإقتصادية ككل[1].

وانتشرت ظاهرة الفساد السياسي بشكل لافت للنظر، بفعل عدم خضوع الأجهزة السياسية والإدارية في الدولة لقوانين واضحة وضوابط معلنة تمكن من ممارسة الرقابة عليها، أو بسبب جهل المواطن أو خوفه، أو لأسباب متعددة أخرى. وإذا كان امتلاك السلطة يدفع أصحابها إلى استغلالها في غير الغايات التي منحت لهم من أجلها، ومن ثم ممارسة الفساد، فإن الأفراد أيضا قد يساعدون على انتشار الفساد إما بفعل ضغوط معينة، أو لقضاء أغراض مادية خاصة بأساليب ملتوية[2]، وعدم تطبيق المعايير المناسبة في اختيار الموظفين، ولا سيما القياديين منهم عن طريق اعتماد أسلوب المحاصصة والاعتبارات السياسية، وعدم تفعيل مبدأ تكافؤ الفرص بين المواطنين، وتنازع السلطات، وضعف العمل الجماعي، وتفشي النزعة الفردية في إدارة المؤسسات، وعدم وضوح الرؤية حول إجراءات التعاون والتنسيق والتكامل بين المؤسسات الحكومية بشأن تقويض مظاهر الفساد، والتغاضي عن معاقبة كبار المفسدين المتهمين بالفساد، واستخفاف أفراد المجتمع بالقوانين النافذة في مختلف المجالات الحياتية والتنظيمية[3].

ويشير مؤشر الفساد لمنظمة الشفافية العالمية (الذي يرتكز على مجموعة من المؤشرات يكون مجموع نقاطها 10 وتمنح للبلد النزيه جدا نزولا إلى أدنى درجة وهي الصفر وتمنح للبلد الأكثر فسادا) إلى أن العراق يعتبر من الدول الأكثر فسادا في العالم. وفيما يلي ترتيب العراق على سلم الفساد في الفترة بين 2003 و2012.

---

[1] – محمد عبد صالح حسن، **الآثار الاقتصادية والإجتماعية للفساد في العراق**، في:www.nazaha.iq/conf7/conf7-adm4.pdf ، (14-05-2014).

[2] – محمد عبد الفضيل، (مفهوم الفساد ومعاييره)، بيروت، **مجلة المستقبل العربي**، ع309، (2004)، ص.35.

[3] –ايمن أحمد محمد، **الفساد والمساءلة في العراق**، (بغداد: مؤسسة فريدريتش آيبرت، 2013)، ص.5.

جدول رقم 03 يوضح ترتيب العراق على سلم الفساد في الفترة بين 2003-2012

السنوات	مرتبة العراق	مجموع الدول المعنية بالتصنيف	علامة مؤشر الفساد لدولة العراق
2003	113	130	2,2
2004	129	146	2,1
2005	170	194	2,2
2006	160	163	1,9
2007	178	180	1,5
2008	178	180	1,3
2009	176	180	1,5
2010	175	178	1,5
2011	175	183	1,8
2012	169	176	1,8

المصدر :www.icgg.org

ويقر المسؤولون العراقيون بتفاقم ظاهرة الفساد وتغلغلها في ثنايا الجهاز الإداري والخدمي للدولة، وهو ما ينعكس من خلال تصريحاتهم ومواقفهم السياسية التي تشير إلى القلق البالغ من تفاقمها وضرورة العمل على القضاء عليها، لكن على ما يبدو هناك عدة عوائق تحول دون التمكن من القضاء على الفساد في العراق، ومن بين أبرز العوائق نذكر ما يلي:

- وجود تنافس حزبي بين الأحزاب والقوى السياسية الحاكمة التي تفضل مصالحها الخاصة على المصلحة العامة، ولا تمثل الحكومة عندهم إلا مصدرا للإمتيازات، وهذا التنافس الذي تحول إلى صراع وضع الأحزاب الحاكمة في موقف سلبي اتجاه مكافحة الفساد خوفا من التوازنات الداخلية[1].
- اعتماد آلية المساومة للتغطية على قضايا الفساد، حيث إن القيادات الحزبية تعلم بأن هناك تورطا كبيرا في الفساد من قبل القادة السياسيين، وأن هناك أيضا تقاسم لريع الفساد بين هؤلاء القادة.
- اتفاق جميع اطراف العملية السياسية على الشراكة لإبقاء الأمور على حالها، ومن ضمن هذه الاتفاقيات اتفاقية أربيل عام 2010 التي تم بموجبها تشكيل حكومة الشراكة الوطنية مما عمق الفساد في جميع الدوائر الحزبية والحكومية وسهل ممارسته، لأن أي إجراء يتم اتخاذه ضد الوزراء أو الشخصيات الإدارية يعني اتخاذ نفس الإجراءات ضد بقية أطراف العملية السياسية.
- ارتباط بعض القيادات الحزبية الحاكمة بالزعامات الدينية والعشائرية وما ينجر عنه من تفضيل المصالح الشخصية لهؤلاء على حساب المصلحة العامة، مما يخلق علاقات غير قانونية بين الجهاز الإداري ومصالح الأفراد.
- غياب عنصري المساءلة والمحاسبة، فبالرغم من أن في العراق عدة مظاهر للممارسات الديمقراطية إلا أن الركيزة الأولى للديمقراطية والمتمثلة في المحاسبة غير فعالة، فلم يشهد البرلمان العراقي بعد عام 2003 أن عاقب وزيرا فاسدا، أو مسؤولا سياسيا متهما بالفساد. فكان النزاع الحزبي داخل البرلمان كشفا متبادلا لملفات الفساد، كما اقتصر عمل الجهات الرقابية الأخرى على محاسبة بعض المسؤولين الصغار[2].

[1]– سوزان روز أكرمان، **الفساد والحكم: الأسباب، العواقب، والإصلاح**، تر: فؤاد سروجي، (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 2003)، ص.294.

[2]– ضياء رحيم محسن، (الفساد الإداري والمالي في العراق: مفاهيم ومعالجات)، بغداد، **مجلة كتابات**، (4 جانفي 2012)، ص.4.

- وجود تشابك وترابط بين الأجهزة الحكومية والأجهزة الحزبية الحاكمة بحيث تم دمجها في شكل تكتلات غير قابلة للتفكك[1].
- عدم اهتمام الحكومة بتقارير الفساد وعدم جدية اطراف العملية السياسية في مواجهته، الأمر الذي يؤدي إلى إحباط المسؤولين في المؤسسات المكلفة بمكافحة الفساد.
- رفض الوزارات التعاون بشكل روتيني مع هيئة النزاهة التي لا يمكنها إدخال المحققين التابعين لها داخل الوزارات إلا بموافقة منها[2].
- ضعف هيئة النزاهة: تحتاج هيئة النزاهة مجموعة من التشريعات التي تكون كغطاء لعملها، فحاليا يقتصر عمل هذه الهيئة على التحقيق فقط دون القدرة على نشر أسماء المتورطين في الفساد، وكذا وجود ضغوط سياسية ومجتمعية تمارس عليها، وصعوبة توفير الأدلة حول الفساد لعدم وجود شفافية في تعامل كبار موظفي الدولة الذين يحيطون أنفسهم بالأقارب وبجماعات المصالح مما يجعلهم حلقة شديدة الإنغلاق يصعب إختراقها.

❖ **توصيات لمكافحة الفساد في العراق:**

- تشريع قوانين تمنع ازدواج الجنسية لمن يتسلم منصبا سياديا أو أمنيا رفيعا وذلك لكي يتم مقاضاته وفق القانون العراقي في حال ضلوعه في قضايا فساد.
- إعطاء صلاحيات واسعة لجهاز رقابي واحد يتمتع بالاستقلال في مراقبة السلطات الثلاث، وأن يُعدَّ هذا الجهاز تقارير دورية تكون في متناول الرأي العام ومنظمات المجتمع المدني.
- تعزيز استقلال القضاء ودوره في حسم الدعاوى الخاصة بالفساد ودعم الجهات المكلفة بالتحقيق بالعناصر المهنية مع منحها صلاحيات تتناسب ومستوى التحقيق[3].
- تفعيل عمل لجان مجلس النواب في مراقبة الوزارات وأداء الحكومة الوظيفي بشكل مهني والعمل على التنسيق فيما بين تلك اللجان.
- إبعاد زعماء الكتل السياسية عن الجهات والهيئات المتخصصة في مكافحة الفساد، لأن الانتماء السياسي يؤثر في اتخاذ القرارات الصحيحة.

---

[1] –مدحت كاظم القريشي، **الفساد الإداري والمالي في العراق**، في: iraqieconomists.net/ar/2012/09/27، (13–05–2014).

[2] –أسامة الرنتيسي، **قراءة في الفساد العراقي**، في: www.factjo.com/pages/artdetails.aspx?id=22، (13-05-2014).

[3] باسل جودت الحسيني، **الأساسيات الاقتصادية في العراق والتطلعات والسياسات الإجتماعية**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص. 219.

ب-تحدي إعادة الإعمار:

قضت الحرب المدمرة التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية ضد العراق عام 2003 على معظم البنية التحتية العراقية سواء الخدمية منها أو الإقتصادية، وهو ما يمثل تركة ثقيلة للحكومات العراقية القادمة باعتبار أن إعادة الإعمار وتحسين الخدمات هو التحدي الرئيس في وجه إعادة بناء الدولة وكسب ثقة المواطن والحصول على شرعية الإنجاز للنظام السياسي.

- **تقديرات إعادة الإعمار:**

بعد احتلال العراق وُضِعَت تقديرات عدة لحجم برنامج إعادة الإعمار وتكلفته الإجمالية التي فاق بعضها 100 مليار دولار. وقد أصدر البنك الدولي تقريرا في نوفمبر2004 يحدد حجم التكاليف المتوقعة لهذه العملية والتي قدرها ب35,8مليار دولار في المرحلة الأولى 2004-2007 ،مع الإشارة إلى تكاليف إضافية، وقد أظهرت الدراسة أن التكلفة الأساسية لإعادة الإعمار تصل حسب التقديرات إلى 24,2 مليار دولار تقريبا وهي تمثل 68% من مجموع الإحتياجات المقدرة لبرنامج إعادة الإعمار[1].

ويشمل برنامج إعادة الإعمار عدة قطاعات خدمية، فمثلا نجد قطاع الكهرباء الذي يعتبر من بين القطاعات الأكثر تضررا، حيث تشكل تكلفة إعادة تأهيل شبكة الكهرباء الجزء الأكبر من تكلفة البنية التحتية إذ تقدر بنحو 12,12مليار دولار وهي تشمل إعادة تأهيل المنشآت القائمة لإنتاج وتوزيع الكهرباء واستثمارات جديدة لزيادة طاقة الإنتاج وتوسيع شبكة التوزيع. وتقدر تكلفة إعادة التأهيل بنحو 6,4 مليار دولار منها 4 مليارات لإعادة تأهيل محطات إنتاج الكهرباء، أما الاستثمارات الجديدة المطلوبة فتقدر بنحو 6,98 مليار دولار منها 4,64 مليار دولار أو 66% لإنشاء طاقة إنتاج جديدة[2].

- **تقديرات إعادة تأهيل الاقتصاد:**

تعطي دراسة البنك الدولي أهمية خاصة لضرورة مكافحة البطالة خلال الفترة الانتقالية وإلى أن يصبح القطاع الخاص في وضع يمكنه من خلق فرص العمل المطلوبة، وهي تحذر من مخاطر نسبة

[1] محمد علي موسى المعموري، (إعادة إعمار العراق: الفرص والتحديات)، بغداد، **مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية**، مجلد13،ع45، (2007) ،ص. 5.

[2] – كمال البصري، **تحديات إعادة الإعمار**، في: www.annabaa.org/nbanews/65/303.htm، (13-05-2014).

البطالة المرتفعة التي تصل إلى 50% أو أكثر على الاستقرار الأمني والاجتماعي، وتقترح الدراسة لذلك تخصيص نحو 225 مليون دولار في العام 2004 و355 مليون دولار في السنوات ما بين 2004 و2007 [1]من أجل تشغيل العاطلين عن العمل في مشاريع تطلق خصيصا لهذه الغاية وتشمل إعادة تأهيل المرافق العامة والبنية التحتية وبرنامج قروض للمؤسسات الصغيرة للمساعدة على إعادة تفعيل أو إنشاء وحدات جديدة، كما سيكون هناك عملية لإعادة تأهيل اليد العاملة وتدريبها[2].

ومن بين القطاعات الإقتصادية المختلفة يتركز الإهتمام على القطاع الزراعي وهو قطاع مهم يوفر العمل لنحو 20%من مجموع اليد العاملة، إذ يصل عدد سكان الأرياف إلى أكثر من 7 مليون نسمة، ويقدر البنك الدولي إحتياجات إعادة الإعمار في قطاع الزراعة بنحو 3 مليار دولار، وتتركز إحتياجات هذا القطاع في إعادة تأهيل البنية التحتية الزراعية الأساسية المتمثلة في شبكات الري وتصريف المياه ومنشآت الإنتاج الزراعي والخدمات الزراعية المختلفة.

- **تطوير الاستثمار:**

يرى تقرير البنك الدولي الخاص بتكاليف إعادة الإعمار إلى أن أولويات تطوير الاستثمار تكون من خلال تأمين استمرارية المؤسسات الإنتاجية العامة التي كانت تسيطر على القطاعات الإقتصادية الرئيسية في ظل النظام السابق، وذلك من خلال دفع رواتب العمال والموظفين وتأمين الرأسمال التشغيلي لتلك المؤسسات التي لم تتضرر والقادرة على الاستمرار في الإنتاج أو معاودته. وفي القطاع المالي يرى هذا التقرير أنه من الضروري تقديم الدعم للمصارف الرئيسية في العراق وإعادة تأهيل الفروع والمكاتب وتطوير الوسائل التكنولوجية من أجل مساعدتهم على العودة لتأمين الخدمات المصرفية[3].

لكن وبعد أزيد من عقد على وضع خطط الإعمار فإننا نجد أن جل القطاعات ما زالت تعاني من قصور كبير في أداء مهامها، ومن بين أسباب تدهور الخدمات نجد أن الاضطرابات الأمنية عطلت

[1] محمد علي موسى المعموري، **مرجع سابق**، ص.7.

[2] – هادي حسن عليوي، (التحديات التي تواجه الإعمار في العراق)، بغداد، **جريدة الصباح**، (13-01-2007).

[3] – عبد الجبار العبيدي، **تجربة إعادة الإعمار بعد الحرب**، في: almothaqaf.com/index.php/qadaya/74001.html، (14-05-2014).

بشكل كبير مسيرة التنمية، إضافة إلى أن تفشي الفساد في أجهزة الدولة وما خلفه من إلتهام مبالغ ضخمة كانت مخصصة لعملية إعادة الإعمار، الذي سيبقى يشكل التحدي الأبرز لصانعي القرار العراقي.

ج- البطالة:

إن البطالة المستشرية في العراق بين صفوف القوى القادرة على العمل تشكل تحدياً يواجه الحكومات العراقية خلال المرحلة القادمة، إذ أن البطالة يمكن أن تعتبر إحدى أركان مثلث العنف في العراق التي تولد الفقر، ومن ثم لا يكون أمام المواطن العراقي إلا أن يلجأ إلى طرق غير مشروعة لتأمين عيشه ومنها اللجوء إلى العنف والإرهاب، ووفق دراسة وزارة التخطيط لعام 2005 أشارت في تقريرها عن البطالة في العراق بأن نسبة البطالة تبلغ 38 % من جحم القوى القادرة على العمل.

إلا أنه يمكن أن نقول بأن النسبة هي أكثر من ذلك خاصة بعد حل الجيش العراقي والدوائر الإدارية[1]، لذا فإن التحدي المباشر الذي يواجه الحكومات العراقية هي مدى قدرتها على تحقيق فرص عمل للأيدي العراقية العاطلة، فضلا عن قدرتها على إعادة تأهيل قدرات تلك القوى من خلال إعادة تأهيلها على صناعات جديدة فمعظم القوى العاملة في العراق هي من النوع غير الماهر الذي لا يتناسب مع متطلبات التنمية الحديثة، وهذا تحد مضاف في ظل محدودية إمكاناتها المالية[2].

ويكمن الحل الأساسي لظاهرة البطالة في تشجيع الإستثمار مع تقديم قروض ميسرة للشباب تكون بدون فوائد وذلك لمساعدتهم على إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة تسمح بزيادة المنتوجات المحلية الموجهة للسوق الداخلي.

المطلب الثاني: التحديات الإجتماعية

يعاني العراق من ظواهر اجتماعية خطيرة تؤثر بشكل كبير على تماسك المجتمع ووحدته، وقد تفاقمت هذه الظواهر بعد الإحتلال الأمريكي عام 2003 بفعل الممارسات الخاطئة للإحتلال إضافة لانتشار الفوضى والإنفلات الأمني. وتمثل بعض هذه الظواهر تحد خطير في وجه إعادة بناء الشبكة الإجتماعية للدولة العراقية، ومن بينها نذكر:

[1] – وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، **مسح الأحوال المعيشية في العراق**، 2004، ص.133.

[2] **المرجع نفسه**، ص.134.

أ- ظاهرة الطائفية:

شَكل التنافس بين الشيعة والسنة في العراق محور الصراع السياسي في الدولة منذ سقوط الرئيس صدام حسين في 2003، فقد شَكلت التوترات الطائفية عائقا أمام عمليات إعادة بناء الدولة وزعزعت الاستقرار في البلاد الذي أصبح البحث عنه عنوانا للمرحلة الحالية.

- **ظهور الطائفية في العراق:**

كانت الخلافات حول القضايا السياسية والعقائدية هي السبب في تعزيز الإنقسام بين السنة والشيعة، والناجم عن تحولات جيوسياسية وإجتماعية وثقافية متعددة. فقد أدخل تأسيس جمهورية إيران الإسلامية في العام 1979 نظاما جديدا للحكم يقوم على أساس العقيدة الشيعية، وغيَّر موازين القوى في المنطقة وخلق مظلة إيديولوجية للجماعات الشيعية[1]، كما ساعد ذلك في تقوية الجماعات الشيعية في العراق وشعورها بأنها تمتلك هوية متميزة. وأصبحت التنظيمات الشيعية في العراق من بين جماعات المعارضة الأكثر تنظيما وإعدادا فكريا لتعبئة القطاعات الإجتماعية[2].

كما أن الديناميكيات السياسية والإجتماعية التي خضع لها العراق في العقود الأربعة الماضية مثل الطبيعة القمعية والإقصائية لنظام الرئيس السابق صدام حسين وزيادة التديُّن، أدت إلى إضعاف الأحزاب العلمانية والليبرالية وبروز الأحزاب ذات المرجعية الدينية. وقد أصبح يُنظر إلى العراق الآن باعتباره مجتمعا يتكون من جماعات عرقية وطائفية، وهو ما يجعل فكرة الهوية العراقية موضع شك. ففي ظل الإحتلال الأمريكي جرى تطوير المؤسسات لإدارة الفترة الانتقالية بين نظام صدام حسين وبين تشكيل حكومة جديدة، غير أن محاولات تشكيل الدولة واجهت العديد من التحديات، من خلال بروز صراع حول أي مجموعة سيكون لها النصيب الأكبر من السلطة وأي طائفة ستكون مهيمنة.

[1] – فاضل الربيعي، **دور التدخلات الإقليمية في صناعة مسألة الطائفية في العراق**، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، جانفي 2011)، ص. 08.

[2] سعد السامرائي، **الطائفية في العراق**، (لندن: مؤسسة الفجر ،ط1، 1993)، ص ص.42-50.

- **أسباب ظهور الطائفية في العراق:**

إن التنافس على السلطة والموارد والمكانة هو الدافع وراء ظهور الطائفية، وشيئا فشيئا هيمنت فكرة التمثيل الطائفي على العلاقات السياسية بدلا من تمثيل المواطنين، الأمر الذي أدى إلى تفاقم الانقسامات القائمة بدل تخفيفها. فقد أدت مأسسة الهويات الطائفية إلى نشوب صراعات حول مكانة وحجم وحدود وقوة كل طائفة، وقد كان لهذه الصراعات أثر مزعزع للاستقرار خاصة عندما كانت تضفي مشروعية على أعمال الجماعات التي تمارس العنف الطائفي وتدعي تمثيل طوائفها. كما فاقم إعتماد العراق على النفط كمصدر رئيس للدخل هذه الصراعات بسبب عدم وجود صيغة صريحة وواضحة لإدارة الموارد[1].

لكن بعد أكثر من ثمانين عاما على قيام الدولة العراقية الحديثة، تطور الحس الوطني العراقي لدى الغالبية العظمى من السكان العرب في البلاد، غير أن فكرة الجماعة الوطنية المجردة لم تكن كافية لتوحيد البلاد والتي لا تزال تفتقر إلى تاريخ وطني حقيقي قادر على تسوية الانقسامات الطائفية، إذ أن لدى شرائح مختلفة من المجتمع ذكريات وسرديات تاريخية مختلفة حول ماهية العراق أو ما ينبغي أن يكون عليه.

كما أن فشل القيادة في جمع هذه الخيوط ضمن مبدأ وطني واحد وشامل يعزز الانقسامات الطائفية والحدود بين الطوائف، وكدليل على ذلك فالحكومات العراقية لم تقم بأية محاولة واضحة للتغلب على هذه الانقسامات وبناء هوية وطنية مشتركة[2]. بل إن العديد من الإجراءات التي اتخذت حتى الآن لم تؤد إلا إلى مزيد من تفتيت الدولة، لذلك فإنه ما من شك في أن هناك خطر على تماسك المجتمع العراقي، إذ أصبحت الطائفية أداة يستخدمها أصحاب المشاريع السياسية وتتغذى الشكوك المتبادلة والتعبئة الطائفية على سلوك النخبة السياسية التي تتطلع إلى تكوين جمهور ناخبين، وحشد الدعم الشعبي، ويبدو هذا جليا بصفة خاصة في مواسم الانتخابات عندما يتبنى القادة خطابا صداميا لاستمالة

[1] علي عبد الأمير، **الحرب الطائفية من العراق إلى عموم المنطقة**، (الرباط: مركز مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، 2013)، ص ص. 07-12.

[2] – حسن حارث، **الأزمة الطائفية في العراق: ارث من الإقصاء**، (بيروت: مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 2014)، ص.9.

المؤيدين، ولهذا فإن تقسيم القواعد الانتخابية السياسية إلى ثلاث جماعات طائفية وعرقية رئيسية (الشيعة–السنة –الأكراد) سيكون السمة الأبرز في أي انتخابات برلمانية مقبلة[1].

- **واقع الطائفية في العراق:**

على الرغم من أن الدستور لم ينص صراحة على توزيع السلطة وفقا للمكونات الطائفية، إلا أن الممارسات التي سادت في العراق ثبتت الهوية الطائفية باعتبارها فئة سياسية، حيث ركزت تلك المقاربة على إيجاد ممثلين طائفيين أكثر من تركيزها على التغلب على الإنقسامات الطائفية كما تم تقسيم المناصب السياسية الأساسية الثلاثة في البلاد بين الجماعات الثلاث الكبرى، فأصبع للشيعة رئاسة الوزراء الذي تستحوذ على أغلب الصلاحيات التنفيذية، بينما نال السنة العرب رئاسة البرلمان، والأكراد رئاسة الجمهورية، ولكل منصب من هؤلاء نواب من باقي الطائفتين[2].

ومن أجل معالجة ظاهرة الطائفية في العراق، فإن العراقيين بحاجة إلى إجراء مراجعة جوهرية للقواعد التي تحكم النظام السياسي الحالي في البلاد بحيث يجب أن يتحول التركيز إلى المواطنين بعيدا عن الطوائف، فالتغيير الحقيقي يتطلب إجراء تعديلات كبيرة على الدستور والنظام الانتخابي العراقي إضافة إلى سن قوانين جديدة بشأن الأحزاب السياسية وادارة الموارد، والسعي إلى تبني إجراءات إجتماعية وسياسية لإعادة اللحمة للمجتمع العراقي بعيدا عن التعصب للطائفة أو للحزب.

أ- ظاهرة الفقر:

يعاني العراق كغيره من البلدان العربية من إنتشار ظاهرة الفقر في الأوساط الإجتماعية، بيد أن المفارقة تكمن في أن للعراق موارد تكفي للقضاء على هذه الظاهرة لو أحسن إستغلالها. لكن ما يجعل من الفقر تحدي خطير لإعادة بناء الدولة هو أنه يخلق البيئة الإجتماعية المنشئة للتطرف والعنف في المجتمع العراقي، ولذلك فإن محاربة الإرهاب والعنف تبدأ من محاربة أسبابه الإجتماعية والإقتصادية.

[1] – فاضل الربيعي، **مرجع سابق**، ص. 12.

[2] – حسن حارث، **مرجع سابق**، ص. 15.

فبعد الحرب الأخيرة اتسعت دائرة الفقر بدرجة كبرى، حيث قدرت دائرة الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة أن أكثر من 04مليون عراقي قد أجبروا على الدخول في حالة فقر قصوى[1]. وطبقا لتقديرات منظمة العفو الدولية فإن ما بين مليون وخمسة ملايين عراقي سيحتاجون إلى المساعدة في مرحلة ما بعد الحرب الأخيرة.

وإذا كان الوقت اللازم لتقديم المساعدة يتراوح بين سنة وأربع سنوات، عندئذ ستتراوح التكلفة الإجمالية للمعونات الإنسانية وحدها بين مليار و10 مليار دولار. وفي جانفي 2006، أعلنت وزارة العمل والشؤون الإجتماعية في العراق أن نسبة الفقر في العراق بلغت حوالي 20% من إجمالي عدد السكان، وأن حوالي مليوني عائلة عراقية تعيش ليس في حالة فقر وإنما دون مستوى خط الفقر(أقل من دولار للفرد الواحد يوميا)، وأن عدد المشمولين برعاية الأسرة هو 171 ألف أسرة فقط على مستوى العراق براتب حوالي 30 دولار في الشهر، وهو راتب ضئيل قياسا إلى الحالة الإقتصادية والمعيشية السائدة في العراق. كما يعتمد حوالي 60% من الشعب العراقي على البطاقة التموينية، في ظل تدني المستوى المعيشي للمواطنين وارتفاع معدلات البطالة وعدم الاستقرار والأمان[2].

المبحث الثالث: التدخل الإقليمي والدولي في شؤون العراق

لم يكف العراقيين أنهم يعانون من أزمات داخلية تهدد أمنهم، حتى وجدوا أنفسهم في إطار بيئة أوسع تتصارع فيها مختلف القوى سواء إقليمية أو دولية بغرض السيطرة والهيمنة على هذه المنطقة الجيواستراتيجية التي ينتمي إليها العراق ويشكل أهم وحداتها، لذلك سيقتصر حديثنا عن أهم الدول التي تمتلك مشاريع في المنطقة.

[1] –حسين لطيف كاظم الزبيدي، (الفقر في العراق: مقاربة من منظور التنمية البشرية)، **مجلة بحوث اقتصادية واجتماعية**، ع38، (2007)، ص ص.100–103.

[2] – منظمة العفو الدولية، (العراق نيابة عن من؟ حقوق الانسان وعملية إعادة بناء الاقتصاد في العراق)، **المستقبل العربي**، ع294، (أوت 2003)، ص ص.104–105.

المطلب الأول: التدخل الإقليمي في شؤون العراق

إن دول الجوار العراقي تلعب دورا كبيرا فيما يجري داخله بفعل الإرتباطات التاريخية والحضارية التي تربط بينهم، وتعتبر تركيا وإيران والسعودية أهم الدول المؤثرة في العراق بفعل عدة عوامل وأسباب سنتطرق إليها في معرض حديثنا عن دور كل منها.

أ-الدور الإيراني في العراق:

إن على أي دارس للعلاقات العراقية-الإيرانية عموما أن يصطدم بحقيقة الالتصاق الجيوسياسي بين البلدين، الذي يفرض من جانبه الكثير من الإلزاميات على العلاقة المتبادلة بينهما، أيا كان نظام الحكم الذي يحكمهما، وأيا كانت فلسفة الحكم الذي ينتهجها الحاكم ومؤسسات الحكم في البلدين.

كانت حالة الإلتصاق الجيوسياسي هذه قائمة حتى قبل أن تظهر المصطلحات والتعابير والمفاهيم الجيوبوليتيكية الراهنة، على الرغم من أن الوضع الجغرافي العام تحكمه حواجز جبلية شاهقة تعزل العالم العربي عن بلاد فارس، لذلك لم يخطئ من اعتبر العراق البوابة الشرقية للوطن العربي، فهو فعلا الرابط الجيوسياسي الذي يربط مشرق الوطن العربي بالعالم الآسيوي إلى الشرق منه مبتدئا بإيران[1].

- **العلاقات الإيرانية العراقية:**

إعترفت ايران-بلاد فارس كما كانت تدعى آنذاك- بعودة العراق إلى الدولة العثمانية بموجب معاهدة 1520، ثم معاهدة زهاب 1639 في عهد السلطان مراد الرابع[2]، لكن معاهدة أرضروم الثانية 1847 أنهت عمليا الحرب بين الطرفين وحسمت عودة العراق إلى الدولة العثمانية.

ومع ذلك لم تستسلم إيران للأمر الواقع وانتقلت جهودها في العراق إلى القوة الناعمة التي يعد التشيع إحدى أهم أدواتها والركيزة الأساسية في بناء إستراتيجية الأمن القومي الإيرانية التي ظهرت بعد الثورة الإيرانية في 1979، ذلك لأنه نظر إليه باعتباره الممثل للإسلام الذي انطلقت الثورة باسمه وتحت

[1]- عبد الوهاب القصاب، **العراق في الاستراتيجية الأمنية الإيرانية**، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2014)، ص.5.

[2]- عبد الوهاب القصاب وآخرون، **النفوذ الإيراني في العراق: التحديات والأبعاد في إيران والعرب**، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011)، ص.149.

لوائه. ونظر النظام الجديد في إيران باتجاه العراق باعتباره المعبر الأول لتصدير الثورة الإسلامية باتجاه الوطن العربي.

غير أنّ إندلاع حرب الثماني سنوات (1980-1988) بين إيران والعراق كانت أبرز العلامات الفارقة في العلاقات بين البلدين، فقد إندلعت هذه الحرب بعد عام ونيف من تولي نظام آية الله الخميني الحكم في إيران في فيفري 1979، وكان الخميني قد عاش في العراق منفيا من نظام الشاه قبل أن يقرر العراق إبعاده على خلفية إتفاق الجزائر عام 1975 بين العراق وشاه إيران.

وبعد ثلاث سنوات من توقف الحرب وجَّه العراق إتهامات قوية للحكومة الإيرانية، بالوقوف وراء الأحداث الأمنية الواسعة التي شهدتها المدن العراقية في جنوبي العراق بعد توقف حرب الخليج الثانية في بداية فيفري1991، أو ما يسمى "انتفاضة الشيعة في الجنوب"، ولم يحصل إنفراج في العلاقات بين البلدين طيلة سنوات الحصار التي إمتدت حتى الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 الذي لعبت إيران دورا كبيرا في تسهيله، من خلال حث حلفائها في العراق على العمل مع الأمريكيين قبل وأثناء الغزو، إضافة إلى دعم المسار السياسي الذي أطلقه بول بريمر بعد الغزو، والزيارة الرسمية التي قام بها الرئيس الإيراني الأسبق محمود أحمدي نجاد إلى العراق عام 2008 في ظل وجود القوات الأمريكية[1].

- **أهمية العراق في المشروع الإيراني:**

يعتبر العراق مهما في المشروع الإيراني بحكم موقعه الوسيط بين العديد من البيئات الإستراتيجية المتعددة التي تجد إيران نفسها في خضمها، بل وشريكا في العديد منها كما هو الحال بالنسبة إلى بيئة الخليج العربي، وبيئة القوقاز، والمثلث الاستراتيجي العراقي-التركي-الإيراني، وبيئة المشرق العربي التي يشكل العراق الجسر الجوي الذي يربط إيران بها. كما أنه يعتبر الجسر الذي تعبر عليه إيران نحو المتوسط. إضافة إلى أنه كان إلى وقت ليس ببعيد الممر الرئيس للتجارة العابرة من أوروبا إلى طهران[2]، ومن وراء طهران إلى أفغانستان.

[1]- Kayhan Barzegar, **Iran's Foreign Policy Strategy after Saddam**, The Washington Quarterly 33, no. 1 (January 2010), p. 173.

[2] - كرايسز جروب الشرق الأوسط، **إيران في العراق: ما مدى النفوذ؟**، بروكسل، تقرير 38، (21 مارس 2005)، ص.6.

وقد أضحى مشروع إيران الجديد هو السعي لتحقيق جيرة مباشرة مع أوروبا عبر محور عرضي ينطلق من افغانستان عبر إيران والعراق وسوريا ولبنان، وهو محور يحقق لإيران مزايا استراتيجية على مستوى عال من الأهمية، أهمها أنه يعمل على تحييد كل من فائض القدرة الاستراتيجية الإسرائيلية من جهة، وتهميش فائض القدرة التركية من جهة أخرى.

وتسعى حاليا إيران لتحقيق شراكة عملية وبناءة مع أقطاب مجموعة اتفاقية شانغهاي، والتي ستجعل من القدرة الإيرانية المتحكمة بمحور أفغانستان–إيران–العراق–بلاد الشام تمثل إضافة لفائض القدرة الإيراني الذي تهدف إيران الوصول إليه. فضلا عن أن منظمة شنغهاي تعتبر منفذا تتحرر عبره إيران من الحصار الاقتصادي والتقني الغربي. بالإضافة إلى هذا هناك مجموعة من العوامل التي تجعل من العراق مفتاح الإستراتيجية الإيرانية في المنطقة، وهي:

- تأمين الإطلالة المباشرة لإيران على أوروبا، حيث يجمع البحر المتوسط بين دول الجنوب الأوروبي والدول العربية الجارة لأوروبا عبر الشاطئين الشرقي(بلاد الشام) والجنوبي(مصر ودول المغرب العربي. يشكل هذا المحور مجالا مهما لإنشاء منظومة أنابيب للنفط والغاز، تتيح لإيران الإقتراب من أوروبا مما يتيح لها مرونة كبيرة في تصدير غازها لأوروبا في حال نجاح الخطط الإيرانية.
- تأمين طريق آمن ومضمون للتجارة مع أوروبا ونصف الكرة الغربي، مما سيعود عليها بالفائدة الكبيرة في إيجاد مصادر آمنة لوارداتها وطرقا سهلة لصادراتها.
- سيتيح هذا المحور إمكانية إحتواء إيراني لتركيا من جوارها الجنوبي الهش مما سيسهل لإيران التدخل عبر الورقتين الكردية والعلوية[1].
- نشوء حالة تختلط فيها الأجناس، إذ ستشكل دول المشرق العربي بكثافتها السكانية القليلة نسبيا متنفسا للكثافة السكانية الكبيرة في إيران، مما سيؤثر على هوية المشرق العربي.

وعلى العموم فإن لإيران دورا كبيرا فيما يحدث في العراق على مختلف المستويات، وذلك باعتبارها أنها تملك أوراق ضاغطة تتمثل أساسا في حلفائها من الأحزاب الشيعية الذين يهيمنون على المشهد العراقي منذ 2003.

[1]– Michael knight, **Iran's Influence in Iraq**, Washington institute for near east,(April 2012), p.13.

ب-الدور التركي:

شكَّلت العقود الثلاثة الأخيرة المضطربة من تاريخ العراق مصدرا لقلق جيرانه وخصوصا تركيا التي اعتبرت العراق مصدرا لعدم الإستقرار في المنطقة. ومع إنتهاء حرب الخليج الثانية وجدت تركيا نفسها أكثر ضلوعا في الشأن العراقي، حيث ساهم إنشاء منطقة حظر الطيران في شمال العراق وإستعمال الطائرات البريطانية والأمريكية القاعدة التركية في إنجرليك جعل تركيا دعامة رئيسية في استراتيجية الولايات المتحدة لإحتواء العراق.

وبعد الغزو الأمريكي للعراق تعاظمت الهواجس التركية حول ما يحدث في العراق، وأصبح الوضع يمثل المعضلة الأساسية لتركيا، فهي بسبب قربها مدفوعة إلى التحرك في العراق دفاعا عن مصالحها، وفي الوقت نفسه تحذر وتتحفظ من خشية توريط نفسها في الشأن العراقي المعقد[1].

- **المصالح التركية في العراق:**

ظلت المصالح التركية في العراق مستقرة إلى حد ما على مر السنين ويمكن إجمالها في:

- منع أية مجموعة كردية تركية متمردة مثل حزب العمال الكردستاني من إيجاد ملاذ آمن في شمال العراق، واستخدام الأراضي العراقية الشمالية كمنطلق لشن هجمات داخل تركيا وكملاذ من الهجمات المضادة، ونتيجة لذلك حرصت أنقرة -خصوصا في ذروة التمرد الكردي أواخر الثمانينات والتسعينات- على التعاون مع بغداد لتدبير عمليات عسكرية عبر الحدود بهدف القضاء على القواعد الخلفية لحزب العمال الكردستاني[2]. ورغم تراجع قوة الحزب بفعل اعتقال زعيمه عبد الله أوجلان عام 1999 والإعلان عن وقف لإطلاق النار من جانب واحد، بقي الحزب قوة قتالية قادرة على اثارة المشاكل.
- خفض أثر العدوى على أكراد تركيا والذي يمكن أن ينجم عن النشاطات السياسية للأكراد العراقيين مما يتطلب إحتواء الطموحات السياسية لأكراد العراق كإنشاء كيان يتمتع بالحكم الذاتي في شمال البلاد.
- ضمان وصول الإمدادات النفطية من العراق إلى ميناء جيهان التركي عن طريق الأنابيب، إضافة إلى تطوير العلاقات الإقتصادية والتجارية، حيث يعتبر العراق سوقا رائدة للمنتجات التركية.
- الحيلولة دون قيام دولة أصولية في العراق لأنها قد تشكل تهديد مستقبلي لتركيا.

---

[1]- هنري باركي، تركيا والعراق: أخطار وإمكانات الجوار، **معهد السلام الأمريكي**، ع 141، (جويلية 2005)، ص ص.10-12.

[2]- بيار مصطفى سيف الدين، **تركيا وكردستان العراق: الجاران الحائران**، (دمشق: دار الزمان للطباعة والنشر،2009)، ص ص.145-148.

- **النفوذ التركي في العراق:**

بالمقارنة بإيران التي تربط بينها وبين شيعة العراق علاقة طويلة، فإنه لا يوجد لتركيا نفوذ على طوائف العراق باستثناء شطر من التركمان، وبالتحديد الجبهة التركمانية العراقية التي لعبت أنقرة دورا كبيرا في إنشائها، بحيث أصبحت تدافع عن حقهم في السيطرة على كركوك(تعتبرها أنقرة مدينة تركمانية) ومواجهة النفوذ الكردي المتعاظم من خلال الرفض المطلق لضم كركوك إلى أي إتحاد فيدرالي كردي بغرض ابقائها منطقة لتحركات الأتراك داخل العراق[1].

غير أن العلاقة بين تركيا والأكراد في شمال العراق بدأت تتغير وإن بقت بعض الهواجس التي تحرك نظرة طرف لآخر، فبالرغم من عدم الاتفاق حول مستقبل كركوك والتركمان على حد سواء، إلا أنه هناك توجه نحو تعزيز العلاقات الإقتصادية وزيادة التبادل التجاري بين تركيا والعراق، وخصوصا منطقة إقليم كردستان.

وفي هذا الصدد تشير الإحصائيات إلى أن ما يزيد عن ثلثي الشركات العاملة في إقليم كردستان ذات أصل تركي، وارتفعت التبادلات التجارية بين تركيا والعراق إلى 6 مليار دولار في 2010 بعدما كانت 3 مليار دولار في 2008. ووقعت أنقرة مع بغداد إتفاقيات لإنشاء منظومة أنابيب بقيمة 11 مليار دولار، وذلك بغرض نقل النفط والغاز العراقي إلى موانئ التصدير التركية وتجاوز الأراضي الروسية، وبذلك تصبح تركيا نافذة العراق نحو أوروبا[2].

كما يتوقع أن يتوسع النفوذ التركي في العراق وذلك بفعل الثقل الاقتصادي لأنقرة والسياسة الخارجية الجديدة لتركيا التي تحرص على رفع مستوى العلاقات، بالرغم من وجود خلافات بين البلدين التي هي في الأصل ذات تراكمات تاريخية.

ج- الدور السعودي:

ساهمت المملكة العربية السعودية بشكل فاعل في كل العمليات العسكرية التي قادتها الولايات المتحدة ضد العراق وخصوصا حرب عام 2003، وكان هناك ارتياح سعودي لعملية إزاحة نظام الرئيس

[1]- **المرجع نفسه**، ص ص.163-166.

[2]- حمزة عليان، (على أسوار بغداد: النفوذ التركي مقابل قوة الإيرانيين)، المنامة، **جريدة الوسط**، ع 3368، (21 نوفمبر 2011).

صدام حسين باعتبار أنه كان يمثل خطرا كبيرا في نظر النظام السعودي، لكن الترتيبات السياسية والأمنية التي عمدت الإدارة الأمريكية إلى تنفيذها عقب الإطاحة بصدام حسين لم تكن محل رضا سعودي، فقد وجدت السعودية نفسها إلى جانب حكومة يغلب عليها النفوذ الشيعي وترتبط بعلاقات قوية مع خصمها الأساسي بالمنطقة إيران، وسط تهميش للسنة العرب في البلاد الذين حمل بعضهم السلاح في وجه الحكومة القائمة، لتتحول الحدود بين البلدين طوال سنوات إلى مصدر أساسي للتسلل بالاتجاهين، مع نشاط للمجموعات المتشددة وعلى رأسها تنظيم القاعدة[1].

➢ **العلاقات الدبلوماسية العراقية – السعودية:**

ظلت العلاقات الدبلوماسية بين المملكة العربية السعودية والعراق عند أدنى مستوياتها خصوصا بعد العام 2003، وقد أعربت السعودية مرارا عن انتقادها لبعض ممارسات الحكومة العراقية، بينما كان في الجانب العراقي نواب على صلة بالسلطات العراقية والأحزاب الحاكمة يوجهون تهما صريحة للمملكة بالتدخل في شؤون العراق وتسهيل مرور المقاتلين عبر أراضيها، ووصل التأزم بين البلدين إلى حد اتهام رئيس الوزراء العراقي المنتهية ولايته السيد نوري المالكي السعودية صراحة بدعم وتمويل الجماعات الإرهابية في العراق[2].

كما شكَّل الصراع حول الموقف من سوريا أحد مظاهر الاختلاف الحاد بين بغداد والرياض، فقد وقف العراق إلى جانب سوريا في الجامعة العربية، ولعب دورا في إفشال الجهود الخليجية التي تقودها السعودية لعزل دمشق دبلوماسيا، ويتهم محللون من السعودية وخارجها العراق بتوفير تسهيلات لوجستية لنظام الرئيس بشار الأسد، والسماح بمرور المساعدات الإيرانية إليه، وكذلك المقاتلين العراقيين.

إلى جانب الملف الأمني المتمثل في مواجهة التنظيمات المتشددة، والصراع الإقليمي الذي ترى السعودية أن العراق بات جزءا من المعسكر المناوئ لها، تبرز القضية الطائفية بين البلدين، إذ يقول

[1] حسن حارث، **السياسة السعودية في العراق**، في:-www.al-monitor.com/pulse/ar/originals/2013/09/saudi-iran-vie-influence-iraq.html##ixzz32duRJz1L، (19-05-2014).

[2] جوزيف مكميلان، المملكة العربية السعودية والعراق: النفط والدين وتناحر مستمر، **معهد السلام الأمريكي**، ع157،(جانفي 2006)، ص ص، 7-12.

محللون أن الرياض تعتبر العامل المذهبي التفسير الوحيد لوقوف بغداد إلى جانب نظام الأسد، خاصة وأن الشيعة في العراق ثاروا على نظام بعثي مماثل قاده صدام حسين.

وعلى هذا الأساس تتهم السعودية أطرافا عراقية لها علاقات مع إيران بمحاولة اللعب على الورقة الطائفية داخل المملكة، من خلال تحريض الأقلية الشيعية في المنطقة الشرقية على قلب النظام الملكي، وفي الجهة المقابلة، يبدي العراق خشيته من تدخل سعودي داعم للسنّة في المناطق الغربية والوسطى من البلاد، إلى جانب النفوذ السعودي على العشائر بحكم الامتدادات القبلية[1]. وفي هذا الإطار نشرت صحف عراقية في مطلع سبتمبر 2014 خبرا لما قالت أنه دعوة من العاهل السعودي الملك عبدالله بن عبدالعزيز لأكثر من ألف من شيوخ العشائر لأداء فريضة الحج والاجتماع بهم، في إشارة إلى محاولة استغلال الترابط القبلي بين البلدين لأجل تعزيز النفوذ السعودي داخل العراق.

وعلى الصعيد الاقتصادي، يرى مراقبون أن التنافس قد يشتد بين البلدين خصوصا فيما يتعلق بمجال الطاقة، حيث يخطط العراق لتعزيز إنتاجه من النفط، مما قد يمنحه مع إيران – بعد رفع العقوبات عنها – قدرة أكبر على التحكم في السوق والأسعار خلال السنوات المقبلة، ليهددا بذلك الدور القيادي للسعودية على هذا الصعيد[2].

- **مستقبل العلاقة العراقية – السعودية:**

في ظل استمرار الأزمات الإقليمية، فإن أفق العلاقة بين السعودية والعراق سيبقى محكوما بالانقسامات التي تبقى عصية على الحل السياسي في الوقت الراهن، خاصة مع تصاعد الحل العسكري في سوريا وإصرار كل طرف على دعم حليفه فيها، مما ينبئ بمزيد من التصادم ولو بشكل غير مباشر في الساحة السورية، حيث أصبحت سوريا تمثل حلبة للصراع بالوكالة بين القوى الإقليمية[3].

---

[1] سي أن أن نيوز، **العراق والسعودية: صراع الدين والطوائف**، في:-arabic.cnn.com/middleeast/2014/01/12/saudi-iraq-history، (19-05-2014).

[2] جوزيف مكميلان، **مرجع سابق**، ص. 13.

[3] محمد أنكيدو، **الدور الأمريكي السعودي– الروسي الإيراني في العراق**، في: www.kitabat.com/ar/page/30/01/2014/22459، (20-05-2014).

المطلب الثاني: التدخل الدولي في شؤون العراق

نظرا لأهمية العراق الجيواستراتيجية، فإن التنافس فيه لا يقتصر على اللاعبين الإقليميين فحسب، بل يتعداه إلى وجود قوى عظمى ترى في العراق منطقة حيوية تتيح لمن يسيطر عليها أن يسيطر على الشرق الأوسط، الذي يعتبر خزان العالم من الطاقة والموارد الطبيعية، وبالتالي هناك سعي من قبل عدة أطراف إلى ضمان موطئ قدم في العراق بمختلف الوسائل.

أ-الدور الأمريكي في العراق:

لقد عرفت السياسات الأمريكية اتجاه منطقة الشرق الأوسط عموما والعراق خصوصا عدة تغيرات، فقد كان العام 1979 عاما حافلا بالتغيرات الإستراتيجية، حيث شهد هذا العام سقوط نظام الشاه في إيران وانتقال السلطة فيها إلى الإسلاميين (الذين يرون في أمريكا بأنها عدوهم الرئيسي) وهو ما يعتبر خسارة استراتيجية للمشروع الأمريكي في المنطقة.

أما الحدث الثاني فهو وصول الرئيس العراقي السابق صدام حسين إلى السلطة والذي افتتح مدة رئاسته بشن حرب على إيران عام 1980، وهو ما اعتبرته الولايات المتحدة بداية لتحالف أمريكي عراقي لاحتواء إيران. وترجم هذا التحالف من خلال الدعم العسكري للعراق على مدار ثمان سنوات[1]. لكن عام 1991 كان عام التغيير في سياسات الولايات المتحدة تجاه العراق، حيث انتقل العراق من موقع "الحليف" الى موقع العدو، وذلك بعد غزوه الكويت، وتشكيل الولايات المتحدة تحالف دولي لإخراج العراق، وتدمير معظم قوته العسكرية، وفرض حصار خانق عليه استمر لأزيد من عقد من الزمن[2].

وبعد وصول المحافظين الجدد للحكم في الولايات المتحدة بدأ إعداد الخطط والاستراتيجيات لاحتلال العراق الذي جاء في عام 2003، فهذا القرار لم يكن عفويا كما يظن البعض، بل يعتبر تتويجا للمخططات الأمريكية لتدمير العراق وإخراجه من معادلة القوة في المنطقة.

---

[1]- جيا فخري عمر محمد علي الجاف، **الإستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية(العراق نموذجا)**، (دمشق: دار تموز للطباعة، 2012)، ص ص.26-32.

[2]- غازي صالح نهار، (العلاقات الأمريكية العراقية واقعها وآفاقها المستقبلية)، **مجلة قضايا سياسية**، بغداد م2، ع1، (2001)، ص.75.

➢ **الأهداف الإستراتيجية للولايات المتحدة في العراق:**

تتبع أهمية العراق لدى الولايات المتحدة الأمريكية من عوامل كثيرة أبرزها:

- الموقع الاستراتيجي للعراق الذي يمتلك حدود مع ستة دول شرق أوسطية وأهمها إيران التي تعتبر ضمن الأجندة الأمريكية دولة مارقة.
- الثروات النفطية التي يمتلكها العراق والتي تتيح له أن يكون مستقبلا أحد أكبر احتياطيات النفط العالمي، وقد أكدت الولايات المتحدة في أكثر من مناسبة أنها ستمنع أي قوة للهيمنة على الموارد في الشرق الأوسط حتى لو اضطرت لاستخدام القوة العسكرية[1].
- قدرة العراق على تشكيل تهديد حقيقي لأمن اسرائيل، فقد أثبتت حرب الخليج الثانية، حين قصف النظام العراقي العمق الإسرائيلي في سابقة هي الأولى من نوعها، أن العراق هو المهدد الرئيسي للمصالح الأمريكية والإسرائيلية على السواء.

➢ **العلاقات الأمريكية العراقية بعد 2003:**

بعد الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 أصبح العراق دولة تحت الاحتلال، وأصبحت الولايات المتحدة صاحبة القرار في العراق من خلال تعيين حاكم أمريكي له(بول بريمر)، وتولي مسؤولية إعادة بناء مؤسسات الدولة العراقية. غير أن الولايات المتحدة عجزت عن ذلك بفعل تصاعد عمليات المقاومة والخسائر البشرية التي بلغت أكثر من 4000 قتيل وعشرات الآلاف من الجرحى، والخسائر المادية التي بلغت أكثر من تريليون دولار على مدار ثماني سنوات، وهو ما دفع بالولايات المتحدة إلى الانسحاب من العراق عام 2011 مع توقيع اتفاقية أمنية بين الطرفين لتنظيم العلاقات الأمنية مستقبلا.

ويشير الكثير من الباحثين إلى أن النفوذ الأمريكي في العراق في تراجع بفعل تعاظم الدور الإيراني في العراق وارتباط قيادات العراق بالنظام الإيراني، مع عدم جدية الولايات المتحدة في اتخاذ إجراءات لوقف هذا النفوذ، فقد أظهرت الأزمة السورية حجم الهوة بين مواقف البلدين، فالعراق قد اختار الانحياز إلى النظام السوري من خلال جعل نفسه ممرا لنقل الأسلحة والمعدات الإيرانية إلى سوريا.

[1]– مايكل كيلر، **الحروب على الموارد**، تر: عدنان حسن، (بيروت: دار الكتاب العربي، 2002)، ص.42.

لكن بالرغم من هذا فالولايات المتحدة تملك أوراقا في العراق منها مسألة تسليح الجيش العراقي الذي يعتمد في تحديث قدراته على الولايات المتحدة.

ب-الدور الصيني:

بالرغم من أن العراق يعتبر كإحدى دوائر النفوذ الأمريكية، إلا أن هناك نوع من محاولات التمدد الصيني داخل العراق من خلال محاولة ضمان أكبر قدر ممكن من تحقيق المصالح الإقتصادية. فالقيادة الصينية تدرك أنه لا بديل عن نفط الشرق الأوسط لضمان ديمومة النهضة الإقتصادية التي تشهدها بكين وبالخصوص العراق الذي قد يشكل بديلا عن النفط الإيراني الذي يرزح تحت طائلة العقوبات الأمريكية. لذلك هناك مسعى صيني للفوز بعقود تطوير الحقول النفطية[1]. وفي هذا الصدد تم إحياء اتفاقية مجمدة بقيمة 1.2 مليار دولار كانت عقدت مع النظام السابق عام 1997، وتستورد الصين ثلث حاجاتها النفطية من العراق. لكن تطوير العلاقات بين البلدين مرهون بطبيعة علاقة العراق مع الولايات المتحدة، وقد أدركت الصين هذه الحقيقة فقامت بمسعى داخل مجلس الأمن عام 2004 من أجل تحديد موعد لسحب القوات الأمريكية من العراق.

ويبقى الدور الصيني غير مؤثر على المسار السياسي والأمني باعتبارها اختارت تحقيق مصالحها دون الخوض في أزمات العراق أو السعي لعقد تحالفات مع أطراف العملية السياسية.

ج-الدور الروسي:

كانت روسيا الحليف الأساسي للعراق قبل الاحتلال الأمريكي له عام 2003، حيث أدانت روسيا الضربات الجوية الأمريكية البريطانية على العراق في جانفي وجوان 1993 وديسمبر 1998 وفيفري 2001. وبعد الغزو الأمريكي عام 2003 كان التأكيد الروسي الدائم على ضرورة الانسحاب الأمريكي من الأراضي العراقية وحل القضية العراقية في إطار الشرعية الدولية ومن خلال الأمم المتحدة. وتسبب الاحتلال الأمريكي للعراق في إحداث أضرار بالمصالح الروسية في العراق كان أهمها إلحاق خسائر بنحو عشر شركات نفطية على رأسها(Tat Naft) و(Sib Naft) و(Zarobig Naft) و(Loc Oil). وعملت

[1] مهند العزباوي، **العراق وصراع الكبار**، في: www.middle-east-online.com/?id=171818، (19-05-2014).

الشركتان الأخيرتان في جنوبي العراق في حقول يزيد إجمالي احتياطيها على 14 مليار برميل وبعقود قيمتها نحو ستة مليارات دولار[1].

وكانت شركة لوك أويل –أكبر شريك روسي في هذا المجال– دخلت العراق في عام 1997 وأدرجتها واشنطن قبيل سقوط بغداد في أفريل 2003 على اللائحة السوداء التي تحرم فيها من الاستثمار في حقول النفط العراقية شركات الدول التي عارضت الحرب.

ومن زاوية أخرى تعطلت الشراكة الإقتصادية مع العراق بعد أن كانت موسكو وقَّعت بالفعل مع بغداد قبل الغزو عقودا قيمتها 40 مليار دولار لإتمام أكثر من مائة مشروع بأياد روسية. كما كانت روسيا المصدر الأول للمعدات الصناعية والزراعية الثقيلة، ومصدر توريد وتشغيل محطات توليد الطاقة[2] .

وفي الوقت الراهن تسعى موسكو لتعويض خسائرها الإقتصادية من خلال كسر الاحتكار الأمريكي لسوقي النفط والسلاح العراقي وذلك عن طريق سعي الشركات الروسية للفوز بعقود تطوير الحقول النفطية، والمساهمة في جهود تطوير النظام التسليحي للجيش العراقي وهو ما يفتح الباب واسعا للدفع بالعلاقات الثنائية نحو مزيد من التطور.

[1] عاطف معتمد عبد الحميد، الموقف الروسي من احتلال العراق، في: www.aljazeera.net/opinions/pages/3eec40de-9df5-4822-b04d، (19-05-2014).

[2] نورهان الشيخ، السياسة الروسية وحدود الدور في الشرق الأوسط، في: www.mesj.com/new/ArticleDetails.aspx، (18-05-2014).

استنتاجات الفصل الثالث:

يعاني العراق مجموعة من التحديات الداخلية والخارجية التي تعوق مسيرة إعادة بناء الدولة، فداخليا يعاني العراق من عجز أمني خطير، حيث لا تقوى الأجهزة الأمنية على ضبط المشهد الأمني الذي يزداد اضطرابا، بسبب ضعف هذه الأجهزة التي تحتاج إلى عملية إصلاح هيكلية وشاملة من أجل بناء ولائها للوطن فقط، كما أن النخب السياسية العراقية تتحمل بعض المسؤولية تجاه الأزمات التي يشهدها العراق، وذلك من خلال عدم الاتفاق على إيجاد أرضية سياسية للتوافق الوطني وترسيخ عقلية المحاصصة السياسية، فحتى وإن تم الاحتكام إلى آلية الصندوق كوسيلة لحل الأزمات، فإن هذا لن يجدي نفعا نظرا لغياب الثقة بين مختلف الأطراف السياسية، إضافة إلى وجود نزعة التسلط والتفرد بالسلطة لدى بعض أفراد النخبة العراقية.

من ناحية أخرى تشكل ظاهرة الفساد التي تنخر الاقتصاد العراقي أهم التحديات باعتبار أن الفساد يقضي على كل مخصصات التنمية وإعادة الإعمار. ويبقى المواطن هو الذي يدفع ثمن غياب التنمية لوحده. إضافة إلى أنّ المجتمع العراقي يمر بأسوأ مراحله حيث يهدد صعود الطائفية التجانس الاجتماعي القائم، فضلا عن زيادة الأحقاد نظرا لغياب العدالة والمساءلة.

أما خارجيا، فيشكل التدخل الإقليمي في الشأن العراقي أحد أبرز معوقات إعادة بناء الدولة، فإيران مثلا لا ترغب في عودة العراق إلى معادلة القوة الإقليمية، لذلك تسعى لإبقائه ضعيفا مسالما، غير مقسم إلى دويلات، أما تركيا فهناك من يرى أنها تجاوزت عُقَد الماضي اتجاه الأكراد في الشمال وترغب في أن تجعل من كردستان بوابتها نحو باقي مناطق العراق. وفيما يتعلق بالمملكة العربية السعودية فهي ترى أن هيمنة الشيعة على الحكم في العراق، قد يسهم في خلق اضطرابات طائفية في شرق المملكة التي تعتبر مركز تواجد الشيعة السعوديين، لذلك تبدو العلاقات السعودية العراقية أكثر فتورا.

وعلى المستوى الدولي، تدرك الولايات المتحدة تماما أهمية العراق للسيطرة على الشرق الأوسط، فحتى وإن انسحبت منه عسكريا فإنها مستعدة لضمان مصالحها هناك متى دعت الحاجة لذلك. وبالرغم من وجود سعي صيني– روسي لمنافسة الولايات المتحدة على النفوذ في الشرق الأوسط، إلا أن الصين وروسيا تدركان أن الوجود الأمريكي في المنطقة يعد أكبر تحدي في وجه ولوجهما للمنطقة التي تعتبر شريان الطاقة العالمي.

خاتمـــــــة

بعد انهيار الدولة العراقية عام 2003 طمح العراقيون إلى إعادة بنائها، لكن الإفرازات التي خلفتها الحملة العسكرية الأمريكية على العراق كانت أكبر من أن يتم تجاوزها بسهولة، وبرزت على الأرض عدة تحديات عرقلت مسار إعادة بناء الدولة، لكن ومن خلال دراستنا هذه توصلنا إلى جملة من الاعتبارات الداخلية والخارجية التي تتيح إعادة بناء الدولة العراقية الديمقراطية. فعلى المستوى الداخلي نجد أنه يجب:

- القيام بإعادة هيكلة شاملة للأجهزة الأمنية والجيش العراقي من خلال بناء عقيدته على أساس الولاء للعراق، مع رفض أي وصاية سواء داخلية أو خارجية على المؤسسات الأمنية، كما يجب ضمان أن تكون هذه الأجهزة بعيدة عن التأثيرات السياسية وعلى مسافة واحدة من كل المكونات العراقية دون تحيز لطائفة أو لقومية.
- القيام بمراجعة شاملة للعملية السياسية وذلك من خلال إجراء حوار وطني تفضي توصياته إلى معالجة العيوب الدستورية، وكذلك القضاء على ظاهرة المحاصصة الطائفية من خلال تشكيل أحزاب قائمة على أساس مبدأ المواطنة وإعادة النظر في برامج الأحزاب الحالية ذات الطبيعة الطائفية والعرقية بما ينسجم مع المصالح الوطنية، كما يجب أيضا أن يتم الفصل بين الخطاب الديني والممارسة السياسية باعتبار أن استغلال الدين لأغراض سياسية يهدد التعايش بين العراقيين نظرا لاختلاف انتماءاتهم الدينية والطائفية.
- تبني حوار مجتمعي بين العراقيين لأجل تقريب وجهات النظر وتعزيز الثقة بين مختلف الأطراف مما يسمح بتبني شراكة حقيقية تبنى أساسا على المصلحة العامة لا على مصلحة كل مكون بعينه.
- ضرورة وجود نخبة عراقية تؤمن بإقامة دولة عراقية وتسعى في هذا الإطار إلى الابتعاد عن كل ما هو حزبي أو طائفي مع استغلال للمقومات التي يتوفر عليها العراق من إرث حضاري وتنوع ثقافي وثروات اقتصادية، كما يجب العمل على ترسيخ الوحدة بين أطياف المجتمع العراقي، من خلال التركيز على مبدأ المواطنة واحترام ثقافات الأقليات وحمايتها.
- ضرورة معالجة ظاهرة البطالة والفقر في المجتمع العراقي من خلال مشاريع تنموية تصب بالأساس في صالح المواطن، وذلك كله بهدف حرمان الإرهاب من حاضنته الاجتماعية التي تتغذى أساسا بانتشار الفساد وغياب العدالة الاجتماعية واتباع السلطة لسياسات توصف بأنها طائفية.

أما على المستوى الخارجي:

- رفض التدخلات الخارجية في الشؤون العراقية من خلال تبني مشروع وطني يؤكد على استقلالية القرار العراقي وعدم تبعيته لأحد.
- تنويع العلاقات مع مختلف دول العالم وعدم التقيد بدولة أو جهة معينة لأن ذلك يتيح لصانع القرار العراقي هامش من المناورة.

قائمـــة المراجـــع

أ-باللغة العربية

الكتب:

1- إمام، عبد الفتاح إمام، **الطاغية: دراسة فلسفية لصور من الاستبداد السياسي**، سلسلة عالم المعرفة، 1994.

2- أيمن، أحمد محمد، **الفساد والمساءلة في العراق**، بغداد: مؤسسة فريدريتش آيبرت،2013.

3- أكرمان، سوزان روز، **الفساد والحكم: الأسباب، العواقب، والإصلاح**، تر: فؤاد سروجي، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 2003.

4- الأيوبي، نزيه ناصيف، **العرب ومشكلة الدولة**، بيروت: دار الساقي، ط1، 1992.

5- بحر العلوم، عز الدين، **جدلية الثيوقراطية والديمقراطية: مقاربة في أنظمة الحكم على ضوء الفكر الإمامي**، لندن: دار الرافدين، 2006.

6- بطاطو، حنا، **العراق: الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية**، تر: عفيف الرزاز،بيروت: مؤسسة الابحاث العربية، 1998.

7- بوليدزر، جورج وآخرين، **أصول الفلسفة الماركسية**، تر: شعبان بركات، بيروت: منشورات المكتبة العصرية، ج1.

8- باقر الصدر، محمد، **فلسفتنا، القاهرة**:دار الكتاب الاسلامي، 1959.

9- بلقزيز، عبد الاله، **الدولة والسلطة والشرعية**،بيروت: منتدى المعارف، ط1، 2013.

10- دوغلاس، ايان وآخرون، **العراق تحت التدمير: تدمير الدولة وتكريس الفوضى**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2008.

11- هنتنجتون، صموئيل، **النظام السياسي لمجتمعات متغيرة**، ترجمة: سمية فلو عبود، لبنان: دار الساقي، 1993.

12- حارث، حسن، **الأزمة الطائفية في العراق: ارث من الإقصاء**، بيروت: مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 2014.

13- الحسيني، باسل جودت،**الأساسيات الاقتصادية في العراق والتطلعات والسياسات الاجتماعية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.

14- كيلر، مايكل، **الحروب على الموارد**، تر: عدنان حسن، بيروت: دار الكتاب العربي، 2002.

15- مرتضى، هاشم، **الديمقراطية: وجهات نظر اسلامية**، بغداد: مركز أور للدراسات، 2008.

16- السامرائي،سعد، **الطائفية في العراق**، لندن: مؤسسة الفجر،ط1، 1993.

17- سيف الدين، بيار مصطفى، **تركيا وكردستان العراق: الجاران الحائران**، دمشق: دار الزمان للطباعة والنشر،2009.

18- ستانسفيلد، جاريث، **العراق: الشعب والتاريخ والسياسة**، ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، 2009.

19- عمر محمد علي الجاف، جيا فخري، **الإستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية(العراق نموذجا)**، دمشق: دار تموز للطباعة، 2012.

20- عزيز،حسن، **هجرة العقول العراقية: الاسرار الخفية**، بيروت: ط 1، 2004.

21- العروي، عبد الله، **ماهية الدولة**، المغرب: المركز الثقافي العربي، ط9، 2011.

22- فرج، عودة عباس، **الدولة في الفكر الفقهي عند محمد باقر الصدر**، بغداد: مؤسسة آفاق للدراسات العراقية، 2009.

23- القبانجي، صدر الدين، **المذهب السياسي في الاسلام**، بيروت: دار الاضواء، ط6، 1985.

24- عبد الأمير،علي ،**الحرب الطائفية من العراق إلى عموم المنطقة**، الرباط: مركز مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، 2013.

25- القصاب، عبد الوهاب، **اعادة تشكيل الجيش العراقي: رؤية أولية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.

26- القصاب، عبد الوهاب، **العراق في الإستراتيجية الأمنية الإيرانية**، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2014.

27- القصاب، عبد الوهاب وآخرون، **النفوذ الإيراني في العراق: التحديات والأبعاد في إيران والعرب**، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011.

28- الربيعي، فاضل، **دور التدخلات الإقليمية في صناعة مسألة الطائفية في العراق**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، جانفي 2011.

29- الشرجبي، عادل مجاهد، **بناء الدولة الرعوية في اليمن: توحيد النخبة وتفكيك الأمة**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مارس2013.

30- تشومسكي، نعوم، **الدول الفاشلة**، تر: سامي الكعكي، بيروت: دار الكتاب العربي، 2007.

31- خضر عطوان، عباس، **النظام السياسي في العراق بين الإصلاح والشرعية**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2009 .

القواميس والموسوعات:

1- محمد بن مكرم، جمال الدين، **لسان العرب**، بيروت: دار الفكر، ط1، ج3، 2008.

2- **الموسوعة العربية العالمية**، الرياض: مؤسسة أعمال العالمية للنشر والتوزيع،ج13، 1996.

3- صليبا، جميل، **المعجم الفلسفي**، بيروت: دار الكتاب اللبناني،ج1،1982.

التقارير:

1- باركي، هنري، **تركيا والعراق: أخطار وإمكانات الجوار**، معهد السلام الأمريكي، ع 141، جويلية 2005.

2- مكميلان، جوزيف، **المملكة العربية السعودية والعراق: النفط والدين وتناحر مستمر**، معهد السلام الأمريكي، ع157، جانفي 2006.

3- كرايسز جروب الشرق الأوسط، **إيران في العراق: ما مدى النفوذ؟**، بروكسل، تقرير 38،21 مارس 2005.

4- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، **مسح الأحوال المعيشية في العراق**، 2004.

5- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، **الشباب بين الواقع والطموح**، 2009.

6- الضاري،حارث، **برنامج لقاء اليوم**، الجزيرة، 01-08-2003.

المجلات والجرائد:

1- أبو زيد، أحمد، "الدول الفاشلة وأخطار الغد"، **مجلة مستقبليات**، ع، 591، (فيفري 2008).

2- جابر حبيب جابر،" مقاربات الصراع الطائفي"، لندن: **جريدة ميدل ايست**، ع 11226،(23أوت 2009).

3- الحمداني،رعد، "واقع المؤسسات والقوات الأمنية والعسكرية العراقية الجديدة ومدى قابليتها للإصلاح"، **المستقبل العربي**، ع 356، (أكتوبر 2008).

4- لطيف كاظم الزبيدي، حسين،" الفقر في العراق: مقاربة من منظور التنمية البشرية"، **مجلة بحوث اقتصادية واجتماعية**، ع38، (2007).

5- محسن،ضياء رحيم،" الفساد الإداري والمالي في العراق: مفاهيم ومعالجات"، بغداد: **مجلة كتابات**، (4 جانفي 2012).

6- منظمة العفو الدولية، "العراق نيابة عن من؟ حقوق الإنسان وعملية إعادة بناء الاقتصاد في العراق"، **المستقبل العربي**، ع294،(أوت 2003).

7- موسى المعموري، محمد علي، "إعادة اعمار العراق: الفرص والتحديات"، **مجلة العلوم الاقتصادية** والإدارية، م13،ع45،(2007).

8- المديني، توفيق، "ربيع الثورات الديمقراطية"، المستقبل العربي، عدد 386،(أفريل2011).

9- سليمان، سالم،" الفساد السياسي والأداء الإداري: دراسة في جدلية العلاقة"، **مجلة شؤون عراقية**، ع01،(جانفي 2010).

10- سانتورا، مارك،" خطر أكبر يتهدد الامن في العراق.. الفساد داخل أجهزة الدولة"، لندن: **جريدة ميدل ايست**، ع11294،(30أكتوبر2009).

11- صالح نهار، غازي، "العلاقات الأمريكية العراقية واقعها وآفاقها المستقبلية"، بغداد، **مجلة قضايا سياسية**، م2، ع1، (2001).

12- عبد الجبار،فالح، "عراق ما بعد الحرب: سباق من أجل الاستقرار وإعادة البناء والشرعية"، **مجلة المراقب العربي**، ع01،(جوان 2005).

13- عبد الفضيل، محمد، "مفهوم الفساد ومعاييره"، **مجلة المستقبل العربي**، ع309، (2004).

14- عليان،حمزة، "على أسوار بغداد: النفوذ التركي مقابل قوة الإيرانيين"، المنامة، **جريدة الوسط**، ع3368،(21 نوفمبر2011).

15- هادي حسن عليوي،" التحديات التي تواجه الأعمار في العراق"، بغداد: **جريدة الصباح**،(13-01-2007).

16- عمروش، عبد الوهاب، "الدولة المنهارة: قراءة أولية في أسباب ومظاهر ومراحل انهيار الدول"، **مجلة السياسة الدولية**، (جويلية 2012).

17- خيري، منصور،" الدولة الرخوة والدولة الفاشلة"، **جريدة دار الخليج**، (28 جانفي 2012).

18- قرني،بهجت، "وافدة متغرّبة ولكنّها باقية: تناقضات الدولة العربيّة"، **المستقبل العربيّ**، م10،ع 105، (1987).

19- التطرف الطائفي و العرقي في العراق، **جريدة الصباح**، 29-08-2007.

المواقع الإلكترونية:

1- إمامي، عباس،" التركمان ومشكلة الهوية والمواطنة في الدولة العراقية الحديثة"، صحيفة المثقف، في:almothaqaf.com/index.php/qadaya/73560.html، (26-04-2014).

2- أنكيدو، محمد، الدور الأمريكي السعودي- الروسي الإيراني في العراق، في: www.kitabat.com/ar/page/30/01/2014/22459، (20-05-2014).

3- البكري، ياسين،" اتجاهات التجانس في علاقات التنوع في المجتمع العراقي"، في: www.mesopot.com/old/adad11/6.htm،(15-04-2014).

4- دانييل بليتكا وآخرون، النفوذ الإيراني في بلاد الشام ومصر والعراق، في: alkashif.org/html/10/02/4/141.pdf، (13-05-2014).

5- البصري، كمال،" تحديات اعادة الاعمار"، في: www.annabaa.org/nbanews/65/303.htm، (13-05-2014).

6- ديلواني، طارق، "نسبة السنة والشيعة في العراق"، في:#http://alasr.ws/articles/view/7665،(16-04-2014).

7- الديري، زياد، "محطات هامة في حياة الرئيس صدام حسين"، في: www.grenc.com/sfiles/sadam/show_article.cfm?id=5370، (05-05-2014).

8- الهيتي، عبد الستار، "التركيبة السكانية للمجتمع العراقي عرقيا و دينيا ومذهبيا"، في: www.paldf.net/forum/showthread.php?t=14230، (18-04-2014).

9- وطفة، أسعد علي، "بين السلطة والتسلط: دراسة تحليلية"،في:www.reefnet.gov.sy/booksproject/fikr/3/alsulta.pdf، ص.127، (2014/03/15).

10- الوكالة الدولية للطاقة، "آفاق الطاقة في العراق"، في: www.iea.org/publications/freepublications/publication/IEO_arabic_web.pdf، (05-05-2014).

11- الزعبي، علي، "ماهي الدولة الفاشلة؟"، في:www.alqabas.com.kw/node/110861،(03-05-2014).

12- الحبيب، جميل نجيب،" التركيبة السكانية في العراق"، في:www.almutmar.com/index.php?id=200713745، (17-04-2014).

13- حميد الدين،عبد الله، "مفهوم الدولة الفاشلة"، في: www.elaph.com/Web/NewsPapers/2010/7/576138.html#sthash.RZcZRC7E.dpuf، (17-03-2014).

14- حاتم، لطفي،"السلطة الاجتماعية والتغيرات في العراق"، في www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=218208، (16-04-2014).

15- الحمداني،عودة ناجي،"الاقتصاد العراقي والرؤية المستقبلية"، في: www.al-nnas.com/ARTICLE/AHamdani/5p2.htm،(02-05-2014).

16- حاجي نايف، نبيل،" الدولة الناجحة والدولة الفاشلة : مفاهيم ومؤشرات"، في:www.globalarabnetwork.com/studies/3082-2011-04-14-06-18-50، (03-05-2014).

17- حسن حارث، السياسة السعودية في العراق، في:www.al-monitor.com/pulse/ar/originals/2013/09/saudi-iran-vie-influence-iraq.html##ixzz32duRJz1L، (19-05-2014)

18- الطائي، ميعاد، "المحاصصة وتقاسم السلطة"، في:
www.alitthad.com/paper.php?name=News&file=article&sid=98798، (2014-05-10).

19- يوسف،علاء،"17% من الشباب العراقي يرغبون في الهجرة"، في:-www.aljazeera.net/news/pages/9be88543-cba7-495a-b0dc-49c93677663e،(2014-05-05).

20- لكحل، عبد الله، الموارد البشرية العربية، في:
www.aljazeera.net/specialfiles/pages/2dc6930c-0d04،(05-05-2014).

21- موشيخ، مهران، "مفهوم المحاصصة في القاموس السياسي العراقي"، في:www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=98423،(12-05-2014).

22- مازار، مايكل، "لماذا تراجع مقياس الدولة الفاشلة في السياسة الامريكية"، في:www.rcssmideast.org/reviews،(2014/03/16).

23- مرزا،علي، "العراق: الواقع والافاق الاقتصادية"، في :-iraqieconomists.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2013/04/Merza_Paper_Revised_S_Beirut_March_2013.pdf،(05-05-2014).

24- مركز الجزيرة للبحوث والدراسات، "مجلس الحكم الانتقالي"، في:
www.aljazeera.net/specialfiles/pages/e9299d1c-3213-4ca6-8331-7388bfa87449، (17-04-2014).

25- نصر،وسيم، "الجهاد العراقي"، في: www.France24.Com/ar/20140113، (12-05-2014).

26- سيد سعيد، محمد،" ماهي الدولة الفاشلة؟ "، في:
www.mokarabat.com/s4419.htm، (04-05-2014).

27- السويلم، عبد الصمد،" واقع الازمة السياسية في العراق"، في:
www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=214578،(12-05-2014).

28- سي أن أن نيوز، العراق والسعودية: صراع الدين والطوائف، في:
arabic.cnn.com/middleeast/2014/01/12/saudi-iraq-history، (19-05-2014).

29- عبد الحميد، عاطف معتمد، الموقف الروسي من احتلال العراق، في:
www.aljazeera.net/opinions/pages/3eec40de-9df5-4822-b04d، (19-05-2014).

30- "العراق"، في:
www.mofamission.gov.iq/can/ab/pagedisplay.aspx?sm=244،
(2014-04-28).

31- العبيدي، عبد الجبار،" تجربة اعادة الاعمار بعد الحرب"، في:
almothaqaf.com/index.php/qadaya/74001.html، (14-05-2014).

32- عبد الجبار، فالح، "اشكاليات الوطني الاثني والمذهبي في العراق"، في:
http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/l1-5.pdf،
(2014-04-14).

33- عبد الجبار،فالح، "محنة العراق: نتاج طبيعي للنسيج الاجتماعي أم لدموية النظم السياسية"، في:- -ar.qantara.de/content/hwr، (17-04-2014).

34- العراقي، باقر، "أزمة مظاهرات الانبار أسبابها والحلول"، في:
alrefiey.net/ar/index.php/permalink/4684.html،(06-05-2014).

35- عواد، خضير،" المحاصصة السياسية ستدمر العراق"، في:
burathanews.com/news/170173.html، (12-05-2014).

36- العزباوي، مهند، "العراق وصراع الكبار"، في: www.middle-east-online.com/?id=171818، (19-05-2014).

37- الفريجات، غالب، "صدام حسين والبعث قادا البلاد نحو التقدم"، في:www.albasrah.net/maqalat_mukhtara/qalb_28122003.htm،
(05-05-2014).

38- القريشي، مدحت كاظم، "الفساد الاداري والمالي في العراق"، في:
iraqieconomists.net/ar/2012/09/27، (13-05-2014).

39- راضي،أشرف، "الدولة الفاشلة والامبريالية الجديدة"، في:www.sudaneseonline.com/board/95/msg/1088851549.html،
(04-05-2014).

40- الربيعي، فلاح خلف، "قطاع النفط والصناعة النفطية في العراق بين الواقع المؤلم والافاق المستقبلية"، في: mpra.ub.uni- muenchen.de/8350/، (02-05-2014).

41- الرنتيسي، أسامة، قراءة في الفساد العراقي، في:
www.factjo.com/pages/artdetails.aspx?id=22، (13-05-2014).

42- شفق نيوز، تقرير مدني: الأمية في العراق، في:
www.shafaaq.com/sh2/index.php/news/iraq-news، (06-05-2014).

43- نورهان الشيخ، السياسة الروسية وحدود الدور في الشرق الأوسط، في:
www.mesj.com/new/ArticleDetails.aspx، (18-05-2014).

44- شقير، شفيق،" التعدد الديني في بناء عراق المستقبل"،
في:-www.aljazeera.net/specialfiles/pages/b560023c-4cef-438c-94ff-759a2613e2f8، (14-04-2014).

45- الظفيري، سلمان، "أهل السنة في العراق والتحديات الجديدة"،
في:http://www.saaid.net/mktarat/iraq/4.htm، (16-04-2014).

ب- باللغة الفرنسية:

Livres :

1- Burdeau, Georges, **l'Etat**, Paris :Editions du Seuil,1970.

2- Dotterenns ,Roveert, **La Crise De L'Education et ses Remedes**, Suiss : Delachaux Et niestle, 1971.

Dictionnaires :

1- **Dictionnaire le Petit Larousse Illustré** , Paris,(2010).

2- Leland, André ,**Vocabulaire de Philosophie**, Paris: PUF,(1960) .

Articles :

1- Bédar, Saida, Al-Qaida en Iraq, Paris, **Diplomatie**, n 19,(Février-Mars 2014).

ج-باللغة الإنجليزية:

Books :

1- Al-Feel,Muhammed Rashid, **The Historical Geography of Iraq between the Mongolian and Ottoman Conquests 1258-1534**,Nejef, Al-Adab press, 1965.

2- Aidan Hehir, Neil Robinson, State- Building Theory and Practice, UK: Routledg Taylor and FransisGroup, 2007.

3- Barzegar, Kayhan, **Iran's Foreign Policy Strategy after Saddam**, The Washington Quarterly 33, no. 1, January 2010.

4- Brinkerhoff, D. **Governance in post-Conflict Societies : Rebuilding Fragile State**, London: Routledge, 2006.

5- Caplan,R. **International Governance Of War-Torn Territories: Rule and Reconstruction**,(London: Oxford University Press, 2005.

6- Fattah, Hala, **The Question of the Artificiality of Iraq as a Nation-State**, New York: HumanityBooks, 2003.

7- Geoffrey Simons, **Iraq: From Sumer to Saddam**, New york: St Martin's Press, Second Edition, 1996.

8- Kennedy, Hugh, **The Court of Caliphs : The Rise and Fall of Islam's Greatest Dynasty**, London:Weidenfeld andNicolson, 2004.

9- Khoury, Dina Rizk, **State and Provincial Society in the Ottoman Empire: Mosul**, Cambridge:Cambridge University Press, 1997.

10- Larry, Diamond, **Squandered Victory: The American Occupation and the Bungled Effort to Bring Democracy to Iraq**, New York: Times Books, 2005.

11- Longrigg, Stephen Hemsley, **Four Centuries of Modern Iraq**,Oxford, Clarendon Press, 1925.

12- Lorimer, j. G., **Geographical and Satistical Gazetteer of the Persian Gulf : Oman and** Center Arab, 1908.

13- Marr, Phebe, **The Modern History Of Iraq**, boulder, co :Westview press, second edition, 2004.

14- Rotberg, Robert I, Failed States, **Collapsed States, Weak States: Causes and Indicators**, Wilson Center.

15- Roux, Georges,**Ancient Iraq, London**: Pelican Books, second Edition, 1980.

16- Thabit, Abdullah, **A Short History of Iraq**, London: Pearson Longman, 2003.

17- Visser,Reider, Basra :**The Failed Gulf State : Separation and Nationalism in Southern Iraq**, Berlin: Lit Verlag,2005.

18- Wimmer, Andreas, **Nationalist Exclusion and Ethnic Conflict: shadows of Modernity,** Cambridge, Cambridge University Press, 2002.

Reports:

1- Clement,Caty, **The Nuts and Bolts of State Collapse: Common Causes and Different Patterns** , Harvard University : www.compasss.org/clement.5002pdf.

2- Fritz, Verena and Alina Rocha Menocal, Understating State-Building From a Political Economy Prospective, **Overseas Development Institue,** September 2007.

3- Goldstone,Jack .A. And Other, **State Failure Task Forse Report: Phase 03 Findings**, Washington, September 2000.

4- KasturiSen, **Fragile States or Failed Policies: Some Donor Induced Dilemmas**, policy briefing paper 19, oxford, international NGO training and research center, October 2008.

5- Knight, Michael, **Iran's Influence in Iraq**, Washington institute for near east, April 2012.

Magazines:

1- Brown,Stuart, "Media and Secondary State Formation in the Neo-Assyrian Zagros: An Anthropological Approach to an Assyriological Problem", journal of cuneiform Studies, vol.38, no.1, (1986).

2- Bossuyt, Audrey and others ," On Invisible Trade Relations Between Mesopotamian Cities During The Third Millennium B.C" , The Professional Geographer, vol.53, no.3, (2001).

3- Cojanu, Valentin, AlinaPopesco, "Analysis of Failed States: Some Problems of Definition and Measurement",The Romanian economic journal,(November 2007).

4- GB, Helman, and Ratner, SR, "Saving failed states", Foreign Policy, 89, (1992-1993).

5- Nettl ,"The State as a Conceptual Variable", World Politics, Vol .20, N.04, (July 1986).

6- Young, Cuyler, "The Early of the Medes and the Persians and the Achaemid Empire to the death of Cambyses,"Cambridge University Press, vol. 4,(1988).

Sites Internet:

7- "CIA World Fact Book" : **Iraq**, in (www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/iz.html#People).

8- www.FundFor Peace .org

9- www.foreignpolicy.com/.../the_2013_failed_states_index[/B]

الفهارس

فهرس الخرائط:

الرقم	عنوان الخريطة	الصفحة
01	موقع العراق الجغرافي	37
02	موقع الدول المدينة في بلاد ما بين النهرين	40
03	حدود الخلافة العباسية	41
04	التقسيم العرقي والديني في العراق	52
05	مناطق تواجد النفط والغاز في العراق	57
06	خريطة تواجد المنتوجات الزراعية	58

فهرس الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	بيان تصنيف صندوق السلام للدول الفاشلة لعام 2013	24
02	بيان حجم الخسائر البشرية العراقية(2003-2011)	68
03	بيان ترتيب العراق على سلم الفساد في الفترة بين 2003-2012	76

فهرس المحتويات:

المقدمة 06

الفصل الأول: إطار نظري حول بناء الدولة 14

المبحث الأول: مفهوم الدولة والسلطة 15

المطلب الأول: مفهوم الدولة 16

المطلب الثاني: مفهوم السلطة 21

المبحث الثاني: الدولة الفاشلة 24

المطلب الأول: مفهوم الدولة الفاشلة 25

المطلب الثاني: مؤشر الدول الفاشلة(Failed States Index) 26

المبحث الثالث: الدولة المنهارة ومفهوم بناء الدولة 33

المطلب الأول: مفهوم الدولة المنهارة 34

المطلب الثاني: مفهوم بناء الدولة 39

الفصل الثاني: مقومات بناء الدولة العراقية 43

المبحث الأول: المقومات التاريخية لبناء الدولة العراقية 44

المطلب الأول: الإرث التاريخي والحضاري لدولة العراق 45

المطلب الثاني: جذور الوحدة للدولة العراقية الحديثة 50

المبحث الثاني: المقومات الإجتماعية لبناء الدولة العراقية 54

المطلب الأول: التركيبة الإجتماعية للعراق 55

المطلب الثاني: إشكالية التجانس الاجتماعي في العراق 61

المبحث الثالث: المقومات الاقتصادية لبناء الدولة العراقية 63

المطلب الأول: الموارد الطبيعية للعراق 64

المطلب الثاني: الإمكانيات البشرية للعراق 68

الفصل الثالث: تحديات إعادة بناء الدولة العراقية 71

المبحث الأول: التحديات الأمنية والسياسية 72

المطلب الأول: التحديات الأمنية 73

المطلب الثاني: التحديات السياسية 79

المبحث الثاني: التحديات الإقتصادية والإجتماعية 84

المطلب الأول: التحديات الإقتصادية 85

المطلب الثاني: التحديات الإجتماعية 92
المبحث الثالث: التدخل الإقليمي والدولي في شؤون العراق 96
المطلب الأول: التدخل الإقليمي في شؤون العراق 97
المطلب الثاني: التدخل الدولي في شؤون العراق 103
خاتمة 108
قائمة المصادر والمراجع 111
الفهارس 125
فهرس الخرائط 126
فهرس الجداول 127
فهرس المحتويات 128